

دراسات اشتراكية

- لعودة لسياسة الحرب الباردة
- التغييرات المنتظرة في بريطانيا
- دور الاقتصاد في السياسة
- جزء خاص عن

العلاقات الاقتصادية
السوفيتية الأمريكية

يولية ١٩٧٧

السنة السادسة





في العبد الخامس والعشرين لثورة يوليو ١٩٥٢

الاحمال الجديدة التي جاءت بعد قيام الثورة

اهداءات ٢٠٠١

ا.د. أحمد أبو زيد

أفثروبولوجي

دراسات اشتراكية



مجلة شهرية • تصدر عن دار الغلال • السنة السادسة "٧" • يولية ١٩٧٧

- الحدث الحاسم الذى غير مجرى التاريخ ٢
- شيلي :
دروس الانقلاب ١١
- امريكا اللاتينية :
جبهة جديدة للنضال ٢٢
- حركة التحرر الوطنى :
اتفاق جديدة فى نيجيريا ٢٢
الغانستان والطريق الى الاشتراكية ٢٩
- سياسة خارجية :
التغيرات المنتظرة فى بريطانيا ٤٦
- عالم الغد :
اتفاقية هلمسكى ٥٥
- وجهة نظر :
لا عودة لسياسة الحرب الباردة ٦٥
- خيرات الاحزاب :
دور الاقتصاد فى السياسة ٧٤
- جزء خاص عن :
التعايش السلمى والعلاقات الاقتصادية السوفيتية الامريكية ٨٣
- احداث الشهر : ١١٣
- ايفتشينكو الشاعر الروس ١١٤
- من عواصم العالم : ١١٨

الحدث الحاسم الذى غير مجرى التاريخ

بقلم : رشاد نوبليك

هناك كثير من الاحداث التى بدأت أو توجت مراحل فى
المسيرة العاصفة المتغيرة لتاريخ العالم ، واثرت تأثيرا عميقا
على مصائر الامم ، لكن ايا منها لم يحدث تغيرا اساسيا كذلك
الذى احداثته ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، لقد اوضحت
نوعية جديدة على الخبرة التى جمعتها البشرية ، فى جميع
المراحل السابقة لتطورها ، وكانت فاتحة عصر جديد تماما .
فقد كانت ثورة أكتوبر بداية عملية ثورية عميقة لتحرير العمل
من الاستغلال ، وتحرير الشعوب من القهر الاجنبى ، وتحرير
البشرية من الحرب ، وبالتالي كانت تعنى طورا جديدا من
اطوار النضال من اجل المساواة بين الافراد والامم فى الحقوق
ومن اجل الديمقراطية الحقيقية فى العلاقات الاجتماعية
والعولية .

وتكمن عظمة ثورة أكتوبر في عظمة أفكارها وأعمالها ، في نظريتها وممارستها الجديدين كل الجدة . ولهذا نستطيع أن نقول أنها ليست الحدث الحاسم في قرننا فحسب بل ونقطة تحول في تاريخ العالم ، وحافزا لحركة كان مقدرة لها أن تحول العالم . وقد انتشر نفوذها في كل أنحاء كوكبنا ، وأثر على كل مجالات الحياة الإنسانية - التطور الاقتصادي والاجتماعي الأيديولوجي والثقافة والعلم ، القانون والعلاقات الدولية . ولهذا العملية التحويلية دلالة عالمية في حين أنها في الوقت نفسه تحافظ على تراث البشرية التقليدية واستمراره وتجده .

إنها عملية طبقية وصفها لينين بالعبارات التالية : « يمثل الغاء الرأسمالية وبقاها ، وأرساء أسس نظام شيوعي مضمون العصر الجديد الذي بدأ في تاريخ العالم » **« المؤلفات الكاملة »** - المجلد ٣١ - ص ٢٩٢ .

إن الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية - الذي بدأ مع ثورة أكتوبر - اتجاه موضوعي ، وقانون من قوانين التطور المعاصرة . والقوة الدافعة لهذه العملية هي الطبقة العاملة العامل الحاسم في تحرير العمل بالقضاء على نظام الاستغلال . وقد عمم لينين دور البروليتاريا واستراتيجيتها وتكتيكاتها باعتبارها القوة السائدة والقائدة لهذه العملية كما تمثلت في أكتوبر ولا يستطيع المرء أن يتحدث عن الماركسية بمعزل عن اللينينية : فالماركسية اللينينية هي الأيديولوجية الثورية الوحيدة ، وهي في جوهرها ذاتة موحدة لا تقبل التقسيم . لقد أضفى لينين معنى جديدا ، ومضمونا جديدا ، على نظرية الماركسية وبرنامجه . وأشار على أساس تحليل الأمبريالية إلى طريق ووسائل إنهاء سيطرتها . وقاد حزب لينين البروليتاريا نحو النصر وأقام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . وانتصار ثورة أكتوبر وظهور أول دولة اشتراكية جملا من الاشتراكية واقعا عمليا ، وكنا نقطة تحول في تطور نظريتها . وأصبح وطن السوفييتات الذي بنى بقيادة البلاشفة بقيادة لينين ، القلعة الرئيسية ، والقاعدة الرئيسية ، لكل القوى الاشتراكية ، ولعب دورا رئيسيا في توفير الظروف لتقدم العملية الاشتراكية العالمية بأسرها .

ومنذ ستين عاما لم تكن الاشتراكية قائمة الا في بلد واحد ، جمهورية روسيا السوفيتية . وفي عام ١٩٤٤ - ١٩٤٥ حدث اختراق آخر للنظام الرأسمالي العالي . وجاء هذا نتيجة للانتصار على الفاشية في الحرب العالمية الثانية ، والنضال التحريري والثوري لشعوب بولندا وبلغاريا ويوغوسلافيا والبايما والمجر ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا . كما ساعد انهيار الرايخ الهتلري على حدوث تغيرات أساسية كذلك في الجزء الشرقي من ألمانيا ، واقامة جمهورية ألمانيا الديمقراطية أول دولة للعمال والفلاحين على الأرض الألمانية . وأسهمت في هذه التطورات ثلاثة عوامل رئيسية :

نضال الشيوعيين والقوى الشعبية المتحالفة معهم ، والرسالة التحريرية والدور الحاسم للاتحاد السوفييتي وجيشه الاحمر الذي لا يقهر في هزيمة الهتلرية ، وأفلاس البرجوازية وهزيمتها في الحرب العالمية الثانية ، التي تعتبر اقصى محنة مرت بها الشعوب التي خاضتها .

وغير دور الاتحاد السوفييتي في هزيمة العسكرية اليابانية الوضع في آسيا ، وساعد شعوبها مساعدة كبيرة وسهل نضالها من أجل التحرر من القهر الامبريالي . ويمكن الثورة الصينية من احراز نصر تاريخي ، ووفر ظروفًا مواتية لاقامة جمهورية فيتنام الديمقراطية وجمهورية كسوبا الديمقراطية الشعبية ، وأعطى مدى جديدًا للنضال التحريري لكل الشعوب الاخرى في هذه المنطقة الواسعة وفيما بعد ادى التوزيع الجديد للقوى العالمية الذي اوجده الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى الى ان يكون انتصار الشعب الكوبي امرا ممكنا .

وتكثفت هذه التطورات بظهور النظام الاشتراكي العالمي . ومع تجاوز الاشتراكية حدود بلد واحد وتحولها الى نظام عالمي أصبح تلاحم البلدان الاشتراكية وتوحيد جهودها في حل قضاياها الداخلية وفي تعزيز السلام العالمي ، عاملا أساسيا لتقدم البشرية الاجتماعي .

ولم تتحدد الانجازات الهامة للاشتراكية وكل القوى التقدمية في النصف الثاني من هذا القرن بانجازات البلدان الاشتراكية المفردة والنظام الاشتراكي ككل في بناء المجتمع الجديد فحسب ، بل هي نتيجة مباشرة لمبادرات البلدان الاشتراكية وعملها الموحد في الشؤون الدولية . لقد اقام النظام الاشتراكي بناء راسخا من العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية ، وطور بشكل مشترك مبادئ التعاون والمساعدة المتبادلة ، ووضع الطرق والوسائل لتعزيز الروابط المتبادلة .

واكتسبت هذه العلاقات نوعية جديدة ومدى جديدا . ان اماننا - باختصار - طارا جديدا من العلاقات الدولية يقوم على مبادئ الاممية الاشتراكية وهي لا تستند فحسب الى تطابق مصالح الدول . لان الاسرة الاشتراكية أسرة متآخية من الامم تقودها الاحزاب الماركسية - اللينينية وجميع بينها في حلف طبقى وحدة افكارها وامانيها . وكما أعلن ليونيد بريجنيف في المؤتمر السابع لحزبنا فان الاسرة الاشتراكية « تزيد من قوة كل اعضائها في حل القضايا الوطنية ، وتضاعف كثيرا قوتهم ونفوذهم المشترك في الشؤون العالمية » . وقد جعلت انجازاتها الاجتماعية والاقتصادية ، ووحدةها وتفاعلها ، من الاشتراكية عاملا عالميا حاسما .

وتتعمد مواقع الامرة باستمرار ، وقد تمكنت الدول الاشتراكية خلال

السنوات العشر السابقة - بحشد الموارد الجديدة والاستخدام الكامل لطاقت نظامها من أن تسرع البناء الاشتراكي والشيوعي بشكل ملحوظ ، وتحقق تقدما كبيرا في اشباع الاحتياجات المادية والثقافية لشعوبها . وبدأت الاحزاب الشيوعية - استنادا الى خبرتها الفنية وباتباع القواعد المشتركة للبناء الاشتراكي في الظروف الملموسة لبلدانها - العمل في مهمة تاريخية عظيمة هي مهمة بناء المجتمع الاشتراكي المتطور . وهي تستخدم في هذا ايضا خبرة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي الهائلة وبخاصة انتجازات الشعب السوفيتي في تنفيذ قرارات المؤتمرين الرابع والعشرين والخامس والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي .

وتفتني جميع البلدان الاشتراكية والحركة الشيوعية والعمالية العالمية بنظرية اللينينية وممارستها ، كما تجسدها في انتصار ثورة أكتوبر ، وفي بناء وطن السوفييتات ، وكما طورها ويطورها الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ، الحزب الذي كان اول من اعطى الحياة لهذه النظرية والممارسة . وتتطور باستمرار الايدولوجية الشيوعية ، القوة الدافعة التي تعيد صياغة عالم اليوم . وتبدو اجرا الاحلام والنبوءات منذ ستين او حتى ثلاثين عاما متواضعة للغاية بالمقارنة بانجازات الماركسية اللينينية والاشتراكية القائمة في الاتحاد السوفيتي وغيره من البلدان الاشتراكية . لقد تجاوز الواقع خيالنا كثيرا .

وانجازات الاشتراكية القائمة هي اليوم عامل بالغ الاهمية ، عامل يمارس تأثيرا ايدولوجيا واجتماعيا وسياسيا قويا على الصراع الطبقي في كل جزء من اجزاء العالم . وهذا هو السبب في أن الصراع الايدولوجي ضد الاحزاب الشيوعية والقوى التقدمية عموما - في البلدان التي ما زالت تسيطر عليها البرجوازية والامبريالية يتركز على محاولات التقليل من قيمة هذه الانجازات . لكن التاريخ قد اثبت مرارا أن الحقيقة لاتعرف حدودا ، وأنه ليست أمام محاولات انكار الحقيقة على الناس اية فرصة للنجاح .

وتتمثل الطليعة الشيوعية في الصراع الطبقي العالمي اليوم في ٩٠ حزبا يبلغ مجموع اعضائها اكثر من ٦٠ مليونا . وقد اكلت الخبرة كل التاكيد صحة برنامجها المشترك في النضال من اجل السلام والتقدم في العالم كما صاغت في اجتماع موسكو العالمي عام ١٩٦٩ . وتثير التطورات الجديدة في مختلف جهات الصراع الطبقي قضايا رئيسية جديدة تتطلب المناقشة والحل المشترك .

ويوجد في أوروبا ٣٣ حزبا شيوعيا وعماليا يبلغ مجموع اعضائها اكثر من ٣٠ مليونا . ويواجه الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الحالي في البلدان الرأسمالية المتطورة - وبخاصة في أوروبا - الحركة الشيوعية

بعدد من المهام الهامة . ويتناضل الشيوعيون في هذه البلدان لمنع البرجوازية من القيام كل عباء المصلب التي سببتها الازمة على عاتق الطبقة العاملة والجماهير العاملة عموما ، ومنع البديل الرجعي . ويربط الشيوعيون ربطا مباشرا بين هذا النضال والافاق الاوسع للنضال ضد رأس المال الاحتكاري المحلي والعالمي ، ومن اجل تغييرات اجتماعية واقتصادية بنوعية عميقة ، وعلى اجل اقامة حكم ديموقراطي .

وتشمل المهام ذات الاولوية القصوى في اوربوا الرأسمالية نضالا مضاعفا من اجل اشاعة الديمقراطية الحقيقية في العلاقات الاجتماعية ، ومنع التحلل المستمر للمؤسسات البرلمانية ، التي تتعرض الآن لهجوم عنيف من الاحتكارات ، والدفاع من الحقوق الديمقراطية المستورية ، والتطوير والاتقان المنسقين لاستراتيجية تحالفات القوى الديمقراطية اليسارية ، وتعبئة الجماهير تأييدا لبرامج التطور الاجتماعي الديموقراطي . وقد تبنت مؤتمرات كثير من الاحزاب الشيوعية في الغرب الرأسمالي في السنوات الاخيرة برامج جديدة توضع استراتيجيتها في النضال من اجل بديل ديموقراطي . كما وجدت هذه القضايا تعبيراً عنها في الوثيقة الختامية لمؤتمر برلين للاحزاب الشيوعية والعملية الأوروبية في العمام الماضي في برنامجها للنضال في سبيل السلام والامن والتعاون والتقدم الاجتماعي فأقرتنا . والاممية البروليتارية مبدا رئيسي مختبر لنشاط الشيوعيين واحزابهم . والاخلاص لهذا المبدأ شرط اساسي للنجاح في نضال الحركة الشيوعية بأسرها ، وكل حزب من احزابها .

لقد بدأت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى مرحلة جديدة في نضال الشعوب من اجل الحرية ، وامطته بعدا جديدا ، ومدى جديدا ، وكان هذا بدوره نتيجة لافكار لينين وجهوده ، لقد قدم اسهاما رفيعا في حل مسألة القوميات لن يقفد قيمته . ويمثل وطن السوفييتات الذي تم بناؤه تحت قيادة لينين أسرة من الامم المتساوية . لقد قبلنا وأكد في الممارسة حق الامم في تقرير مصيرها الى حد تكوين دول مستقلة . وينطبق هذا بشكل خاص على الأمة البولندية . وقد اعتبر لينين نضال التحرر الوطني تيارا رئيسيا في الحركة المادية للامبريالية ، وتأييد هذا النضال كعنصر رئيسي من عناصر ايديولوجية الحزب ، وكمبدأ اساسي للسياسة الخارجية السوفيتية .

ومع انتصار ثورة أكتوبر أصبحت حركة التحرر الوطني جزءا هاما لا يتجزأ من العملية الثورية العالمية . وثمة صلة مباشرة واضحة بين وثرة تحلل النظام الاستعماري في عصرنا وشعارات ثورة أكتوبر ، وظهور النظام الاشتراكي ، وسياسته وماحققه من توازن للقوى العالمية . وفصلنا عن هذا فان التعاون مع البلدان الاشتراكية على اساس مبادئ المساواة

والمنفعة المتبادلة يساعد البلدان النامية على مكافحة الاستغلال الامبريالى واحراز الاستقلال السياسى الكامل . كما يرتبط بها مكان بلدان عدم الانحياز ودورها فى عالم اليوم ، وهى بلدان تعتبرها الدول الاشتراكية حليفا طبيعيا فى النضال من اجل السلام والامن الدولى . وتطلب مبادرات بلدان عدم الانحياز السياسية والاقتصادية دورا بارزا فى تعزيز السلام ، وتوسيع الانفراج ليشمل العالم كله ، وتوفير الشروط المواتية لتقدم البلدان النامية ذاتها . وتزيد البلدان الاشتراكية هذه المبادرات والنضال لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية . وقد تجلّى تأييد بولندا لها أثناء زيارة اندوار جيريك ، السكرتير الاول للجنة المركزية لحزب العمال البولندى الموحد ، للهند منذ فترة ليست بعيدة .

لقد طرح ثورة أكتوبر قضية السلام بطريقة جديدة تماما ، وقد فعلت ذلك بان اقامت - للمرة الاولى - فى تاريخ الانسانية - نظاما اجتماعيا النى الاستقلال والقهر ، وبدا ازال المصدرا الاجتماعى للحرب ، كما فعلته بطرح شعار السلام كهدف رئيسى للحركة الثورية ، واستنهضت الجماهير للنضال من اجل هذا الهدف .

يقول قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى حول المبدأ الستين لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى « لقد اوضحت السلطة السوفيتية لكل شعوب العالم المخرج الصحيح الوحيد من فوضى الحرب الدموية التى تنغمس فيها النظام المستغل . وكان اول عمل رسمى للسلطة الجديدة هو مرسوم لينين حول السلام الذى اعلن برنامجا واضحا محددا للنضال من اجل سلام عالمى عادلى ديمقراطى . وافتتح اكتوبر عصرا جديدا عصر انتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية عصر النضال من اجل تحرير الشعوب من الامبريالية ، وانهاء الحروب بين الشعوب ، والاطاحة بالحكم الرأسمالى ، ومن اجل الاشتراكية « لينين »

كان لبرنامج السلام الذى طرحه المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى ، واكمه ووسعه المؤتمر الخامس والعشرون ، اهمية بالغة فى النضال من اجل هذا الهدف ، الذى وصفه اجتماع ١٩٦٩ للاحزاب الشيوعية والعملية بأنه اسمى هدف للبشرية . والاتحاد السوفيتى هو القوة الرئيسية فى اقتضال من اجل السلام العالمى ، وقائمه - ليونيد بريجنيف - نصر ياوز لهذه القضية الانسانية . وقد كان ليونيد بريجنيف كل الحق فى ان يقول فى خطابه الاخير فى تولا : « مامن بلد قدم للبشرية مثل هذا البرنامج الواسع المجدد الواقعى الذى يستهدف الحد من خطر نشوب حرب جديدة ثم ازالته تماما مثلما فعل الاتحاد السوفيتى . ويشمل هذا البرنامج اجرامات شاملة مثل المعاهدة العالمية لحظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية ، كما يتناول كل القضايا الاساسية الناشئة عن

سبلال التسليح ، ويقترح خطوات فعالة لكبحه وتحقيق نزع السلاح ..

« وتتفق كل مبادراتنا للسلام مع الخط المشترك للبلدان الاشتراكية الحقيقية في الشئون الدولية . ونحن نسعى معا من أجل تجسيدها ونعطي اقتراحات الاتحاد السوفييتي واصدقائه بمساندة عشرات الدول الاعضاء في الأمم المتحدة والجماهير في كل القارات » (1)

والاشتراكية مجتمع للعمل المتحرر ، للانسانية الحقبة والتفاسل الاجتماعي ، وهذا ما أكدته قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي من العيد الستين لثورة أكتوبر . لقد أضفت الاشتراكية وايدولوجيتها وممارستها وما تزال تضي على الدوام مضمونا انسانيا عميقا على تطور البشرية والعلاقات الاجتماعية ، والعلاقات بين الافراد وبين الشعوب .

وهذه الانسانية العميقة هي التي تحدد موقف الاشتراكية من الديمقراطية فلبست اناسمالية هي التي تجبر الاشتراكية على المشاركة في حوار ميدني حول الديمقراطية بل العكس لانه لا يمكن أن توجد ديموقراطية حقيقية دون ديموقراطية في القاعدة ، في علاقات الإنتاج ، دون علاقات اجتماعية عادلة تقوم على تحرير العمل من الاستغلال . وليسست الديمقراطية البرجوازية الشكلية - التي يستشهد بها على الدوام اعداء الاشتراكية - بديلا لهذا المعيار الاساسي للحرية الفردية .

والاشتراكية اول نظام في التاريخ يطبق العدالة والديموقراطية في القاعدة ، في علاقات الإنتاج . وفي الوقت نفسه ديموقراطية جديدة نوعيا في البنية الفوقية في النظام السياسي من خلال حكم الشعب ، من خلال مشاركة الجماهير الحقيقية في الحكم . كما ان الديمقراطية الاشتراكية ديموقراطية تتطور ، ديموقراطية يزداد مضمونها واشكالها ومؤسساتها ثراء على الدوام ولدى الاشتراكية الكثير مما تستطيع ان تقدمه في هذه الامور ، لانها تواصل اكمال نظامها . وبعد الانتقال من دولة دكتاتورية البروليتاريا الى دولة الشعب بأسره شرطا اساسيا للجهود المستمرة للوصول بالديموقراطية الاشتراكية الى درجة الكمال .

وفي الاونة الأخيرة تحاول البرجوازية اكثر من أي وقت مضى فرض طريقة تناولها للديموقراطية على الاحزاب الشيوعية ، مؤكدة على مختلف جوانب الديمقراطية الشكلية فقط . وهدفها تحويل الانتظار من المسألة

(1) « يرادعا » - ١٩ يناير ١٩٧٧ .

الاساسية للديموقراطية فى القاعدة من استغلال الاحتكاكات المتزايدة للجماهير العاملة ، من المصدر الاجتماعى لظواهر الازمة الحادة مثل الكساد والبطالة والتضخم وهبوط مستوى المعيشة فى كثير من البلدان الرأسمالية .

ومن المهم أن ندرس هذه القضايا كما هى قائمة بالفعل . فالصراع الطبقي ضد افكار الاشتراكية وقواها يتضاعف لان قدرة الامبريالية على وقف تقدم الاشتراكية ، وهجوم السلام الذى تشنه الاسرة الاشتراكية ، تتناقض ، ولان الازمة فى البلدان الرأسمالية تستمر ، مما يؤدى الى ازدياد النزعة الراديكالية بين الجماهير . والهجمات على البلدان الاشتراكية ، على الاشتراكية انقائمة ، من الاشكال الرئيسية للصراع ضد الاحزاب الشيوعية والقوى التقدمية الاخرى فى البلدان الرأسمالية .

ونعود فنقول : ليست الرأسمالية هى التى تجبر الاشتراكية على خوض حوار تاريخى حول الديموقراطية وانما العكس تماما . ولقد كانت ثورة أكتوبر العظمى هى التى حددت طبيعة هذا الحوار .

وسيحترف شيوعيو بولندا وكل شعبها الاحتفال الالاتى بالمعيد الستين لثورة أكتوبر . ويقول قرار المكتب السياسى للجنة المركزية لحزب العمال البولندى الموحد : « نظرا لما كان لثورة أكتوبر من تأثير على مصر شعبنا ، وللدلالة التفصيل الوثيق مع الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الاخرى بالنسبة لتقدم بلدنا الاشتراكى الالاتى ، ونمو دوره العالمى ومكانته ، فسنحتفل بالمعيد الستين لثورة أكتوبر العظمى بروح المشاعر المخلصة والامانى القلبية التى يمبر عنها حزبنا وطبقتنا العاملة وكل شعبنا للاصدقاء السوفيتيين بهذه المناسبة » (١)

وبدين الشعب البولندى باهم التفجرات التى حدثت على ارضه لثورة أكتوبر ، ولتكوين الدولة السوفيتية وتطورها . ونحن نغنى - فى المقام الاول - احراز الاستقلال وسير شعبنا فى طريق البشاة الاشتراكى . وقد كان التحالف والتعاون الودى الاخرى مع الاتحاد السوفيتى حجر الزاوية فى سياسة دولتنا الاشتراكية منذ ظهرت الى الوجود ، وقد صمدت هذه السياسة لاختبار الحياة . وهى لم توفر لنا فرصة قريبة للنمو الاقتصادى السريع فحسب ، بل اعطت شعبنا كذلك احساسا دائما بالامن ، واطول فترة سلام تاريخية ، وعززت مواقع بولندا الدولية . وتستهدف سياستنا تعزيز وتوسيع علاقاتنا الاخوية مع الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الاخرى فى كل المجالات وبكل الطرق .

وقد تطور التعاون البولندي - السوفييتي الى مستوى جديد ارقى بعد الزيارة الاخيرة التى قام بها وفدنا الحزبى الحكومى للاتحاد السوفييتى . ويتجلى هذا التعاون فى كل المجالات وفى توسيع التبادل المشر للخبرات بين حزب العمال البولندى الموحد والحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى الذين يطوران بثبات الصداقة البولندية - السوفييتية والتعاون من اجل المصالح الحيوية لشعوبنا . وتزداد العلاقات الودية بين دولتنا وقيادتنا توفيقا ، كما زادت المبادلات العلمية والثقافية الى حد كبير ، وكذلك مختلف الاتصالات الاجتماعية التى تغذى الاخوة بين شعبنا . وفى هذا الصدد قال ادوارد جبريك أثناء زيارة الوفد أن لملقاتنا الاخوية مع وطن السوفييتات أهمية هائلة لنا . وتعزيزها الثابت يتفق مع كل مصالحنا الوطنية والطبقية وهى شرط من الشروط الرئيسية لازدهار بولندا الاشتراكية » (١)

ان افكار ثورة اكتوبر تتجسد فى نشاط النظام الاشتراكى المصالى ، والحركة الشيوعية والمالية العالية ، والجهة المعادية للامبريالية ككل . ويؤدى تأثير النظام الاشتراكى العالى الى تغييرات ثورية اعمق فى عالم اليوم ، ويتحقق هذا اساسا فى مجرى اداء ثلاث مهام لايمكن الفصل بينها بناء المجتمع الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ومجتمع اشتراكى متطور فى البلدان الاشتراكية الاخرى ، وتعزيز السلام والتعاون الدولى على اساس المساواة عن طريق سياسة الانفراج ، ومساندة قوى التقدم الاجتماعى والاستقلال الوطنى . يقول ليونيد بريجنيف وهو يتحدث عن العلاقات الدولية فى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ان « مواقع الاشتراكية تزداد تعزيزا واسعا . وانتصارات حركة التحرر الوطنى تفتح افقا جديدة للشعوب التى احرزت استقلالها . وصراع الجماهير العاملة الطبقة ضد القهر الاحتكارى والنظام الاستغلالي ينلمح بشدة . والحركة الثورية الديمقراطية المعادية للامبريالية يتسع مداها . وهذا كله يشهد بان العملية الثورية العالمية تتقدم » (٢) .

لقد كانت ثورة اكتوبر بداية هذا التقدم . ودروسها وخبرتها الثميرة ماثلة ابدا فى نشاطنا ومستظل كذلك فى المستقبل ، فهى اساس النظرية والممارسة الاشتراكيتين .

(١) « تريبون لودو » - ١٠ نوفمبر ١٩٧٦ .
(٢) ليونيد بريجنيف « اللمح اللينينى » - المجلد ٥ - ص ٥٧٨ .

شيلى

دروس الانقلاب

ومهام الدفاع عن سلطة الشعب

يقام: بيدورود ريچلين

الاحداث التى جرت فى شيلى وكل ما تعرضت له حكومة سلفادور الليندى يدفع للراء الى السعى لفهم أعمق لتلك المسألة الرئيسية لكل الثورات ، مسألة السلطة ، وعلى الأخص ، كيفية الدفاع عن السلطة والاحتفاظ بها . وينبغي تبين طابع الظروف التاريخية والسياسية التى تشكلت فى ظلها تجربتنا للحكم الثورى « بكل منجزاته وأخطائه » ، وتفسيرها تفسيراً صحيحاً ، لأن مثل تلك المعرفة هى مفتاح تعلم كيفية معالجة هذه القضية . وبالنسبة لنا كانت تلك مسألة ظهور قطاع سلطة الشعب على المستوى الحكومى نتيجة لكسب جزء متماثل من الجهاز الحكومى . كانت مسألة قدرة هذا القطاع على الربط بين عمله الخاص وبين الاندفاع الثورى للجماهير ، وقيادتها نحو تحقيق مهام ديموقراطية ثورية ، نحو الاشتراكية .

وبدرجة أو أخرى فإن أحداث شيلي تعكس عمليا جميع قضايا نظرية الثورة الماركسية اللينينية ، والاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها ، وجدليات استخدام السلطة المادية للحكومة والديمقراطية ، والمهام الديمقراطية للشعب والاهداف الاشتراكية ، وللوامل الثورية الموضوعية والذاتية ، وللسمات القومية والقوانين العامة ، وللقومى والامعى ، الخ . وباختصار ، كل تلك القضايا التى تتطلب اهتماما متزايدا من الشيوعيين والثوريين .

بضع تطبيقات عامة

توضح تجربتنا الثورية ان القوانين التى تحكم الانتقال من مجتمع قديم الى مجتمع جديد انما تعمل بغض النظر عن الطريق الذى يتخذه هذا الانتقال . ان تحويل الدولة القديمة ، فى الوقت الذى لا يمثل عملية أوتوماتيكية ، امر حتمى رغم أنه فى مرحلة معينة قد تكون هناك استمرارية تطويرية لشكل الحكم ، أى ، الاحتفاظ لبعض الوقت بالشكل القديم ولكن مع محتوى جديد .

وعندما يكون للطبقة العاملة وحلفائها سيطرة على قسم معين من السلطة وإذا ماتم الوصول الى السلطة التنفيذية على وجه الخصوص ، كما كانت الحال فى شيلى ، فإن ذلك يبدو شيئا متناقضا . وفى شيلى تمكنت الحركة الشعبية من تركيز قواها الطبقيّة بمساعدة جهاز الحكومة القديم . ومع ذلك فمن الواضح أنه لى تصبح هذه القوة الجديدة المتمركز فعالة وقادرة على توجيه الاحداث فى الاتجاه المرغوب ، فإن الأمر يتطلب وسائل جديدة وجهاز حكومة جديد .

ولما كانت البروليتاريا فى المقدمة فلا يمكنها أن تقف فى منتصف الطريق وتؤجل تحقيق هذه المهمة ، وعليها أن توسع من نفوذها الطبقي ، من نفوذ الحركة الشعبية على كل جهاز الحكومة ، الذى تتمثل وظيفته الطبيعية فى تنفيذ سلطتها والدفاع عنها ، وأن تسيطر عليه . والا فلن تكون القوى الشعبية حرة فى تنفيذ التحولات الثورية الفعالة . وفى شيلى ، كانت الحركة الشعبية تتمتع بمساندة الحكومة وحدها ، ولذلك كانت تقيدها السلطة البرجوازية التى تمتد خلال كافة هيئات الدولة الاخرى . وغالبية هذه الهيئات كانت فى ايدى برجوازية « السلطة التشريعية والقضائية ، والهيئات الادارية والقضائية وروافعها القوية - القوات المسلحة ووسائل الاعلام » . واوضحت الاحداث تهورنا من حقيقة ان الاحتكارات والامبريالية كانت منذ البداية فى وضع سيء ، وحتى فى خطر ، لأنه لم يمد من الممكن لها أن تعتمد على المؤسسات البرجوازية الديمقراطية التى أنقضى عهدها

وعلى الأساليب السياسية الكلاسيكية لكبح الحركة الشعبية المتنامية ،
والتي تمتلك برنامجا ثوريا ، وتصمم على تنفيذه ، وأجبرت البرجوازية
الكبيرة المحلية والأمبريالية على التخلص من شكل الحكم القديم لأنه لم
يعد يخدم استراتيجيتهم الطبقية .

كانت إقامة حكومة الوحدة الشعبية أهم إنجاز للحركة الشعبية . وارتبط
النشاط الجماهيري بهذه الحكومة ، وبمواصلة عملها وحمايتها ، والتحويلات
الثورية العاجلة التي رسمتها . وكانت الحكومة العامل الحاسم في تطوير
الوضع الثوري وخلق الظروف الاجتماعية السياسية لتوضيح مسألة
حكم الشعب . وكانت الحكومة الشعبية هي القوة التي تقف خلف
الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية ، والتطوير الفعال للديمقراطية ، وتوسيع
التحالف الشعبي وتمزيق تنظيم الشعب ووعيه الثوري .

إن التفضال الديناميكي للبروليتاريا والحكومة الشعبية من أجل تحويلات
ثورية ، من ناحية ، والمقاومة البرجوازية والأمبريالية وأصراهم على إحياء
النظام مهما كلف ذلك ، من ناحية أخرى ، جعل من الضروري على قطاع
سلطة الدولة الذي تم كسبه أن يجري توسيعه وتحويله إلى نمط جديد
من الدولة الشعبية الديمقراطية . وفي ظل تلك الظروف ، تعصب
الاحتفاظ بالسلطة والدفاع عن المكاسب الثورية ، لا مجرد الاحتفاظ
بالأوضاع القائمة ، وإنما مواصلة العملية الثورية ، وتمزيق سلطة الشعب
وإلغاء خطوات خاصة مفترضة في هذا الاتجاه .

والتقدم ممكن فقط من طور إلى آخر . وبالنسبة لثورتنا تكون هذه
الاطوار هي ، أولا ، الطور الذي تبدأ عنده الطبقة العاملة وحلفاؤها ، بعد
كسب جزء من سلطة الدولة ، في العمل في جهاز الدولة وتشكيل حكومة
وثانيا ، الطور الذي تصبح فيه الحكومة الشعبية في السلطة ، ولا تقطع
صلاحتها مع تلك المؤسسات في جهاز الدولة التي لا تزال في أيدي البرجوازية
الكبيرة ، وتعمل في إطار الدستور البرجوازي الديمقراطي . وهذا هو
طور التحويلات الديمقراطية الأولية ، عندما يسمح الوضع السياسي
الاجتماعي ، على خلفية انطلاقة عامة للنضال الجماهيري والكبح المؤقت
للقوى الرجعية ، باستخدام الأساليب الدستورية التي سمحت لهذا
الوضع بأن يتشكل . والطور الثالث ، الذي كان حادا ومتفجرا بشكل
خاص في شيلى ، هو طور الصدامات والتزامات المتصاعدة بين أجهزة
سلطة الدولة الموجودة في أيدي رجعية ، وبين تلك الأجهزة من سلطة
الدولة التي تنتمي إلى الشعب . وفي هذا الطور يكشف الصدام بين هذين
القطبين المتعارضين ، بين الدكتاتوريتين في الواقع « في وقت لا تزال فيه
دكتاتورية الحركة الشعبية في مرحلتها الجنينية » اتجاهها متعاظما
« للانفصال » عن مجال مؤسسات الدولة . وعند نقطة معينة يبلت الحركة

الشعبية من أجل المحافظة على نفسها ولاكمال تحويلاتها ، تتحول الى مايشبه مركزا لنشاط الدولة للجماهير الثورية ، أي ، « سلطة تستند مباشرة الى الاستيلاء الثوري ، وإلى المبادرة المباشرة للشعب من أسفل ، وليس الى قانون تسنه سلطة مركزية للدولة » . لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٤ ، ص ٣٨ .

ومن الواضح الآن ان ذلك ينبغي ان يتبعه طور تهدف فيه سلطة الشعب الى بناء دولة ديموقراطية جديدة يربط نشاط دولتها الخاص بنشاط الجماهير العريضة للشعب العامل ، بغالبية السكان . والطورين الآخرين يمكن ان تفصل بينهما شهر أو ساعات ، وفي تلك الحالة يجب بلوغ أهداف الطورين في نفس الوقت تقريبا . وتوضح تجربة الوحدة الشعبية انها فشلت في التصدي لهذه المجموعة من المشاكل . وقال رفاقنا في النشرة الاعلامية للجنة التضامن مع شيلى في هافانا « أغسطس ١٩٧٤ ، العدد ٩٧ » اذا ما تحدثنا بشكل محدد فان العدو في هذه الحالة قام بعمله بينما لم نقم نحن بعملنا » .

واوضح تحليلنا ان جميع هذه الاطوار ، التي يتميز كل منها بمحتواه السياسي ، ويتوازن خاص القوي ويتطور خاص بالمثل لمستوى نفسوج الوضع الثوري ، كان من الممكن ان تحدث في شيلى بالفعل في النصف الاول من ١٩٧١ ، كان ذلك وقت تعاضل لم يسبق له مثيل في النضال الجماهيري ، الوقت الذي جعلت فيه الظروف الموضوعية من الصعب على الامبريالية والبرجوازية القومية الكبيرة ان تتحد وتعارض الثورة صراحة ، والذي مال فيه القسم الاكبر من الفئات الوسطى ناحية الحكومة الشعبية وكان توازن القوى في أمريكا اللاتينية مواتيا للغاية لتطویر الديمقراطية والتقدم الاجتماعي في شيلى .

وكان هناك العديد من الاوضاع الاكثر ملامة بالمثل - الاضراب في أكتوبر ١٩٧٢ ، « والتاكاو » « التمرد في وحدات الدبابات » في يونيو ١٩٧٣ ، وهكذا . ومع ذلك كان كل وضع أكثر تفجرا وهذا يعرض للخطر القضية الثورية للرجة ما . ومن كل ذلك انتهينا الى ان الحزب الطليعي ينبغي عليه ان يكون قادرا على التنبؤ بتلك اللحظات الحاسمة التي يشبه فيها نجاح الثورة ، كما يقول رفاقنا الفيتناميين ، طنا مطلق بشعرة . وعلى الحزب ان يرى تلك اللحظات قبل ان تستولى الحركة الشعبية على قسم من سلطة الدولة ، وعليه ان يكون قادرا على الاستفادة من الفرصة عندما يكون العدو في اضعف حالاته ويحتاج الى وقت كي يجمع قواه التي اصبحت بشكل مؤقت نتيجة لانتصارات الشعب ، وعندما يحول الشقاق الداخلي بينهما وبين توحيد صفوفها في جبهة معادية للثورة وتخطيط أعمالها . وفي كلمات أخرى ، فعلى الحزب ان يكون قادرا على تحديد « ... نقطة

التحول فى تاريخ الثورة المتعاطفة عندما يكون نشاط الاقسام المتقدمة من الشعب فى عتفوانه ، وعندما تكون التليدات فى صفوف العدو ، وفى صفوف الاصداقاء المترددين للثورة فى اعلى درجاتها . « لينين ، المؤلعات الكاملة ، المجلد ٢٦ ، ص ٢٢ - ٢٣ » . ومثل هذه الاستمرارية فحسب ستجعل فى الامكان لاحتفاظ بالواقع التى تم الاستيلاء عليها ، وضمان السلطة لتحالف القوى التقدمية والدخول الى الطور الذى عرفه لينين بوضوح على أنه فترة الانتقال الى الاشتراكية .

لقد تعلمنا ان استراتيجية السلطة يجب ان تبنى على دراسة مهام الحركة الثورية فى مجموعها ، وعلى الحاجة الى معالجتها فى نفس الوقت وتوجيه ضربة الجماهير الرئيسية ضد اساس المجتمع القديم وبنيتها العليا وهذا هو الفهم الوحيد لممارسة السلطة الذى يمكن ان يضمن النجاح فى تسوية مشاكل الاقتصاد والديموقراطية .

ويقدم برنامج الحزب الشيوعى السيلوى تعريفا علميا لمفهوم الثورة : « اننا ننظر الى الثورة السيلية كحركة للطبقة العاملة والسكان المنظمين الذين يريجون ، بواسطة النضال الجماهيرى ، الطبقات الحاكمة الحالية من السلطة ، ويسفون جهاز الدولة القديم وعلاقات الانتاج التى تعرقل من تطور القوى المنتجة ، وينفذون تحولات عميقة فى بنية البساسلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويفتحون بذلك الطريق الى الاشتراكية .

« عقبات خطيرة » امام وضع ثورى

من وجهة نظر الديناميات الثورية ، وضرورة الانتقال السلس من طور الى آخر والانتصار الكامل لسياسة الوحدة الشعبية ، كان من المهم للنضال الشعبى ان يتقدم بثبات ، وان يشغل البلاد بامرها فى الوقت المناسب . وما يحتل نفس الاهمية انه يتبغى على سلطة الشعب ، كما يتجسسد فى حكومة الوحدة الشعبية ، ان تربط بين عملها وبين الحركة السياسية للاغلبية الاجتماعية ، التى تترك تماما الحاجة الى التحولات الاجتماعية ، وان تجد مساندة من هذه الاغلبية : وهذا مايمكن ان توفره فحسب أزمة ثورية قوية تنشأ على اساس وضع ثورى ناضج .

وعند دراسة مسألة الاستيلاء على السلطة واعداد الظروف للاستيلاء على السلطة كاملة كنا مقتنعين بصق وأنية مفهوم لينين عن الثورة ، وبأن على الحزب الشيوعى ان يكشف عن انه القوة الرئيسية المبدعة ، القادرة على توجيه الجماهير فى الوضع الثورى المتطور . والوضع الثورى

بالطبع هو من زاوية معينة ، المجموع الكلى للتغيرات الموضوعية في المجتمع في الأساس . بيد أن كل وضع ثوري لا يؤدي ، كما كتب لينين ، إلى ثورة . أنه يصبح فقط ذلك الوضع الذي يضاف فيه النشاط الذاتي إلى العوامل الموضوعية . وينبغي على القوى الثورية أن تستفيد من الوضع الثوري . لقد كتب لينين يقول : « أن مائتائته إنما هو الواجب الجوهرى الذى لا يقبل الجدل على كل الاشتراكيين - إلا وهو أن تكشف الجماهير وجود وضع ثورى ، ونوضح مداه وعمقه ، ونوقظ وعى البروليتاريا وتصميمها الثورى ، ونسلمدها على الانتقال إلى العمل الثورى وعلى أن تشكل لهذا الغرض تنظيمات ملائمة للوضع الثورى » « المؤلفات الكاملة » المجلد ٢١ ، ص ٢١٦ - ٢١٧ » .

وقد أشار الحزب الشيوعى السبلى فى مؤتمره العاشر عام ١٩٥٦ إلى أنه كانت هناك إمكانية حقيقية لكسب السلطة ويرجع الفضل إلى السكرتير العام لويس كورفالان فى أنه قاد الحزب والحركة الثورية فى هذا الاتجاه . ورغم أن الحزب كان صغيرا نسبيا فى العدد فى أوائل الستينات ، فقد ساعده ذلك على كسب تأييد غالبية الشعب العامل وكافة القوى اليسارية إلى صف البرنامج والاستراتيجية والتكتيكات التى وضعت أسس الانتصار الشعبى عام ١٩٧٠ . وهذا انجاز واسهام محقق من جانب حزبنا فى الثورة السبيلية . أن المنطق والفرض الداخلى لفرضيات برنامج الوحدة الشعبية الذى يجسد خطنا السياسى وتطبيقه الوامى فى هذه الظروف قد ساعد الحكومة الشعبية على اكتساب سماتها المتميزة وعلى أن يسلط الأضواء على إجراءاتها الثورية الأولى والأكثر أهمية . ومع ذلك ، فبسبب مجرنا عن رؤية مغزى العمليات الناجمة ، وعلاقتها بالوضع الثورى وحولها إلى أزمة قومية ، وبسبب اختفاء طابع مطلق على أشكال معينة من النضال واستعدادنا المحدود لبدائل ممكنة ، ضاقت الفرض أمام خطنا ، وتناقضت فرص القوى الشعبية فى الاحتفاظ بلقبهم فى الحكومة وتعزيزه ، ولم تخلق الظروف أمام الشعب للفوز بالسلطة كاملة .

الاحتفاظ بالسلطة ، ومشكلة استخدام القوة

من وجهة نظر المحتوى الاجتماعى فإن كل الثورات تتضمن استخدام القوة والنظرية الخاصة بالدولة التى صاغها ماركس وأنتظر وطورها لينين تأتى تأكيداً لذلك : لقد اطلق لينين على نظرية انتحز عن الدولة « أنها أطراء حقيقى للثورة العنيفة » . « المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٥ ، ص ٣٩٩ » وأكد أن هدف الماركسية هو تربية الجماهير العريضة بروح مثل هذه الثورة .

والطبعة البائدة لن تتخل عن سلطتها طوعا دون ان تبلى ان عاجلا او
اجلا اعنف مقاومة يمكن ان تقوم بها . بيد ان البروليتاريا الثورية لا يمكن
دفعها تلك اذا ما بدأت الثورة . وهذا هو تأثير قانون التاريخ الذى لا يرحم
وهو ما أكدته أحداث شيلى .

والقمع الاجتماعى ، فى جوهره ، ليس سوى صراع بين قوى متعارضة
متعادية ، ويعد تعبيراً عنه فى أشكال مختلفة من الصراع الطبقي . وهكذا
فان أيا منها ، حتى أكثرها سلمية ، قمعى فى جوهره على الدوام . وهذه
الحقائق تؤكد ذلك أحداث شيلى .

وعلى أساس هذا المفهوم العريض ، تكتسب جهود الشيوعيين وكافة
الثوريين من أجل خنق الظروف لتوازن موائى فى القوات المسلحة ، أهمية
كبيرة . وهذه مسألة استراتيجية . وظهور هذا التوازن أو عدم ظهوره
فى زمن محدد على شكل نزاع مسلح بين الطبقات إنما يتوقف على الظروف
والتكتيكات . وبالتالي ، فلاحتفاظ بالقسم من سلطة الدولة الذى تم كسبه
وتطوره والتقدم صوب الاشتراكية دون حرب أهلية إنما يفترض درجة
كبيرة من المرونة . ولا يرجع ذلك فحسب الى عدم الاستقرار الطبقي فى
الوضع . وينبى التوصل إلى توازن يمنع الرجعة من شن صراع مسلح
ضد الحكومة الشعبية فى جميع القطاعات .

وتؤكد تجربة شيلى إمكانية كسب سلطة الدولة انجزلية وإقامة حكومة
والاحتفاظ بها قبل التوصل إلى توازن فى القوات المسلحة موات للثورة .
ومع ذلك ، فقد أوضحت تجربة حكومة الوحدة الشعبية فى التحليل
النهائى ، أنه من الممكن الاحتفاظ بالسلطة المكتسبة جزئيا وتوسيعها
فقط اذا ما خلق . النضال الجماهيري والازمة الثورية الصامة التوازن
المطلوب ، ولا يتوقف ذلك فحسب على التفكك الموضوعى للقوى البرجوازية
أنه يتوقف إلى درجة كبيرة على العمل الفعال للثوريين .

السياسة الاقتصادية

من الملاحظ أن هناك ظاهرة تثير الاهتمام فى شيلى - فمعد مرحلة
معينة فى النضال خلال فترة حكومة الوحدة الشعبية ، كانت الطبقات
المتعارضة تدرك جيدا أن مصالحها التاريخية فى مهب الريح « بغض النظر
عما اذا كانت ذات طبيعة موضوعية أو كانت أوهاما أبديولوجية » (١)

(١) والافيرة كانت تعين فئات اجتماعية وبسيطة معنية كسبتها الرجعية إلى جانبها
رغم أنها حظيت بمزايا اقتصادية من حكومة الوحدة الشعبية .

• الاحتفاظ بالسلطة يتطلب عملا ايدولوجيا وتوضيحيا نشطا لجعل
السكان واعين تماما بالاهمية التاريخية للثورة ومنجزاتها الاقتصادية . وكما
تحققنا كان لابد من مواصلة الجهود حتى يصبح الشعب نفسه مقتنعا بان
بأن المنجزات الاقتصادية الثورية قد تدمعت وأن الوحدة الشعبية قد استولت
على روافع الحكومة من الرجعية . وفي نفس الوقت كان لابد من تركيز
الاهتمام على التغيرات الاقتصادية لصالح الشعب . وهذه عامل هام في
حظر الجهود الثابتة . انها تشهد على استعداد الحكومة لتنفيذ وعودها .
وهي في نفس الوقت تعزز وتعمق التحالف الشعبي وتساعد على عزل
معارضى التقدم الاجتماعى .

والوضع الاقتصادى الذى اجبرت فى ظله حكومة الوحدة الشعبية
على معالجة هذه المشاكل كان معقدا للغاية . اذ كانت الاوليغاركية المالية
واوليغاركية الارض مازال ذات تأثير كبير فى الاقتصاد وسيطر على موارد
مالية ضخمة ، قسم كبير منها مخصص للمضاربة . وكان عديدا من الروافع
الاقتصادية مازال فى ايديها واحتفظت بتأثيرها فى البيروقراطية الحكومية
وجعلت الأغلبية البرلمانية المعارضة من الصعب ، بل ومن المستحيل أحيانا
امداد قوانين يمكن أن تعالج الوضع ولهذا التسبب كانت الجرائم ذات الطابع
الاقتصادى غير معاقب عليها قانونا . وكان من الضرورى كذلك إعادة
بناء علاقة التبعية الاقتصادية الاجنبية بكاملها . ولا يعنى ذلك فحسب ان
تعاد الى شبلى السيطرة على مواردها الأساسية ، التى كانت فى ايدى
الاحتكارات الامريكية ، وانما يعنى كذلك تصفية سيطرة تلك الاحتكارات
على الاقتصاد ، وخاصة على فروعه الأكثر دينامية ، وتغيير البنية الجغرافية
التي تشكلت تاريخيا للتجارة الخارجية ، واقامة علاقات مالية دولية جديدة
وامخاذ اجراءات أخرى . وفى ظل هذه الظروف الصعبة كان لابد من تنفيذ
التحويلات العميقة التى استهدفها برنامج الحكومة ، وتطوير القطاع
الاقتصادى العام ، وزيادة الانتاج ، ورفع انتاجية العمل ، وصياغة المبادئ
الاساسية للتخطيط والادارة المركزية ، واشراك الجماهير ، وخاصة
الجماهير العاملة فى الادارة الاقتصادية الحقيقية .

وفى شبلى بدلت الامبريالية كل ما فى وسعها لاشاعة مدم الاستقرار
فى الحكومة الشعبية . وقد لجأت اقتصاديا الى الحصار المالى
والتكنولوجيا . وبمساعدة الجماعات المالية فى شبلى شنت معارضة بائسة
داخل البلاد ، وقاطعت الانتاج ، وهربت النقد الى الخارج . وقامت بالمضاربة
فى رأس المال . والى ذلك أضاف الامبرياليون والرجعيون الحروب
النفسية لتخويف السكان ، وخاصة الفئات الوسطى ، وخلق سوق

سوداء ، واحداث نقص فى السلع الاستهلاكية والاغذية ، ولبت الفوضى الاقتصادية العامة . وكان الامرياليون والرجعيون يميلون الى منع قيام اى توازن للقوى يمكن ان يكون موافيا باى حال للحكومة الشعبية ، والى عزل الاخيرة . وكان الاستراتيجيون الامرياليون يدركون تماما الاهمية السياسية والاقتصادية لذلك القسم من السكان المرتبط بتجارة التجزئة والنقل ويعتمدون على قدرتهم على شل الاقتصاد ، وتحويل قسم كبير من السكان ضد الحكومة نتيجة للتلاعب الاقتصادى من جانب الاحتكارات

وعلمت احداث شيلى الشيوعيين الحاجة الى التنبؤ بالمشاكل الاقتصادية الحتمية وابداد طرق تسويتها ، والحاجة الى العمل الايديولوجى القوي حول هذه المشاكل وان يشرحوا للجماهير انه ينبغى عليها فى تلك الاوقات ان تفسح الواجب قبل الحقوق وان تكون مستعدة لتقديم تضحيات مادية معينة للثورة ، حتى تستطيع مع الثورة ان تتغلب فى النهاية على التخلف والاستغلال . وينبغى ان يتم العمل الايديولوجى فى تناسب سليم مع النشاط العمل من اجل الاهداف الثورية ، وينبغى ان ينظم نشاط الجماهير وعمل الحكومة بالشكل الذى يحول دون تخريب الاقتصاد . وينبغى ان يكشف الشيوعيون عن قدرتهم على معالجة المشاكل الاقتصادية بمساعدة حلفائهم ، والجماهير الشعبية ، والبلدان الاشتراكية والتضامن الاممى ، وبمعالجتهم للاقتصاد فى المحل الاول بالطبع .

وهناك درس آخر تعلمناه يتلخص فى ان قدرة الشيوعيين وحلفائهم على الدفاع عن سلطة الشعب وتعزيزها ، وابداد حل سليم للمشاكل الاقتصادية ، انما تعتمد لدرجة كبيرة على مدى واقعية وجوية البرنامج الاقتصادى ذاته ، ومدى وضوح رؤية الشيوعيين لمرحل الثورة ، ونطاق وعق المشاكل الاقتصادية الاجتماعية فى كل مرحلة والمعدل العام الذى يجب ان تجرى التحولات وفقا له . والثورات لا يمكن ان ترتبط بتاريخ معين . والمعدل الذى يمكن ان تجرى التغيرات وفقا له لا يمكن ان يحدده الثوريون وفق هواهم . وانما تحدده الظروف الفعلية ، الداخلية والخارجية ، وهو ما ينبغى على الثوريين ان يبتناوا به .

الديموقراطية وطابعها الطبقي

كاتب حكومة سلفادور الليندى اكثر الحكومات ديموقراطية فى تاريخ شيلى . لقد وجدت مساندة من الفالكية العظمى من السكان ، وارتبط بشكل وثيق بنفصالحم الشالى وكانت انعكاسا لرغبة الشعب الحادة فى التغيير . وطورت هذه الحكومة مكاسب الشعب الديموقراطية ، وحسنت محتواها ، واعطت الشعب دورا اكبر فى ادارة البلاد وكانت وطنية عميقة ومنحت الحكومة الشعبية الحرية الكاملة وحق التمييز عن النفس لكافة

السلام المجتمع . وهذه حقيقة عامة على وجه الخصوص فيما يتعلق بالناقضات العميقة التجارية حول الديمقراطية ، وطابعها الطبقي ومحتواها وتركيز النشاط الإيديولوجي والعمل للحكومة الشعبية في الأساس حول مشكلة الديمقراطية وتطوير القيم والمؤسسات الإيجابية التي كسبتها الجماهير العاملة ، وفي نفس الوقت ، أصبح واضحا أن موقف الإمبريالية تجاه الحرية والديمقراطية . « وقبولها » الأولى لقرارات ونوايا الشعب كانت مجرد نفاق . وعلى سبيل المثال ، فعندما تشكلت الحكومة الشعبية بعد الانتخابات العامة ، لم تقم الطبقات التي كانت معادية للعملية الثورية ، مبدية أنها تلتزم « بقواعد اللعبة » ، بتخريب عملها صراحة ، ومع ذلك فهناك حقيقة لا يمكن إنكارها وهي أن الإمبريالية كانت تعد مؤامرتها قبل أن تصل حكومة الوحدة الشعبية إلى السلطة .

وخلال المرحلة الأولى للثورة كانت طبيعة الديمقراطية والحرية ، وجوهرها الطبقي ، مختلفان في صدقة الأشكال القانونية السائدة ، التي جعلت مستوى ومحتوى الصراع الطبقي غامضا . وفي البداية حدث ذلك الأشكال من طورها للدرجة أن الحركة الشعبية أجبرت على أن تقبل جزئيا القواعد البرجوازية للعبة الديمقراطية التي كانت تتطور في ظلها . وكان عليها أن تفعل ذلك كي تبين مشروعية حكومتها في أعين جزء من المجتمع والجيش . ومع ذلك فقد استفادت هذه الحكومة على الفور من المؤسسات القائمة لتنفيذ تحويلات أساسية هدية لصالح الشعب .

وفي البداية أجبر هذا الوضع البرجوازية الكبيرة والإمبريالية على الاعتراف عن الاعتراف الشكلي بالحكومة الشعبية ولم يمنعها من استخدام مؤسسات سلطة الدولة لأقامة المراقيل والتدخل في عملها .

مع ذلك ، فإن هذا التوازن المؤاني نسبيا خلال المراحل الأولى ساعد الحكومة الشعبية لأنه مهد لمبادرتها عندما حان الوقت للتحويلات الأكثر أهمية . بيد أن هذا التوازن تغير عندما بدأت البرجوازية تعارض التغيرات الثورية وللقليل إلى مواجهة صريحة للقوى المعادية . وهذه المواجهة ، التي نظمها الطبقات الحاكمة بشكل مشروع في البداية ، تحولت إلى صدام لا تنظمه أي من القوانين القائمة ، وقد افصح أن هذا الصراع يستمر حتى يقيم التطور الديمقراطي الجديد الذي تحلده القوى الشعبية نظاما اجتماعيا جديدا ، أو تستولى الفاشية على السلطة ، كما كان الحال في شيلى وتلقى كل ديمقراطية وتشن أرهاها محموميا نيابة عن رأس المال المالي الإمبريالي والقومي الكبير ضد كافة الطبقات الأخرى وتنتهي كافة « اللعب » من جانب القوى الطبقيّة . أن الفاشية ، كما قال جورجى ديمتروف تعنى تصفية الحساب مع الطبقة العاملة بالأرهاب مثلما لا تعود دولتها . . . الاقتصادي قادرة على المنافسة مع الطبقة العاملة حتى من طريق استخدام أوراق مكشوفة في لعبة الديمقراطية البرجوازية .

ان خبرة ثورتنا قد اوضحت لنا تماما انه من وجهة نظر الاحتفاظ بالسلطة والدفاع عن الثورة ، تحتل المشاكل المرتبطة بنطاق وجوه الديمقراطية الجديد ، وكذلك قتل وقوة السلطة الجديدة واجهرة دولتها اهمية حاسمة . وقد قال لويس كورفالان وهو يتحدث الى اجتماع في موسكو عام ١٩٧٧ : « اما فيما يتعلق بتطور المجتمع فان موقفنا واضح . ففي مجتمع يضم طبقات متناحرة تمثل كافة اشكال الحكم جانباً من دكتاتورية الطبقة الحاكمة ، ودكتاتورية البروليتاريا اكثر ديموقراطية من اى شكل للحكم البرجوازي . وتشهد التجربة العالمية على ذلك . وفي ضوء ماحدث في شيلى ، فمن الضروري اليوم ان نصل الى السلطة بحكومة شعبية تستطيع ان تواجه كل المؤامرات والاطرابات التي تخططها الامبريالية ، والرجعية الداخلية والفاشية . ومسألة دكتاتورية البروليتاريا ليست مطروحة في جدول الاعمال في شيلى اليوم ، لكنها مستثناة بالضرورة في الوقت المناسب ، لتجعل المكاسب الديمقراطية اكثر فعالية »

والتقدم صوب الاشتراكية دون صراع طبقي مسلح يفترض مقدما استقطابا واسعا وقويا للقوى الاجتماعية . وبالطبع ، فان القوى المعارضة للثورة تضع نفسها بشكل موضوعي خارج قيم الديمقراطية الحقبة ، كما ان قوى اخرى ليست جزءا من المسكر الثوري رغم انها بقي في اطار هذه الديمقراطية . وتواصل الحركة الشعبية نضالا سياسيا وايدولوجيا لكسب قوى جديدة ، وللدفاع عن الاهداف الثورية . ولغرض مناقشات سياسية وفلسفية في اطار مفهومات المجتمع الجديد . والملاقات مع هذه القوى واحزابها ، مثل الصراع السياسي والايدولوجي ، يمكن ان تجد تعبيرا عنها بطرق مختلفة تتضمن التعاون القائم على الوحدة ومقارنة الخلافات . بيد ان شيئا واحدا ، الشيء الرئيسي ، يعتبر واضحا فلا بد من ان تخدم الديمقراطية الشعب ولا تسمح بحرية العمل للقوى المعادية للثورة . وهذا ، كما علمتنا الحياة ، احد الشروط المطلقة للدفاع عن المكاسب الثورية .

ان خبرة الحكومة الشعبية تاتي مزيدا من التأكيد لحقيقة ان الصراع يمكن ان يأخذ مجرى ثوريا سليما ويتخذ نظاما جماعسيا فحسب اذا حافظت الطبقة العاملة على دورها القيادي واستقلالها الطبقي . وتعلمنا ان الحاجة الى جهة عريضة لا يمكن استبدالها بموقف « تعدي » يقرأ ويضعف الدور القيادي للطبقة العاملة . وينبغي على الطبقة العاملة وحزبها ان تخوض نضالا ايدولوجيا ضد الفوضوية والفاخرة والانتهازية اليمينية التي تبحث عن مخرج من الوضع من خلال الائتلاف مع الرجعية . وككل ذلك يلقي مسؤولية كبيرة على الحزب الشيوعي وحلفائه ويوضح الحواجة الى تليخيص نظري لتجربة الثورات الاخرى ، وفي مقدمتها دروس نضالنا الشعبي . وعلى الحزب ان يعدد طاقاته الخلاقة ويتعلم من خبرة حلفائنا في النضال .

جبهة جديدة للنضال ضد الإمبريالية

بقام: هوجو فازيو

يشكل التكامل الاقتصادي جبهة ذات أهمية متزايدة في النضال التحريري في أمريكا اللاتينية وهو نضال تغوضه تلك العناصر في شبه القارة التي تسمى - بـ درجات متفاوتة في الهم والحزم - لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسيادة القومية الكاملة ضد الإمبريالية والمجموعات الاقتصادية المحلية المدعومة من قبل الإمبريالية .^٠ وكما يقول فيلدر كاسترو فإن الوضع الحالي يولد « أشكالاً متنوعة من الاتحادات من كل الاتجاهات التصورة ابتداءً من الاتحادات ذات الاتجاه الرجعي إلى الاتحادات ذات الأهداف التقدمية لحماية نفسها من جشع الاحتكارات الدولية » (جرانما -

- ١٩ يناير ١٩٧٧) .^٠

ويلغرض الوضع الحالي ألا يحاول المرء إعطاء تقييمات شاملة للأنواع المختلفة من عمليات ومشاريع التكامل التي تجرى الآن في بلدنا . غير أن هذه العمليات - كما يزداد وضوحا كل يوم ، لا تعمل دائما في خلفة الاحتكارات المولوية وهو الشيء الذي يعتبر ظاهرة جديدة . وتبنى هذه العمليات ميلا متزايدا لاتباع طريقها الخاص كما يتضح مثلا في الوضع القائم في مينتاق الأنديز . (١)

وشنت الامبريالية الأمريكية - مستخدمة دكتاتورية بيتوتشيت كحصان طروادة هجوما على الميثاق في محاولة لإنهاء الجوهر التقدمي للقرارات التي أصدرتها البلدان الأعضاء إن لم يكن إلغاء هذه القرارات جملة وتفصيلا . وانسحبت الزمرة الفاشية الشيوعية من الميثاق في أكتوبر ١٩٧٦ وامتنعت أيضا في يناير هذا العام عن المشاركة في أعمال اتحاد الأنديز للتنمية (٢) ، بينما أكلت البلدان الأخرى المتنامية للميثاق عزمها وتصميمها على دفع عملية التكامل قدما . ومع ذلك فمن الواضح تماما أن انكبات التي أصابت الامبريالية من جراء التكامل الأمريكي اللاتيني ، لن تمنع لخطوة المواجهة التي تتبناها مع بلدان شبه انتقارة . ولا يخالفنا أدنى شك أن العمليات التخريبية لرأس المال الدولي ستستمر وستتخذ اشكالا جديدة .

وللتجاء نحو التكامل أساس موضوعي شامل . وكما أكد لينين لكل مشروع رأسمالي لابد وأن يتوسع وينتشر خارج إطار موقع انشائه والسوق المحلي والأقاليم ويصل الى النهاية نشاطه الى خارج نطاق الدولة ، وكان من الضروري أن يظهر هذا النموذج في بلدان أمريكا اللاتينية حيث سادت العلاقات الانتاجية الرأسمالية لفترة طويلة رغم أن هذه العلاقات قد تشوهت نتيجة لاعتمادها وتبعيتها للامبريالية . وتعتبر شبه القارة بأكملها بالنسبة لشركات عديدة عملة في أمريكا اللاتينية وخاصة تلك التابعة للاحتكارات الدولية المنفذ الطبيعي المؤدى الى السوق الأجنبية ، ويقوى هذا الاتجاه مع تطور الهياكل الانتاجية .

ولا تزال الأسواق الداخلية لبلدان أمريكا اللاتينية محدودة وضيقة ويرجع ذلك الى أن الهياكل الاقتصادية لم تتغير بعد وأن علاقات الانتاج القائمة تستبعد قطاعا كبيرا من السكان في مجال العلاقات النقدية للسوق أو تهبط بقوتهم الشرائية الى أدنى حد ، وتشير احصائيات اللجنة

(١) في مايو ١٩٦٩ وقعت اتفاقية كارتاجنا حول التكامل الاقتصادي من جانب بوليفيا وكولومبيا ، وبيرو ، واكوادور وسفحت في طور التنفيذ في نهاية ذلك العام . وانضمت فنزويلا الى الميثاق فيما بعد .

(٢) وهو الاتحاد المالي اقامته ستة بلدان من الموقعين على اتفاقية كارتاجنا ويعمل كبنك للاستثمار ويسعى الى تجميع كافة مشاريع التكامل لبلدان الأنديز .

الاقتصادية لبلدان أمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة ان هنالك ١٠٠ مليون من بين ٣٠٠ مليون أمريكي لاتيني يعيشون في فقر مدقع . ويضاف الى هذا ان ٦٥ في المائة من هؤلاء الـ ١٠٠ مليون يعيشون في المناطق الزراعية التي يسودها عموما الاقتصاد الطبيعي . وطاقة السوق المحلي في عديد من بلدان أمريكا اللاتينية صغيرة للغاية لدرجة انه يكون من غير المريح أحيانا تطوير بعض الصناعات ولو بهدف تلبية احتياجات السوق المحلي . وتبرز لهذا السبب الحاجة الملحة للشركات الراغبة في التوسع في ايجاد منافذ لها للسوق الاجنبي ، ويصبح هذا الامر في حالات كثيرة مهالة حياة أو موت .

ويمكن في الظروف الحالية حل هذه المشكلة لدرجة ما عن طريق التجارة في اطار المنطقة . وتعتبر الصناديق التقليدية لأمريكا اللاتينية هي الاستثناء وبالتحديد المواد الخام التي تلعب دورا هاما في التقسيم الدولي الراسمالي للعمل . وتوضح خطورة هذه المشكلة في حقيقة ان النسبة المتوية لصادراتها تهبط بانتظام بالمقارنة مع مثيلاتها في البلدان النامية الأخرى .

ومن الناحية الأخرى تنمو التجارة في داخل المنطقة مما يبرز الحاجة الى التنسيق الاقتصادي ، ومن الطبيعي لا يمكن أن يطبق التنسيق بصورة متساوية على جميع بلدان المنطقة لاختلاف مستوياتها الاقتصادية . ويعني هذا أن التوسع في التجارة يعود بالفائدة أساسا على أكثر البلدان تطورا من الناحية الاقتصادية وفي المقدمة جميع الاحتكارات الدولية ذات الهيمنة في أمريكا اللاتينية . وتمثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين البلدان الأكثر تطورا والتي تشهد تجارتهما نموا كبيرا مضطربا وخاصة في مجال تصدير البضائع المصنعة . فقد أنتجت هذه البلدان الثلاثة - استنادا الى تقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة - ٧٩ في المائة من البضائع المصنعة بأمريكا اللاتينية في عام ١٩٧٣ . وفي نفس الوقت يتركز رأس المال الدولي في هذه البلدان على الصناعات الانتاجية . ومن ثم بان نجاحات هذه البلدان تبرز الاتجاه الى نمو سيطرة رأس المال الامبريالي .

وفي ضوء ما سبق ينمو دور الاحتكارات المتعددة - القومية في عمليات التجارة فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية نفسها ومع البلدان الأخرى . وبكفينا أن نذكر ان ٧٠٪ في المائة من البضائع المستوردة من جانب الشركات التابعة لأمريكا الشمالية في أمريكا اللاتينية في أوائل السبعينات جاءت من الولايات المتحدة .

ويرجع أساسا فشل محاولة التكامل في داخل اطار « اقتصاد أمريكا

اللاتينية للتجارة الحرة» (١) إلى أسلوب عملها التفتيشي بجسائب كونه يعكس التناقضات الهيكلية ويزيد حدة الاختلافات الداخلية للتطور في بلدان أمريكا اللاتينية قد وضعها في مركز التنمية المتزايدة وشجع توسع رأس المال الأجنبي . فالقرارات التي وافق عليها « اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية » عندما وضعت في التطبيق كان من الضروري والحتمي أن تؤدي لزيادة سيطرة أكثر رأس المال قوة والشركات المتعددة القومية وخاصة في تلك الصناعات الأكثر ربحية حيث أن جميع الشركات الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية تتمتع بحقوق متساوية . وكانت النتيجة أن « اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية » الذي تكون كاتحاد إقليمي لحماية مصالح بلدان شبه القارة فشل في تحقيق أغراضه . وأصبحت نشاطات الاتحاد ذات تأثير ضار على البلدان الأقل تطورا اقتصاديا بشكل خاص .

ويعتبر « اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية » النموذج لتلك المحاولة التي تستهدف تحقيق التكامل بما يفهم مصلحة رأس المال الأجنبي . ويمكن في هذا سبب انهياره . يقول فيدل كاسترو أن « أي خطوة نحو التكامل تنفذ تحت الحماية الإمبريالية ستؤدي حتما ودائما إلى التنمية السياسية والاقتصادية . وذلك لأن هذا الإجراء التكاملي سيكلف عاجزا عن القفزة على عدم المساواة والتمييز فيما بين الشركاء الأقوياء والضعفاء . هذا من ناحية ، وأكثر من هذا فإن السياسات الإمبريالية للولايات المتحدة قد كشفت عن أن أي تحالف فيما بينهم سيؤدي دائما إلى استثمار التبادل غير التكاملي مع البلدان الأقل تطورا » (جرانما ، ١٩ يناير ١٩٧٧) . ولا شك أن جهود أكثر الدوائر رجعية في أمريكا اللاتينية لبث الحياة في اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية « والمحافظة على أساليب عمل وأشكال نشاطه محكوم عليها بالفشل .

وبعد تكوين « ميثاق الأنغش » في عام ١٩٦٩ رد فعل لفشل « اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية » لدرجة كبيرة . فقد أدركت الدوائر البورجوازية التي وقعت على اتفاقية كارتا جانا أن التكامل يجب تحقيقه من خلال تنسيق التطور الاقتصادي لهذه البلدان والحد من رأس المال الأجنبي واللجوء إلى تدابير الحماية الجمركية . وقررت هذه البلدان الانفتاح بالميزرات التي يوفرها السوق الكبير للأسراع بعملية التطور .

وعلى خلاف « الاتحاد الحر لتجارة أمريكا اللاتينية » لم تلجأ بلدان

(١) التليد « اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية » تنفيذا لعاهدة مونتيفيديو الموقعة في ١٨ فبراير ١٩٦٠ بواسطة كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وباراجواي وبيريرو وأوروغواي وفينيليا . انضمت إليها فيما بعد (عام ١٩٦١) كولومبيا وأكوادور وفي عام ١٩٦٦ فنزويلا وفي عام ١٩٦٧ بوليفيا .

اتفاقية كارتاجنا إلى استخدام الإجراءات المعتادة في خفض التبـادل
لرسم الجمركية . وعلى الرغم من أن موقعها اختلفوا فيما بينهم حول
أفضل الأساليب لحل مشاكل بلدانهم إلا أنهم حاولوا التقدم بإجابات حول
القضايا الأساسية للتطور التي تواجه البلدان الأعضاء عموماً .

وبدأت قراراتهم بمرور الزمن تتمدد تأثيراتها خططهم الأصلية . ووضعوا
سياسة مشتركة للحد من نشاطات رأس المال الأجنبي (القرار رقم ٢٤) .
وشرعوا في وضع برامج مشتركة صناعية تستهدف تطوير تلك الصناعات
التي يمكن أن تضار من السوق الضيق القائمة فيه . ومما له أهمية كبرى
القرار الذي اتخذوه بفرض رسوم جمركية خارجية على البلدان غير المشاركة
في الاتفاقية وذلك كشكل من الحماية الجماعية . ويضاف إلى هذا النظام
الذي اقروه للخفض الأوتوماتيكي للمعدلات الجمركية (الذي لم يستطع أبداً
اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية تطبيقه) ، ومنع ميزات خاصة
للبلدان الأقل تطوراً وهما بوليفيا وكوادور .

ويعتبر القرار رقم ٢٤ القرار الحاسم والأساسي في سلسلة هذه
الإجراءات . ولا مجال لأن يدعش المرء إذا عرف أن هذا القرار أصبح بؤرة
هجمات رأس المال الدولي الذي قرر أن مركزه في أمريكا اللاتينية وأيضاً
مستقبل تطور هذه المنطقة يتوقف لحد كبير على نجاح أو فشل « ميشال
الإنديز » وقوته وتماسكه . ومن الواضح أن الاحتكارات الأمريكية بالذات
مصممة على عدم فقدان سيطرتها غير المقيدة على أية منطقة وذلك لأرباح
الضخمة التي تجنيها من بلداننا (١) .

ولقد مال توازن القوى لصالح أمريكا اللاتينية في أوائل العقد الحسالي
عندما ترأس حكومات شيلي وبيرو وبوليفيا الرؤساء سالفادور آليندي
والجنرال فيلاسكو الفارادو والجنرال جوان جوي تويرز ما أحدث دفعة قوية
لإنجاح أهداف اتفاقية كارتاجنا . وفي ذلك الوقت وبالتحديد في نهاية ١٩٧٠
صدر القرار رقم ٢٤ . ولكن لا يجب أن تحجب هذه الحقيقة ذات الأهمية
الكبيرة الدور الإيجابي الذي لعبته القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى .
فلا يمكن للمرء على سبيل المثال أن يتجاهل الدور الذي لعبته حكومة
أدواردو فراسي المسيحية الديوقراطية في شيلي في ذلك الوقت الذي كانت
تجرى فيها المباحثات والمفاوضات حول « ميشال الإنديز » .

(١) بلغت الأرباح المضافة للاحتكارات الأمريكية ٢ بليون دولار سنوياً من بلدان
أمريكا اللاتينية . ولتولايات المتحدة الأمريكية ٢٧٪ من مجموع استثماراتها في بلدان
« العالم الثالث » في قارتنا . ويمثل معدل الربح الذي تجنيه تلك الاحتكارات (٢١٤٪)
أي ضعف المعدل الذي تجنيه من رأس المال المستثمر في الولايات المتحدة أو كندا . ولتحقق
الاستثمارات قيمتها في أقل من ٧ سنوات .

ويؤكد ميشال الانديز وتطوره النتيجة التي توصل اليها «مؤتمر الاحزاب الشيوعية لبلدان امريكا اللاتينية والكاريبي (هافانا ، عام ١٩٧٥) والتي أكدت ان الشيوعيين « بينما لا يتراخون في النفس من اجل الحقوق الديموقراطية وبناء هيكل داخلي جديد لبلداننا الا انهم مستعدون لتأييد وتشجيع مواقف الحكومات الامريكية اللاتينية التي تتسم بالدفاع عن ثرواتنا الطبيعية او التي تهدف الى ايقاف هجمات الشركات المتعددة - القومية من اجل الإبقاء على وتقوية قبضتها على اقتصاديات بلداننا » .

وازدادت المواقف التي اتخذت في داخل ميثاق الانديز وضوحا مع مرور الزمن . واصبحت القوى التقدمية التي كانت في البداية تبدى اهتماما قليلا بعملية التكامل أكثر ادراكا لمغزاها الحقيقي واتخذت مواقف محددة وصرحة حول هذه القضية . ويرتكز تحليل هذه القوى لقيمة هذا الميثاق على التناقض الرئيسي ، أي ، التناقض بين الامبريالية والقوى المجسدة للاستقلال الاقتصادي والتطور المستقل لهذه المنطقة .

وفي السنوات الأخيرة حددت فئات مختلفة من البورجوازية الوطنية الذين نبينوا مصالحهم في العديد من القرارات التي صدرت وخاصة تلك القرارات التي حددت من نشاط رأس المال الاجنبي وتحمي اقتصاديات بلدانهم ، وحدوا أيضا مواقفهم بما يتفق مع مصالحهم الخاصة . وفي كولومبيا ، على سبيل المثال ، في البداية علّضت اتحادات رجال الأعمال « الآندى » و «فيديمال» تنفيذ القرار رقم ٢٤ . ولكن حسب ما جاء في جريدة الشيوعيين الكولومبيين « دوكيومنتوس بوليتيكوس » ، « فإنه مع تطور السوق الكبير والتحكم في رأس المال الاجنبي ٠٠ فإن قوة الواقع بحسبولتهم الى مؤيدين للفساد ومناهضين للموقف الشيلى . وأدرك بعض أعضاء هذه الاتحادات واثقوا أنه باتساع السوق سيتمكنون من البيع أكثر وأكثر وبالتالي سيزداد العائد الذى يحصلون عليه وهو امر لم يكن من الممكن تحقيقه لو ترك تدفق رأس المال الاجنبي دون قيود » .

وتطورت الامور الى الدرجة التي جعلت بعض الدوائر في شيلى تصل الى نتائج مشابهة . ومنضرب مثالا واحدا عل ذلك . فبينما كانت الزمرة الفاشية تصعد من هجماتها على اتفاقية كارتاجانا فاننبا نجد اتحاد الصناعات التعدينية يوجه النظر الى أن « سوق الانديز ذو أهمية كبرى لتصريف البضائع الصناعية الشيلية » وخاصة تلك البضائع التى تنتجها الشركات التابعة لاتحاد الصناعات التعدينية والتي تمثل الجزء الأكبر من

البضائع الصناعية في البلاد . (ميكرويو - ٢١ سبتمبر ١٩٧٦) .

ولا شك ان هذه المواقف قد املتها بالطبع ظروف محددة لا يجب ان ننساها اليوم وامريكا اللاتينية قد بدأت تدرك ضرورة الدفاع عن ثروتها الطبيعية وكسب استقلالها الاقتصادي والنضال من اجل طراز جديد من العلاقات الاقتصادية الدولية قائم على المساواة . يتعين علينا تذكر ذلك اذا كان علينا ان نحدد بصورة سليمة التكتيكات المقبلة للطبقة العاملة والقوى الشعبية .

وما زال « ميثاق الانديز » ميدانا للصراع بين مطامع القسوى الوطنية للبلدان الاعضا ومحاولات رأس المال الدولي للإبقاء على سيادتها . ويتعين لذلك على شعوب البلدان الاعضاء أن تدرك الآثار السلبية التي اصابته الاقتصاد الشيلي من انسحاب شيلي من ميثاق الانديز ، وهي الآثار التي تصلح حجة أخرى في صالح الحفاظ على وتطوير اتفاقية التكامل .

وتتمثل أحد هذه الآثار في الالفاء الكلى لصناعات بكاملها وهي العملية التي تشجعها الفاشية . وقد صرح بابلو بارفونو وزير اقتصاد الزمرة الفاشية بان هناك « تغيرات عميقة » تأخذ مجراها في الهيكل الصناعي التقليدي للبلاد . ويعتبر هذا التصريح الفطاه الذي يخفي عملية تصفية مجالات عديدة من نشاط الاقتصاد الوطني . تصفى الفاشية الصناعات التي التي لا تستطيع تحمل انكماش السوق الداخلي ونتائج فتح الابواب امام البضائع الأجنبية التي تخنق المنتخب المحلية مما يؤدي الى زيادة التبعية الى أقصى حد ممكن . وكما تشير الأزمة الاقتصادية العميقة فان اقتصاد شيلي قد أصبح سريع التأثير بالهزات التي تعصف باقتصاديات الدول الامبريالية . وأدى خروجها من حلف الانديز الى الاسراع بعملية تدهورها الاقتصادي . والفيت أو تعطلت مشاريع استثمارية عديدة كانت تستهدف توسيع السوق . وطرح جانبها الجزء الأكبر من ال ١٤ مشروع جديد التي كانت بدرجة برنامج تطوير الصناعات المعدنية والهندسية الذي وضعه اتحاد التنمية في عام ١٩٧٥ وأصبحت مشاريع أخرى بالشلل (ميكرويو ، ١٥ نوفمبر ١٩٧٦) . وكانت تكلفة هذه المشاريع تبلغ ٧٨٠٤٢٠٠٠ دولار . وأضاف الاستغناء عن هذه المشاريع تعقيدات جديدة للنقص الزمن في الاستثمارات وهو الامر الذي يعتبر طابعا مميزا لفترة الحكم الفاشي .

وكذلك اضطرت المشاريع التي أقيمت في فترة سابقة بهدف تصدير كميات كبيرة من البضائع الى بلدان ميثاق الانديز الى افلاق أقسام منها أو الخفض الشديد لانتاجها . وأدى هذا في حالات كثيرة الى طرد العمال الذين يحملون في العادة وظة الازمات . وأدى أيضا الانسحاب من

« اتحاد الإنذار للتنمية » الى حرمان شيلي من الفرص الطبية لاقامة عدد من الفروع الاقتصادية فقد كانت هذه المنظمة - قبل اتخاذ قرار الانسحاب - . تحول حوالى ٢٠ مشروعا تبلغ قيمتها ٢٠ مليون دولار تقريبا . وكانت بعض هذه المشاريع تتضمن الارتفاع بالسوق الاقليمى الفرعى ، كما كان هناك قروض لمشاريع انابيب الزيت .

يبد أن سياسات العصابة الفاشية هي جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة للإمبريالية الأمريكية في أمريكا اللاتينية وبالتحديد في الجنوب فالاحتكارات الأمريكية بالإضافة الى محاولاتها في افشال أو إبطاء العمليات ذات المغزى التقدمي في أمريكا اللاتينية فانها أيضا تتطمس السبل لتدعيم مراكزها ومد سيطرتها . ويمكن في هذا مصلح الطرب والترجيب الذي يبدية رأس المال العولى ازاء السياسات الاقتصادية التي تتبناها بعض البلدان في النصف الجنوبي من شبه القارة . وكتبت جريدة « بيزينيس ويك » في عددها بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٧٦ تقول : « هناك أنباء طيبة آتية من أمريكا اللاتينية وهم مشعات من الشركات الأمريكية والأجنبية ذات المصلحة في هذه المنطقة الشاسعة : فهناك بلدان كبيرة ، في تحول مشر ، تفتح أبوابها بصورة أوسع أمام المشاريع الخاصة . وهناك مدبرون لشركات متعددة القومية بعد أن تابعوا عن كثب التطورات التي صاحبت تراجع أحد بلدان أمريكا اللاتينية من السياسة الراديكالية التي كانت مطقة منذ أوائل السبعينات يعتبرون المنطقة حاليا من أعظم الفرص المتاحة للاستثمارات الدولية » . واختتمت بيزينيس ويك مقالها مؤكدة أن « الفكر الاقتصادي الجديد » في أمريكا اللاتينية يركز على « المخروط الجنوبي » ، وأن هذا يتم ويجرى حدوده عندما « أصبحت هذه المنطقة .. في مركز يسمح لها لكي تلعب دورا هاما في الاقتصاد الصناعى الدولى » . ولكن مما لا جدال فيه أن « التحول المشر » قد أمكن حدوده بفضل النشاطات التخريبية للإمبريالية واقامتها للانظمة الفاشية والمالية للفاشية في عدد من البلدان .

وتحدد الاستراتيجية العالمية للإمبريالية دورا محددا لكل بلد من بلدان هذه المنطقة . فبالنسبة لشيلي مثلاً إنتاج البضائع ذات « ميزات نسبية » وهذا يعنى المواد الخام أساسا وبالتحديد المعادن وكذلك البضائع التي لا يحتاج تصنيعها الى استثمارات ضخمة وتكنولوجيا معقدة بل يتطلب وفرة في الأيدي العاملة الرخيصة .

غير أن « النموذج » الاقتصادى لشيلي الذي تنقله الفاشية يتناقض بوضوح مع مستوى التطور الواقى للبلاد . ولا يعنى فرضه تصفية المكاسب الديمقراطية للشعب فقط ، بل يعنى أيضا تخصيص الطاقات

الانتاجية للبلاد لمنفعة المصالح الأجنبية . وأصبح الدفاع من الصناعة التي أصابها الإنهيار على أيدي الفاشية شعاعا هاما للقوى المعادية للفاشية التي تعتبر المكاسب الديموقراطية التي كسبتها البلاد من خلال الانضمام إلى الشعبى في ظل الحكومات السابقة حقوقا أشبه بالحقوق التي يكتسبها المرء بمولده .

وتؤكد لنا النتائج التي ألت بسبيل نتيجة لانسحابها من ميثاق الأنديز ضرورة دفع عمليات التكامل التي تخدم الاستقلال الاقتصادي إلى الأمام . فلم يحدث أن اختفت الضرورة الموضوعية للجهود المشتركة من جانب بلدان أمريكا اللاتينية بل وستظل هذه الضرورة تفرض إرادتها لتحقيق التكامل .

ويمكننا أن نلاحظ الاتجاه الجديد لعملية التكامل في أمريكا اللاتينية في إبرام اتفاقية كارتاجنا ، وتكوين « النظام الاقتصادي الأمريكى اللاتينى » « سيلا » (١) المحظور على الولايات المتحدة الانضمام اليه ، وكذلك في خلق المشاريع الأمريكية اللاتينية لمتعددة القومية المحظور على الشركات الامبريالية المشاركة فيها وكذلك في أعمال عدد من الاتحادات التي تهدف إلى حماية أسعار المواد الخام .

وتعتبر « سيلا » المنظمة الأولى من ذلك الطراز الذى يقوم بجهودات ملموسة للإسراع بالتطور الاجتماعى والاقتصادى في عدد من البلدان إلى جانب تكوينها لنظام دائم للتشاور والتنسيق لتحقيق الاهداف المشتركة حول مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية وتنظيم علاقات مع المنظمات الدولية والدول الأخرى . وتتولى « سيلا » عملية تشكيل لجان العمل لوضع المشاريع والبرامج لإنشاء فروع اقتصادية محددة وكذلك الهيئات التي تقوم بتجميع المعلومات حول الفوائض والنقص في منتجات المزارع .

وبالإضافة إلى هذا تجري عملية تطوير إنتاج وتسويق الاسمدة والأدوات ويتم إنشاء شبكة معلومات تكنولوجية للبلدان الاعضاء كما تجرى دراسة مشاريع الإسكان والتنمية الاجتماعية .

وجدير بالذكر أن مجال نشاط « سيلا » يكتسب آفاقا أوسع في مجال

(١) « سيلا » - منظمة استثنائية القومية ذات شخصية قانونية دولية وتعمل على تنسيق التعاون والتطوير الاقتصادى والاجتماعى .

عمل « لجنة التنسيق الامريكية اللاتينية الخاصة » (سيكلا) في العقد الماضي ، وقد لعبت هذه المنظمة الاخيرة ، بلا جدال ، دورا ايجابيا ، ولكنها حصرت عملها في تنسيق اشتراك البلدان في مؤتمرات الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية وغيرها من المؤتمرات ، وكذلك تحديد مواقف هذه البلدان ازاء البلدان الاخرى وبالتحديد الولايات المتحدة .

وقد شهدت السنوات الاخيرة تكوين منظمات اخرى في أمريكا اللاتينية والكاريبي وهو الامر الذي يعكس الادراك المتزايد لاهمية العمل المشترك . ومع ذلك فقد قوبل تكوين هذه التنظيمات بصعوبات عدة . فقد هوجمت من قبل الاحتكارات الدولية والدوائر الحكومية في الولايات المتحدة ، وذلك بسبب الاهداف التي تبناها هذه المنظمات . كما ان اشتراك كوبا اُصفي على هذه المنظمات معزى جديدا خاصا . كما يعتبر انشائها ضربة للمفهوم الرجعي حول « الجبهات الايديولوجية » (١) .

ويعتبر الموقف من الاحتكارات الدولية ورأس المال الامبريالي هسو العامل الاساسي الذي يحدد أهمية عمليات التكامل ومن ثم نشاطات الاتحادات المختلفة التي تظهر حاليا في بلداننا . وستوقف النتائج النهائية لهذه العمليات على توازن القوى الذي يتخذ مجراه في هذه المنظمات وفي البلدان الاعضاء وعلى النفوذ الذي تتمتع به حركة الطبقة العاملة وكل القوى الديمقراطية ذات المصلحة في الاستقلال الاقتصادي لبلدان أمريكا اللاتينية .



(١) كان هذا المفهوم - على مدار سنوات عديدة - أحد الأركان الأساسية للاستراتيجية الامبريالية في أمريكا اللاتينية . وهو يقسم على أساس تقرير المدخل في شؤون أية دولة من دول شبه القارة تحت سيطرة مكافحة « القسائل الشيوعى » . ويقول دهاة هذا المفهوم ان الجبهات الايديولوجية أكثر أهمية من الحدود المقلقة بين الدول .

آفاق جديدة ف نيجيريا

بقلم: دايو فانتوجن

يكشف تاريخ نيجيريا الزاخر بالاحداث منذ أن ظفرت باستقلالها السياسى عام ١٩٦٠ عن عمليات اجتماعية واقتصادية عميقة + فمذ ذلك التاريخ ، حدثت انتفاضة شعبية فى غرب نيجيريا ، وحرب أهلية فى القسم الشرقى من البلاد ، ومذابح مدبرة فى الشمال ، كما وقعت ثلاث انقلابات ، ووضعت ثلاث خطط للتنمية ، وشهدنا تصنيعا واسعا وسلسلة من البرامج الاقتصادية المعادية للإمبريالية - وليست تلك سوى بعض عناصر التطور الاجتماعى السريع التغير فى نيجيريا فى سنوات وجودها السيادى .

وكانت الحرب الاهلية جزءا من محاولة البلدان الإمبريالية « لبلقنة » أكبر دولة فى أفريقيا : وقد فشلت ، بفضل الجهد البطولى لشعب نيجيريا .

وبعد أن انتهت الحرب الاهلية عام ١٩٧٠ ، كانت التفجرات فى نيجيريا أكثر سرعة وذات طابع طبقي أكثر وضوحا . فقد أصبح الشعب أكثر وحدة وأقوى فى فضاله ضد المآثرات الامبريالية . ورفضت الحرب الاهلية لدرجة كبيرة من مستوى وعي الشعب السياسى . وقد رحبت القوى التقدمية فى جميع أنحاء العالم بموقف نيجيريا الحازم المعادى للامبريالية من المشكلة الانجولية وبمساندتها النشطة لكل حركات التحرر فى افريقيا الجنوبية .

فكيف نضجت هذه التفجرات الايجابية ؟ وما هى آفاق ومشاكل مواصلة التقدم الاجتماعى والاقتصادى فى نيجيريا ؟ ولكن نذكر بدقة التفجر فى أفق نيجيريا السياسى ، فاننا نحتاج الى الفاء نظرة على الماضى القريب .

● ارث الماضى :

ولدت نيجيريا ككيان ادارى عام ١٩١٤ ، عندما وُحلت السلطات الاستعمارية البريطانية فى ذلك الوقت القليمين مختلفين عرقيا واجتماعيا « شمال نيجيريا وجنوبها » فى اقليم واحد . وكان هدف هذا التوحيد تصحين الادارة الاستعمارية كحل هذا الاقليم الواسع الذى يقطنه عدد كبير نسبيا من السكان . وكان للقطاع الشمالى ، لعقود عديدة ، صلات تجارية وثقافية مع العالم العربى ، وقد تأثر بدرجة كبيرة ، نتيجة لذلك ، بالخطوة العريضة الاسلامية . واستمر التأثير عندما قدم البريطانيون واستعمروا المنطقة فيما بعد . وتعرض القطاع الجنوبى ، من الناحية الاخرى ، وللعقود لتأثير الثقافة والدين المسيحى الاوروبى .

وهكذا ، كانت اكبر مشكلة واجهتها نيجيريا منذ نشأتها ككيان ادارى فى عام ١٩١٤ ، هى ازالة الحواجز الدينية والثقافية التى تعترض طريق التحرر الوطنى خلال الحكم الاستعمارى البريطانى . وعندما ترك الاستعماريون البلاد ، ازدادت حدة المشكلة نتيجة لماناورات السلطات الاستعمارية البريطانية عنصرية الاستقلال . فتمشيا مع استراتيجيتهم « فرق تسد » ، حافظوا على جذوة المشاحنات الدينية .

وبالإضافة الى مشكلة وجود دينين متنافسين ، وحضارتين غير متماثلتين ، فإن الاتحاد الذى نشأ حديثا ، والذي سُمى « نيجيريا » ، كان بؤرة كذلك لخمسين دفة متباينة ، وقبيلة . وقبل أن يسلم الامبريالون البريطانيون السلطة لأذانهم المحليين فى نيجيريا عام ١٩٦٠ أقاموا شركا من التناقضات القبلية فى صرح الدولة النيجيرية . وألغوا المجموعات القبلية الرئيسية الثلاث (الهوسا ، واليوروباس ، والايوس) ضد بعضها البعض . وخلقوا اتحادا مفككا من ثلاث مناطق يمكن لشراة صغيرة بين القبائل أن تؤدى الى حريق سياسى . وكان كل واحد من المناطق الثلاث امبراطورية قبلية حقيقية بذاتها .

كان الوجود الاوربي الطويل في المناطق الجنوبية للبلاد واعتبارها القوى على السوق العالمي ، مما أدى الى تطور التجارة ، من بين الاسباب الرئيسية لنشأة البرجوازية الوطنية السريمة . وأدى انشاء الورش والمصانع الى نحو الطبقة العاملة والفئات الوسطى . وساعد انتشار التعليم المدرسي على رفع المستوى العام للوعي السياسي . وكل ذلك ما كان الا ليضعف سلطة امراء الاقطاع في الجنوب . وفي المنطقة الشمالية ، كان الوضع عكس ذلك بسبب علاقات السوق المحدودة ، وظلت السلطة المطلقة للامراء في المنطقة بسبب العلاقات الاقطاعية العميقة الجذور .

وعندما سلم الاستعماريون البريطانيون السلطة الى اذناهم ، علقوا آمالهم على المشاحنات الدينية على صراع السلطة بين الصفوة الاقطاعية في الشمال والصفوة البرجوازية في الجنوب من اجل السيطرة على الحكومة الفيدرالية . واهتموا كذلك على عامل سلبي مثل التطور المتفاوت بين المناطق الاساسية وهو ما توقعوا ان يمنع نيجيريا من ان تصبح دولة سلمية التكوين ، ومن انتهاج سياسة داخلية وخارجية لا تقبلها لندن . وفي متاهة المذاهب المتباينة والعقائد الدينية ، وفي النزاع المربك والمتشابك بين القبائل وفي جو الشك المتبادل وانعدام الثقة - وهو تراث الماضي الاستعماري - يمكننا القول بان العوامل الثلاث التالية تحتفظ بالبلاد في وحدة فعالة : الشبكة جيدة التطور نسبيا من الطرق التي تمتد عبر الحدود القبلية ، والجيش الذي عمل على قمع الاعمال الانفصالية ، والحركة النقابية للطبقة العاملة ، التي تزداد قوتها بسرعة والتي حطمت كل حواجز المفاهيم الدينية والقبلية والانزيمالية .

● من المشاحنات القبلية الى الحدود الاجتماعية :

رغم كل الشراك السياسية التي خلفها الاستعماريون ، فقد تلى كسب الاستقلال السياسي ظهور والتوسع التدريجي للحركة من اجل الاستقلال الاقتصادي . وفي مقدمة تلك الحركة وقفت الطبقة العاملة ونقاباتها ، التي كانت تنمو بشكل أسرع مع تقدم الاقتصاد الوطني ، رغم أنها ما تزال تعتمد في كثير من الجوانب على مصالح الاحتكارات الامبريالية . ولم يكن ذلك بدون تأثير الافكار الاشتراكية التي تنتشر في دول افريقيا الفتية ، وكذلك في نيجيريا .

وعشية الاستقلال كانت هناك ثلاث قوى منقسمة في البلاد : الاحزاب السياسية التي تعمل في الغالب على اساس قبلي ، والجيش الذي يوجد وطنيون تقدميون بين ضباطه ، رغم انه زيم عن قصص كاداة للسيطرة الاستعمارية ، والنقابات التي تمثل الطبقة العاملة ، والتي تطورت قوتها بسرعة مع الانطلاق الصناعي والاقتصادي الذي حققه قبل اى شيء اخذ البترول الجديد . وساعدت حركة الطبقة العاملة الصاعدة على خلق حزب العمال واللاحين في نيجيريا عام ١٩٦٣ ، وهو الحزب الذي يمثل المصالح

الطبقية للبروليتاريا وفقراء الفلاحين ومصالح الشباب والمتقاعين التقدميين .
واسند برنامجه الى مبادئ الماركسية اللينينية منذ البداية .

وكان تشكيل حزب العمال والفلاحين في نيجيريا معلما هاما في تدعيم القوى التقدمية في المجتمع النيجري . وهذه العملية لا يمكنها ، بالطبع ، ان تؤدي الى تغيرات سريعة في التناقضات والصراعات السياسية التقليدية في نيجيريا . بيد ان نشاط الحزب قد زاد بدرجة كبيرة من سرعة انتقال هذا الصراع من المجال العرقي - الديني الى المجال الاجتماعي الطبقي . كما لعب كذلك دورا في ان العمال المضربين ، الى جانب مطالبهم الاقتصادية ، يتقدمون بمطالب سياسية .

وفي الحقيقة ، فاذا كان الهدف الاساسي ، على سبيل المثال ، للاضراب العام الذي دعت اليه النقابات عام ١٩٦٤ هو التوصل الى تحسين ظروف العمل ، فقد عبر الاضراب العام عام ١٩٦٥ عن مطلب الطبقة العاملة والفئات التقدمية الاخرى في المجتمع من اجل التغيير السياسي . وكانت الطبقة العاملة بالفعل قوة اجتماعية هامة ، رغم انها ما تزال غير معدة بشكل كاف لتزعم النضال من اجل تجديد البلاد . ولذلك فمن الطبيعي انه عندما قام الضباط ذوي العقلية التقدمية بزعامة الرائد نزيجو بالانقلاب ، سعوا الى التعاون مع النقابات .

وفشل هذا التدخل من جانب العسكريين في السياسة ، وكان هو الاول من نوعه في نيجيريا ، بمعنى ان غرضه الديمقراطي قد احبطه الانقلاب المضاد من جانب الضباط الرجعيين بقيادة البريجادير ايرونزي . بيد ان نتيجة هذه الاحداث كان من الممكن ان تختطف لو اقام الضباط التقدميون قبل الانقلاب ، تحالفا وثيقا مع الطبقة العاملة والنقابات . ان تحالفا وطيدا بين العسكريين والعمال ، كان سيؤدي ، على ما نعتقد ، الى تغيير سياسي هام في البلاد .

والضباط الذين استولوا على السلطة كانوا مهتمين بمصالحهم القبلية . وقد بدأوا باصدار مرسوم يخطر كافة الاحزاب السياسية والتنظيمات العامة . واعتبر الضباط اليمينيون ، الذين قادوا الانقلابات العسكرية التالية ، الطبقة العاملة كعدو لهم وعاملوا النقابات بخوف وشك ، واخضعوها للقمع . وكان الامر كذلك خلال السنوات التسع لنظام جرون .

● شروط التوجه الجديد :

وجلبت فترة الحرب الاهلية بعض الازتياع للقوى التقدمية . ولمب دورا بارزا في ذلك الاتحاد السوفييتي الذي قدم مساندة فعالة للنضال من اجل وحدة اراضي نيجيريا ، وضد العناصر الانفصالية التي شجعها الامبرياليون .

لقد رأى شعب نيجيريا بنفسه أن التعاون مع البلدان الاشتراكية وسيلة مضمونة للقضاء على مؤامرات الامبريالية والرجعية المحلية .

ومع نهاية الحرب الاهلية ، كان من الواضح للجميع أن الجماهير تفكر بشكل متزايد وفق أسس اشتراكية . والحاجة الى التغيير الجذري كانت تكسب أرضا كذلك في الجيش . وارتفع المستوى السياسي للنقابات . ورغم ذلك فإن الجنرال جرون ، الذي أخذ ايجاءاته من الخارج ، قد اضطر زعماء النقابات لاضعاف نفوذ المنظمات التقدمية . بيد أن الاتجاه العام نحو اختيار طريق غير رأسمالى لم يوقفه القمع .

وسوف نتذكر أنه قبل خطر الاحزاب السياسية عام ١٩٦٦ ، ثنبا حزب العمال والفلاحين الاشتراكي بانتشار مثل هذه المشاعر بين الجماهير الشعبية . واتجه عمل الماركسيين اللينينيين في النقابات ، وبين الفلاحين ، وفي منظمات الشباب ، وبين النساء العاملات ، نحو هذه الغاية . ومن الواضح أن التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العادة في نيجيريا كانت كابحا هاما لهذا العمل . ولكن ، تمشيا مع تقييمنا للسلطة ولامكانيات حركة الطبقة العاملة الثورية كان هدف حزب العمال والفلاحين الاشتراكي هو طريق غير رأسمالى للتطور ، وبرهن الحزب أنه على حق عندما شدد أساسا على العمل بين النقابات ، باعتبارها التنظيم الوحيد للشعب الذى صمد للحملة الاستعمارية الجديدة للكرهية والشك بين القبائل .

والمستوى الذى يرتفع بسرعة للتعليم والمهارة والوعى السياسى بين القسم الانسانى من العمال النيجيريين قد أدى الى تغييرات هامة فى عقليتهم وجعل نضالهم الطبقي أكثر فاعلية . وكل ذلك حدد مسبقا لدرجة كبيرة توحيد النقابات الموزلة حتى ذلك الوقت فى نيجيريا فى مركز نقابى قوى واحد . وهذا التحرك حمل مبادرته عدد من التنظيمات النقابية التقدمية . وبعد عام من العمل الشاق ، فى ديسمبر ١٩٧٥ ، كان تكوين مؤتمر العمال النيجيرى خطوة كبيرة الى الامام من جانب الحركة العمالية .

وأثار ذلك الذعر بين البرجوازية . فالطبقة العاملة الموحدة القوية ، خاصة اذا كانت ملتزمة بالاممية ، هى آخر ما يريدون . وللاسف ، يشارك العسكريون فى هذا الموقف .

وفى أوائل العام الماضى ، شكلت الحكومة العسكرية محكمة على مستوى عال ، كي تدرس ، بين أشياء أخرى ، الاتهامات الاترابية المتعلقة باستناد كل من المنظمات النقابية الاربعة التى شكلت المؤتمر الواحد الجديد الى «الايديولوجية والتمويل الاجنبى» . ورغم أن الحكومة العسكرية الفيدرالية فى نيجيريا قد انطلت عداد من

القرارات والسياسات التنموية للغاية والمعادية للامبريالية ، وبخاصة في المسائل المتعلقة بجنوب افريقيا ، فقد اتخذت ذاتها موقفا « غير اشتراكي وغير رأسمالي » في الداخل ، يتعكس كذلك في موقفها من الثغابات . واحد الاسباب التي غالبا ما يقدمها افراد القوات المسلحة هو أن الحكومة العسكرية باعتبارها نظاما انتقاليا ، ينبغي أن تترك اختيار الايديولوجية للحكومة المدنية المقبلة .

ويؤثر هذا القموض الايديولوجي ، لدرجة ما ، عل السياسة الاقتصادية . رغم أن النظام العسكري قد حقق نجاحا كبيرا في هذا المجال . فبعد الحرب الاهلية ، زاد معدل النشاط الاقتصادي أربعة أضعاف . وزادت خطة التنمية الثانية (١٩٧٠ - ١٩٧٤) من اجمالي الناتج القومي . ان جهود الادارة في الولايات الجديدة لتنشيط اقتصادياتها ادى الى نمو صناعي ملحوظ ، لثمة زيادة سريعة في عدد العمال أبواب الاجور ، من حوالي ٣٥٠.٠٠٠ في الوقت الذي اعلن فيه استقلال البلاد الى حوالي ٣.٠٠٠.٠٠٠ في الوقت الحاضر . ومن المتوقع أن يصل الرقم الى ٥.٠٠٠.٠٠٠ مع انجاز خطة التنمية الثالثة (١٩٨٠ - ١٩٩٥) .

والخطة الثالثة أكثر الخطط طموحا من حيث نطاقها واستثمارها . وهي توفر استثمارات تبلغ ٣٠.٠٠٠ مليون نيرا مقابل ٢٢.٠٠٠ مليون نيرا في الخطة الاولى (١٩٦٢ - ١٩٦٨) ، ٢.٠٠٠ مليون نيرا في الخطة الثانية . وقد دبرت الوسائل لمعدل نمو سنوي يبلغ ٩٪ مقابل ٤٪ ، ٦.٦٪ في الخطتين الاولى والثانية على التوالي . وتشمل اولويات الخطة الجديدة مثل هذه المشاريع العملاقة كجمع الحديد والصلب وعددا من المشاريع الكبيرة الاخرى في البنية التحتية . ويلعب دورا كبيرا في بناء تلك المشاريع التعاون مع الاتحاد السوفييتي . وسيتعاون الاتحاد للاتحاد السوفييتي كذلك في انشاء خطوط انابيب النفط ، واستخدام التكنولوجيا الجديدة في صناعة النفط والصناعات الكيماوية وتدريب الكوادر التقنية .

والتصنيع السريع وما يترتب عليه من نمو المدن يزيد من مشكلة انتاج الغذاء ، وتستهدف الخطة تطوير الزراعة وزيادة انتاج المحاصيل الغذائية بتوسيع المناطق المزروعة . بيد أن الخاضعين الاجتماعية لسياسة الحكومة الغذائية ما تزال غير واضحة بعد . والحكومة العسكرية ، التي تعتبر نفسها نظاما انتقاليا ، لا ترغب في تغيير نظام ملكية الارض ، ولا تريد بشكل عام أن تتدخل في العلاقات الزراعية القائمة . وفي نفس الوقت ، فان الفلاحين الذين ما زالوا يرزحون تحت نير الاستغلال شبه الاقطاعي ، ينتظرون بقلق برنامجا ايجابيا يمكن أن يحسن ظروفهم .

● اختيار الطريق :

أشارت الحكومة العسكرية الحالية الى تصميمها على الاستقالة في أكتوبر

١٩٧٦ • واحد المهام الجارية هو إعداد دستور جديد • وقد أعد مشروعه عام ١٩٧٥ لجنة مكونة من ٤٩ من المدنيين ، معظم أعضاؤها لهم آراء محافظة •

ويرى حزبا أن مشروع الدستور يتفق في الأساس مع مصالح البرجوازية ، انه يهدف الى حماية الطبقات المالكة ويشجع الرأسمالية • وقد أصر أعضاء اللجنة القلائل للغاية من ذوي العقيدة التقدمية على أن يتخذ الدستور موقفا اشتراكيا ايجابيا • ورفضت مقترحاتهم • بيد أن الجمعية التأسيسية ، التي سيأتي معظم أعضاؤها من أجهزة الحكومة المحلية ، سيصوتون بشكل نهائي على نوع الدستور الذي سيسرى على البلاد • ولقد أتت الانتخابات المحلية التي أجريت في ديسمبر ١٩٧٦ بعدد من الاشتراكيين والتقدميين الى الجمعية التأسيسية ولذلك فهناك أمل في نتائج أكثر ايجابية •

وعندما نقول ذلك ، فنحن على ثقة من أن الجمعية التأسيسية لا يمكن أن تتجاهل الاتجاه الواضح المتنامي بين الجماهير الشعبية العريضة لاختيار الطريق الاشتراكي • أن اتجاهات تطور نيجيريا الاجتماعي تكتسب أهمية خاصة نظرا لدور بلدنا في القارة الأفريقية • وفي الحقيقة ، فإن نيجيريا تعتبر من حيث السكان (حوالي ٨٠ مليون) ، وموارد الثروة ، واللغة البشرية الماهرة ، عملاقا في افريقيا ، ولا يمكن لاتجاه تطورها الاجتماعي الا ان يؤثر لدرجة كبيرة على البلدان الأفريقية الأخرى •

ويبدل الاميرياليون قصارى جهدهم من أجل منع تحول نيجيريا نحو توجه اشتراكي • وهم يعتمدون الآن بشكل متزايد على البرجوازية النيجيرية لمواجهة القوى التقدمية عندما تجيء الحكومة المدنية • وبالإضافة الى ذلك يحاول الاميرياليون وحلفاؤهم المحليون بكل طاقتهم أن يفرسوا في بلادنا أفكارا مختلفة للاشتراكية الزائفة « القومية » أو « المستقلة » ، ومشاعر معادية للاممية • بيد أن الجماهير العاملة ، الذين مروا بالتجربة المريرة للنضال ضد المؤامرات الإمبريالية ، تهي جيداً أن برنامجا واضحا فحسب مستندا لمبادئ الاشتراكية العلمية يمكنه أن يطور السلام والوحدة في البلاد ويحل كافة التناقضات الخطرة التي أدت ذات يوم الى التمردات القبلية والمذابح والحرب الأهلية •

ويواجه الماركسيون اللينينيون في نيجيريا اليوم أعداء ومصاعب عديدة • بيد أننا متفائلون ، أولا بسبب ارادة الشعب : فالطبقة العاملة ، والجماهير العاملة بشكل عام ، تريد اختيار التطور غير الرأسمالي • وثانيا ، بسبب التفير الحاسم في توازن القوى العالمي لصالح الاشتراكية والنمو المستمر في قوة قلعها العظيمة - الاتحاد السوفيتي • وأخيرا ، بسبب تقفنا في صحة مبادئ الاشتراكية العلمية وتعاليم الماركسية اللينينية التي لا تقهر ، والتي تعتبر شمعة لا تغبو تضيء طريق التغير الثوري لكل الشعوب •



أفغانستان

والطريق إلى الاشتراكية

بقلم: حميد صفرى

تشهد التفورات التي جرت في آسيا في السنوات القليلة الماضية إلى زيادة الاتجاه المعادي للإمبريالية والراسمالية في حركات التحرير . وقد أسهمت في ذلك عدة عوامل : التغيير الثابت في ميزان القوى الطبقي في الساحة الدولية لصالح السلام والديمقراطية والاشتراكية ، والتأثير المتزايد لسياسة الاتحاد السوفيتي وبلدان الأسرة الاشتراكية الأخرى السلمية النشيطة على التطور العالمي ، واستمرار عملية الانفراج الدولي . وإمام هذه الخلفية ينبغي أن ننظر إلى نضال الشعوب الآسيوية المشتد من أجل الاستقلال الوطني ، ومن أجل طريق للتطور يتيح أفضل الفرص للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، ومن ظواهر هذا النضال إلغاء الملكية في أفغانستان في يوليو ١٩٧٣ ، وهي مؤسسة كانت قلعة للاقطاع والرجعية . وقد توافقت الإطاحة بها مع الطامح العميقة للشعب الأفغاني ، ودعشته في حيسة أفضل . وكان على الشعب الأفغاني لكي يحقق ذلك أن يزيل أولا البنى العتيقة التي كانت عتبة أمام كل حركة إلى الأمام .

إنجازات الجمهورية ومصاعبها

قال محمد داود رئيس وزراء أفغانستان ورئيس جمهوريتها فيما بعد في حديثه في مايو ١٩٧٦ بمناسبة العيد الخامس والسبعين لاستقلال أفغانستان أن العلاقات الاجتماعية الظالمة العتينة في ظل الملكية ، وعلم المساواة الاجتماعية الصارخة والفقر والامية المتفشيتين ، قد منعت توطيد الاستقلال الوطني . وفي تلك السنوات كانت أفغانستان في برائن أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة وصلت بالبلاد الى شفا الكارثة . وقد أطاح نضال الجماهير الكادحة المعادي للملكية والاقطاع والامبريالية بالملكية . ووفر هذا الشروط اللازمة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحتاجها البلاد كل الاحتياج .

وقد أدرك قادة الجمهورية الجديدة أن التطور الاجتماعي والاقتصادي مستحيل طالما ظلت العلاقات الاقطاعية - الرأسمالية قائمة . وطرحوا أمام البلاد شعارا .

هو « الاشتراكية الافغانية » ، كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، وإنهاء عدم المساواة والتناحرات الطبقية . وأعلنوا أن الاشتراكية ستقوم على الفلسفة والثقافة الوطنيتين ، والظروف الموضوعية والذاتية للمجتمع الافغاني والإسلام .

وتؤمن القوى الديمقراطية الثورية الافغانية بأن بعض جوانب هذا المسار يمكن أن تلعب دورا ايجابيا في المعركة ضد الامبريالية والاستعمار العديد والايديولوجية - الاقطاعية البرجوازية . ومن الامور ذات الدلالة أن قادة الجمهورية يرفضون التطور الرأسمالي باعتباره تطورا غير ملائم ، وشيئا لا يمكن له الا أن يزيد عدم المساواة في الملكية ، ويؤدي الى تفاقم التناحرات الاجتماعية ، مما سيفضي بدوره الى عرقلة التقدم الاقتصادي . لكن القوى الديمقراطية الثورية تعارض اشد المعارضة كل محاولة لاحتلال شعار الاشتراكية « القومية » الغامض غير المنسق محل مبادئ الاشتراكية العلمية .

وترى هذه القوى أن تطور أفغانستان يجب أن يسير في طريق النضال من أجل الاستقلال الاقتصادي الحقيقي ، ومستوى معيشة وثقافة أرفع والاستخدام الاكمل لقوة العمل والموارد الطبيعية ، وهي تؤمن بأن النضال ببلوغ هذه الاهداف سيخلق بالتدريج علاقات اجتماعية جديدة متحررة من كل استغلال .

وتعترف هذه القوى بأنه لم تحدث تغييرات جذرية في هذا الاتجاه منذ الاطاحة بالملكية ، رغم أن بيان سياسة الحكومة في ٢٣ اغسطس ١٩٧٣

يتحدث عن معدلات نمو أعلى في قطاعات الاقتصاد الأساسية ، ونفوذ أقوى للدولة في تطوير التجارة الخارجية والسياسة المالية والفنية ، وتحديث نظام الضرائب ، والإصلاح الزراعي ، وإعادة بناء نظام التسليم ، وتوسيع قطاع الدولة ومع ذلك توفر الحكومة في ممارساتها طرزا مواتية لمزيد من المؤسسات الرأسمالية الخاصة ، وإن كانت تؤيد على أن الاستثمارات الخاصة في الصناعة ستخضع لرقابة صارمة ، وأن التعاون بين قطاع الدولة والقطاع الخاص سينسق لضمان تطور اقتصادي متوازن .

وبعبارة أخرى ، فإن الفكرة هي خلق نوع من اقتصاد مختلط ، وهذا على سبيل المثال هو هدف قانون الاستثمارات المحلية والاجنبية ، والإصلاح الضريبي الجمركي ، والإشراف على التجارة الخارجية ، وقانون تأمين البنوك .

وتنفذ الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية الواردة في بيان الحكومة في وضع معقد ، وتواجه كثيرا من المصاعب . وترجع هذه المصاعب أساسا إلى البنية البدائية للاقتصاد ، والأشكال القطاعية لحيازة الأرض والافتقار إلى الموارد المالية ، واتساع الأمية (٩٠ ٪ من السكان) ، وانخفاض كفاءة الجهاز الإداري ، ومقاومة كبار ملاك الأراضي ورجال الدين الرجعيين الذين ما زالوا يتمتعون بنفوذ كبير .

وعلى الرغم من هذا فإن الحكومة الجمهورية قد نفذت عددا من الاجراءات الاجتماعية التقدمية : تحديد ساعات العمل ، وزيادة الحد الأدنى للأجور ، وافتتاح محلات طعام خاصة للعمال ، ومنع تشغيل النساء في المناجم ، ومنح أجارة أمومة مدفوعة الخ . .

وكانت الدورة الأخيرة لجمعية الجمهورية الكبرى - وهي أول دورة لها منذ الإطاحة بالملكية - حدثا هاما في البلاد . فقد أقرت الدورة دستور أفغانستان الجديد الذي يؤكد ضرورة تعزيز النظام الجمهوري ، وإجراء اصلاحات اجتماعية واقتصادية عميقة لصالح أغلبية الشعب ، ويرفض كل استغلال ، ويعلم ضمان العدالة الاجتماعية والديمقراطية هديا أول له . ولا شك في أن صدور الدستور علامة بارزة في عملية التجديد الوطني ، ومن الواضح أن ترجمة كل مواد الدستور في الممارسة ، وبخاصة اشاعة الديمقراطية في الحياة العامة ، ستطلب الوحدة والجهد النشط من جانب كل من يعينهم تقدم أفغانستان .

الأصدقاء الحقيقيون والزانلون

على الرغم من أن أفغانستان تقل واحدة من أكثر البلدان تغلضا (كان الدخول بالنسبة للفرد من مارس ١٩٧٥ إلى مارس ١٩٧٦ هو ٤٠٨٥ أفغاني أي حوالي ٨٠ دولار) ، غير أن التطور الاقتصادي في السنوات القليلة

الآخرة كان جيدا الى حد ما . وتعمل الحكومة لتنفيذ خطة سنوات سبع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تغطي الفترة من ١٧٧ الى ١٩٨٣ ، وتنص على استثمارات رأسمالية تبلغ ١٧٠٠٠٠ مليون الفاني (نحو ٣٣٠٠ مليون دولار) ، وتتضمن الخطة انشاء ٢٢٤ مشروعا تشمل بمعمل تكرير للبترول ومصنع للاسمنت ، ومصنع لمعدات الزيتون الخ ٠٠ يبدأ العمل في ١٢٣ مشروعا منها في العام الحالي . وتولي الخطة اهتماما كبيرا للزراعة التي ما تزال هي دعامة الاقتصاد . ويستهدف الاجراءات التي يجري تنفيذها هي ظل الخطة بشكل عام اقامة الاقتصاد وطني متطور ، ورفع المستويات المعيشية والثقافية للشعب .

وستمول خطة السنوات السبع أساسا عن طريق المساعدة الاجنبية كما كان الشأن في الماضي ، وكان من المتوقع أن تبلغ هذه المساعدة في انعام لماضي أكثر من ٦٠٪ من الميزانية . وقد حدث تغير محدد بالنسبة للقروض من البلدان غير الاشتراكية في السنوات الاخيرة . فقد بلغت هذه القروض في العام الماضي أكثر من ٥٠٪ من كل المساعدة الاجنبية (٣٧٩٪ في عام ١٩٧٣) ، وتسهم ايران والعربية السعودية والكويت بالجانب الأكبر من المساعدة من العالم غير الاشتراكي . وكان من اكبر المقرضين الرأسماليين هم الولايات المتحدة والمانيا الاتحادية وفرنسا وكندا ، وبالطبع فان الاعتماد على ايرادات مالية من هذه البلدان يعقد الامور امام الجمهورية الجديدة .

فالمساعدة الامبريالية لهذا البلد أو ذاك أو لهذه المنطقة أو تلك تحكمها كليا الاهداف السياسية والاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتطورة . وعلى سبيل المثال فان اتجاه « مساعدة » الولايات المتحدة لتحده الاستراتيجية العامة للدوائر الامريكية الحاكمة التي تسعى الى ضمان نظام العلاقات الاستعمارية الجديدة . وهدف هذه الاستراتيجية في آسيا هو منع حركة التحرر الوطني من التطور الى ثورة اجتماعية ، ومنع انتشار الاشتراكية العلمية ، التي تكسب التأييد بين الكادحين بصورة متزايدة .

وتصبح افغانستان بشكل متزايد هدفا لهذه الاستراتيجية الامبريالية . ونستهدف « المساعدة » من الولايات المتحدة التأثير على اقتصادها وسياساتها وتعزيز مواقع العناصر الرجعية فيها في صراعها ضد القوى التقدمية ، وعرقلة العملية الثورية ، وتوفير الظروف لتطور علاقات الانتاج الرأسمالية وبذلك تبقى على افغانستان داخل الفلك الرأسمالي ، ولهذه الغاية يشفع النفوذ المالي والاقتصادي بالرشوة والتخريب والمؤامرات ومحاولات ازالة العلماء بين مختلف الجموعات العرقية . وتعتمد الامبريالية وحلفاؤها في منطقتنا على رجال الدين الرجعيين وعناصر الملاك الاقطاعيين وجزء من الضباط الذين كانوا مسئولين عن عدد من المؤامرات ضد النظام الجمهوري في السنوات الاخيرة .

وتحرص الولايات المتحدة على تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي

والعسكري في البلدان الآسيوية ، وتحويلها الى رأس جسر استراتيجي لحلف شمال الاطلسي ، ولهذه الغاية تقوم بتوسيع قواعدها العسكرية في المحيط الهندي والخليج العربي وتحاول تكوين ائتلاف عسكرية جديدة أو جر مزيد من البلدان الى الائتلاف القائمة . وقد بذلت في الآونة الأخيرة محاولات مضاعفة لضم أفغانستان الى كتلة الحلف المركزي الذي تقوده الولايات المتحدة (ويضم بريطانيا وتركيا وباكستان وإيران) ، هذا الحلف الذي يتناقض نشاطه ووجوده ذاته مع روح عصرنا .

أن علاقات الصداقة والتعاون الثمر بين بلدان آسيا والاتحاد السوفيتي، هذه العلاقات التي تقوم على أساس مبادئ التعايش السلمي والمساواة واحترام سيادة كل البلدان واستقلالها تتطور بنجاح . وقد أكد ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي في تقريره أمام المؤتمر الخامس والعشرين للحزب - مشيراً الى انروابط الاوثق بين البلدان الاشتراكية والبلدان المنحرة - أن : « حزبنا بساند وسيظل يساند الشعوب المناضلة من أجل حريتها . والاتحاد السوفيتي حين يفعل ذلك لا يبحث عن المزايا ، ولا يتصيد التنازلات ، ولا يسعى الى السيطرة السياسية أو القواعد العسكرية . اننا نتصرف وفق ما يميله علينا ضميرنا الثوري ، ومعتقداتنا الشيوعية » .

وفضلاً عن ذلك فإن الصناعات التي أقيمت بالمساعدة السوفيتية لا تنتج للسوق الداخلية فحسب ، بل لقد ضمنت سوقاً في الاتحاد السوفيتي . وينطبق هذا بشكل خاص على تطوير الغاز الطبيعي بالمساعدة السوفيتية . وتصدير أفغانستان الغاز الطبيعي للاتحاد السوفيتي يشكل طريقة جيدة لسداد القروض السوفيتية وكذلك طريقة فعالة لتعزيز الاقتصاد الوطني . وهناك كذلك اعتبار رئيسي هو أن المؤسسات التي تبنى بالمساعدة السوفيتية تقوى قطاع الدولة

وفي العادة تشترط البلدان الرأسمالية استخدام « مساعداتها » في تنمية صناعات مقررة معينة . وأفغانستان كالمادة لا تحصل على اقروض منها الا بعد موافقة المقرضين على المشروعات المزمع انشاؤها ، وعلى أن يتم ذلك - في اغلب الاحيان - عن طريق مقاول معتمد ، وذلك فضلاً عن مختلف الشروط السياسية المرتبطة بها .

وعلى الرغم من كل محاولات الدوائر الامبريالية فان القوى الافغانية الوطنية جميعاً تؤيد تعزيز الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى - فقد أكد انمو الثابت لقوة الاشتراكية ، والمكانة الدولية الرفيعة للاتحاد السوفيتي ، وسياسة السلام النشيطة التي تبناها مبدأ التعايش السلمي في العلاقات الدولية . وبالطبع فان السلام الثابت ضروري للنمو الناجح لحركة التحرر بكل جوانبها المختلفة ولتعميقها . وتقف البلدان الاشتراكية على رأس النضال العالمي من أجل السلام ، ولوضع حد لسباق التسلح ، ولنزع السلاح ، مما سيوفر افضل الظروف

لحل القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، وتعزيز الاستقلال السياسي وتحقيق
الاستقلال الاقتصادي الحقيقي للبلدان النامية .

اهداف التطور التقني

تواجه القوى التقدمية والثورية في افغانستان مهمة معقدة هي صمد
الضغط امبريالي ، واحباط مخططات القوى الرجعية الداخلية التي ما زالت
نشيطة وذات نفوذ ، لكي تشق طريقها الى الامام نحو التقدم الاجتماعي
والاقتصادي واشاعة الديمقراطية الحقبة في الحياة العامة .

ويدور نقاش حيوي في الدوائر الوطنية حول طريقة التغلب على التخلف
الاقتصادي ، وبنية الاقتصاد متعدد التشكيلات ، وكيفية ضمان الدور
الحاسم لقطاع الدولة والقطاع التعاوني واعادة تركيب العلاقات الاقتصادية
وغيرها من العلاقات مع البلدان الرأسمالية المتطورة على أساس المساواة
وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وغيرها من القضايا .
وتتشكل الان تدريجيا الاتجاهات الرئيسية للنضال من أجل تعزيز
الاستقلال الوطني ، وتحقيق التحرر الاقتصادي ، ثم - ولهذا اهميته الخاصة
- توحيد كل القوى التقدمية . ويرى التقدميون الافغان أن على البلاد أن
تتبع طريقا يستهدف تقوية قطاع الدولة ، مع اخذ مصالح الشعب في
الاعتبار ، ومع اشراكه النشط في الادارة الاقتصادية . وهذا هو الرد
الفعال الوحيد على السياسة الانانية للامبريالية واعداء البلاد

كما تؤمن القوى الوطنية بأن تعميق النضال التصوري يتطلب حتما
الضغط الواسع لنشاط الامبريالية والرجعية التخريبي . ويستهدف هذا
النشاط اضعاف الصداقة والتعاون مع الاسرة الاشتراكية وشعوب الاتحاد
السوفييتي . وهو ليس مما ينبغي فضحة فحسب ، بل ومواجهته مواجهة
فعالة . والهدف الآخر هو اشاعة الديمقراطية في الحياة العامة ، وتوفير
الظروف لتقدم البلاد المستمر ، فهذا هو الأساس المكن للاستقلال الحقيقي .

ونحن نعرف من خبرتنا ان انجاز المهام الملحة لحركة التحرر الوطني في
البلدان النامية يتوقف على وحدة كل فصائلها الثورية المعادية للامبريالية
فهذه الوحدة تمكنها من جذب الكادحين الى النشاط السياسي والاقتصادي
والاجتماعي . كما أن العمل الموحد هام كذلك للصمد الفعال للهجوم
الامبريالي على مكاسب الشعب . وترداد أهمية هذه الوحدة اليوم حيث
تستخدم القسوى الامبريالية والرجعية كل فرصة متاحة لاثارة الشقاق
بين القوى التقدمية ، وتستغل كل خلاف بينها لاضعافها ، ولحط من
شان الحركة الوطنية الديمقراطية بمجموعها وقد ادنى تحليل كل هذه القضايا
بالوطنيين الافغان الى استخلاص هو ان مصالحهم ومطامعهم المشتركة توفر
أساسا كافيا ثابتا للعمل الموحدة ، الذي هو بدوره ضمان النجاح في
الحركة من أجل التقدم والديمقراطية والسلام .

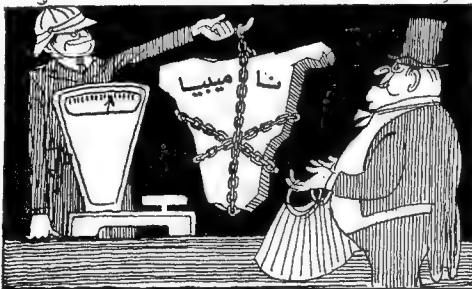
● کاریکاتور ●



سوکریکس

فورستر فی الطریقے الی کینا

...



”حل مسئلہ نامیبیا علی طریقہ فورستر“ یو۔ تشریفانوف

سياسة خارجية

التغيرات المنظرة في بريطانيا

بقلم: ديف كولف

في ١٥ ديسمبر ١٩٧٦ أعلن ديف هيل وزير الخزانة « ميزانية هزيلة » ادعى أنها تهدف إلى تطويع الانتعاش الاقتصادي وأسرع عودة ممكنة إلى مستوى عال وهام من العملة . وفي الحقيقة فإن إجراءات هيل ، التي وافق عليها صندوق النقد الدولي كضامن لموافقة على فرض مئذنة ٢٣٠٠ مليون جنيه ، تهمل أقصى تطبيق حتى الآن للسياسة التي رأى الجناح اليميني للحكومة العمالية أنه يمكن حل الأزمة الاقتصادية عن طريقها .

ولتسح ميزانيات متتالية كانت هناك تخفيضات في النفقات العامة . أن التخفيضات في قيمة منح الدعم الأساسية والفاء اعانات الفداء سوف يبدل جديدة للتخفيضات التقليدية الآن في برامج رأس المال المحلية ، وخفض المشاريع الجديدة . وبالإضافة إلى ذلك اتخذت الحكومة إجراء وقفا بالتراجع عن التأميم وذلك بقرارها أن تباع ما قيمته ٥٠٠ مليون جنيه من أسهم الحكومة في شركة برينيش بتروليم .

ان استراتيجية الحكومة ، وشروط قرض صندوق النقد الدولي دون شك ، تركز على أنهم ينوون مواصلة العقد الاجتماعي مع مجلس اتحاد النقابات (١) . ومدى فعالية هذا الشكل المتميز لتجميد الاجور من وجهة نظر أصحاب الاعمال قد كشفت عنه ارقام مصلحة العمالة للشهور الاربعة من آخر يوليو الى نوفمبر ١٩٧٦ ، والتي بينت زيادات في الدخل بلغت ٣٥٪ بالمقارنة مع ٥١٪ زيادة في مؤشر اسعار التجزئة . وفي التقرير الرسمي للجنة الاسعار ان الحكومية لا يرى أى أمل في انخفاض معدل التضخم قبل الصيف ، ولذلك فاستمرار العقد الاجتماعي سيؤدي الى زيادة تدني مستويات معيشة الطبقة العاملة .

وهذه الضغوط الانكماشية يضاعف منها تأثير التخفيضات الضخمة في النفقات العامة . لقد وصلت البطالة بين البالغين في المملكة المتحدة الى القمة في فترة ما بعد الحرب في يناير من هذا العام ، ويتنبون على نطاق واسع بأن هذا الرقم سيستمر في الزيادة . و «تنبؤات الانشاء» لشركة بلونج اند سيبيل انجنيرنج مانفاكتشرز ، التي سبنا بدنتاج الاساسات سيستمر في الانخفاض للسنتين القادمتين ، كما حدث منذ ١٩٧٤ ، تقدم صوره واضحه للعلاقة بين خفض الانفاق الحكومي وكساد الصناعات الهامة .

ومن زاوية معينة فان الادعاء لصندوق النقد الدولي ، وهو ما تمثله هذه السياسة ، انما يرمز الى التخلي النهائي عن الوعود بالاصلاح الاجتماعي الذي ورد في بيان العمال عام ١٩٧٤ .

ومع ذلك ففي ثلاث من المسائل الرئيسية تهدف هذه السياسة ظاهريا الى معالجة - التضخم والبطالة ، ومستوى الاستثمار - وكافة المؤشرات الاخيرة تكشف عن استمرار الازمة وازديادها عمقا في الحقيقة . وحتى خطط كالاخان وهيل نفسها لا تتنبأ باى شفاء في المدى القريب . وفي الحقيقة ، فان تنبؤ مدرسة الاعمال بلندن الذي اعلن في يناير يتنبأ بمستوى البطالة يصل الى ٢ مليون عام ١٩٧٩ (٢) . وكشفت رد اجير على استجواب برلماني عن ان ١٣ مليون ، او حوالي ربع السكان ، يعيشون عند «خط الفقر» او أقل منه قليلا .

وهذا الوضع المتدهور في بريطانيا يحدث على خلفية الازمة الاقتصادية المتعاقبة في العالم الرأسمالي - وفي مقابل ذلك تقف الاقتصاديات المتسعة

(١) سميا وراء موافقة النقابات على تحديد الاجور رغم الارتفاع المستمر للاسعار ، وعدت الحكومة العمالية باجراءات هذه للأنشاش الاقتصادي . والمقد الاجتماعي الذي وقع في يوليو ١٩٧٥ لفترة هادئة ، بدلا من أن يؤدي الى ازالة اسباب التضخم والبطالة ، كما وعد زعماء العمال ، أدى الى مزيد من تدهور مستوى المعيشة .
(٢) كان مستوى البطالة ١٥٠ مليون في أواخر العام الماضي - للحرر

للبلدان الاشتراكية على طرفي نقيض • والقيود التي فرضتها السياسات الرأسمالية لا تقتصر مع ذلك على اقتصادنا • وكرد فعل على أزمة السيطرة الامبريالية في جنوب افريقيا ، وتعزيز التقدم التحريري والاشتراكي في انجولا وموزمبيق طاف ايفور ريتشارد ، السفير البريطاني في الأمم المتحدة ، حول القارة في مباراة محمومة مع محاولات كيسنجر وقف مد الحرية • وعلى لوفية توسع ، فان الضغط العالي من أجل الانفراج ونزع السلاح يتطلب الانفصال عن السياسة الرجعية وبغض الإلحاح الذي يتطلبه الاقتصاد أصابته الأزمة •

ومسألة أن السياسة تعالج الأزمة الاقتصادية تسيطر على المسرح السياسي ، والمركة حول هذه المسألة يمكن أن تقرر ما اذا كانت هناك انتخابات عامة مبكرة • ونتائج الانتخابات الفرعية الاخيرة تؤكد اتجاهات ، اذا ما استمرت ، لامكنها أن تضر بأصوات العمال في الانتخابات ، وتدعم بدرجة كبيرة المحافظين ، كما تفتح الطريق لزيادة أصوات الفاشيين •

وكان هناك تحول ملحوظ نحو اليمين عن طريق تجمع أغلبية مارجريت تاشر في قيادة المحافظين • ووجد ذلك تعبيراً عنه في عدد من الطرق ، أولا في شروط مياستهم ، كما كشف عنها برنامجهم الأخير « الموقف اليميني » ، كما تعزز التغييرات في عناصرهم المسئولة هذا الاتجاه • وكان هناك موقف أكثر عدوانية تجاه الأغلبية العمالية المحدودة في مجلس العموم •

واذ ساعدتهم سيطرتهم غير الديمقراطية الواسعة على مجلس اللوردات ونواقص نواب العمال اليمينيين ، فقد نجحوا في استبعاد أجزاء من القوانين البرلمانية لتأمين بعض أحواض السفن ، وواجهت تصريعات تاتشر التي تنضم بالحرب الباردة • وانكشف المحافظون بشكل أكثر صراحة كمعارضين الداء للانفراج •

ويصر الحزب الشيوعي على الحاجة الى فرض تغييرات حاسمة في السياسة للمحافظة على حكومة عمالية ، ومتع ماباة عودة المحافظين الى الحكم ، بصا يرتب على ذلك من نتائج تتمثل في هجمات أقسى على مستوى المعيشة ، وانتكاسات للسياسة التقدمية سواء داخليا أو دوليا •

فكيف يمكن تحقيق ذلك ؟

أن هجوم المحافظين البرلماني وشواهد تدهور أصوات العمال تمثل دون شك ضغطا متصاعدا في الحركة العمالية لقبول ذلك • وما يحتاجون اليه

هو توحيد الصفوف حول السياسة الحالية للحكومة . ان قسما من اليسار في حزب العمال البرلماني قد سقطوا ضحايا لهذا الضغط . ومع ذلك ، فان آخرين أصبحوا أكثر صراحة في مطالبتهم بسياسة يسارية مع ازدياد الازمة عمقا . والطريق لمعالجة الازمة وانتقاد العمال من هزيمة انتخابية هو العمل من أجل بدائل فضائية وليس الرضوخ لابتزاز صندوق النقد الدولي .

وخلال الشهور الاخيرة بدأت عناصر تمثل السياسة الاقتصادية البديلة اليسارية التي دافع عنها الحزب الشيوعي بثبات ، تطرح كمشاكل رئيسية للنقاش سواء داخل الحركة أو في وسائل الاعلام ، المطالبة بالرقابة الانتقالية على الواردات ، وخفض النفقات العسكرية ، ومناقشة الدور النقدي الاحتياطي للاسترليني . والمعلقون الذين يتحدثون عن الاستراتيجية

الاقتصادية « البديلة » ، لا يمتنون بذلك ما يقدمه المحافظون ، ويختلف عن الحكومة فقط في درجة ضغط الانفاق . أنهم يعنون الاستراتيجية التي يقدمها اليسار . وهناك أساس مشترك هام حول العناصر الرئيسية لتلك السياسة بين الحزب الشيوعي ومجموعة تربيون في حزب العمال ، وعديد من النقابات ، واللجنة التنفيذية القومية لحزب العمال .

ومع ذلك فان سمة هامة للشهور الاخيرة تتلخص في نمو الاهتمام بالسياسة اليسارية ، وفيما يشير الى الامكانيات التي تتمتع بها لحشد التأييد حولها .

اولا ، حول مسألة خفض النفقات العامة . كانت هناك مظاهرات قوية وعمليات في البرلمان والمجالس المحلية . ورغم ان ذلك لم يكن تعبئة لبرنامج يساري واضح ، فقد اوتبعت مع ذلك بشكل وثيق بمشاكل البديل .

وثانيا ، حول نقل السلطة الى البرلمانات المحلية في اسكتلندا وويلز . فالبرلمانات المنتخبة ذات السلطة الحقيقية في ويلز واسكتلندا هي اجراء ديمقراطي وعدالة قومية طاللت المطالبة بها ، ومسألة مركزية للسياسة البريطانية . ورغم جوانب القصور في القانون الحال ، فان معارضته من جانب أي نواب من العمال سوف يفيد الاحزاب القومية ويقلل من تأييد العمال في ويلز واسكتلندا .

ودافع الشيوعيون بصراحة عن أن نقل السلطة الى البرلمانات المحلية لن يحل مشاكل هذين البلدين . وهما في حاجة الى سياسة يسارية وحكومة يسارية ، بنفس القدر الذي تحتاج اليهما بريطانيا بكاملها . ومع ذلك ، فان

المجالس الديمقراطية ذات السلطات الحقة ، التي يمكن أن تعطي الشعب فرصا أكبر للتأثير على هذه المشاكل ، يمكن أن تقدم اسهاما قويا في الضغط من أجل سياسة يسارية .

أما فيما يتعلق بكافة التحركات نحو ديمقراطية أوسع ، فإن قانون نقل السلطة الى المجالس المحلية قد أدى الى انقسامات في صفوف المحافظين . وتقسيت المشكلة كذلك بعض اليساريين . ومن الحيوى التوصل الى فهم كامل بأنه ما لم تصبح الحركة العمالية الوسيلة الواضحة لنقل السلطة ، فإن نهضة الحركة القومية لن تتغير ، مع ما لذلك من أخطار بانقسامات خطيرة في حركة الطبقة العاملة .

والاخطار على الحركة العمالية والطبقة العاملة لا تأتي فقط من امكانيات عودة المحافظين أو زيادة أصوات القوميين . فهناك أخطار دستورية في الوضع القائم . وانتفكير في الحاجة الى قانون للحقوق ، يهدف الى الحد من سلطة البرلمان ، وبشكل ما من المحكمة الدستورية ، أو سلطة كابحة فوق مجلس العموم من خلال القضاء ، كل ذلك يمثل استجابة من جانب بعض أقسام الطبقة الحاكمة للضغوط التي بدأت الازمة تفرضها على المؤسسات السياسية التقليدية .

ولفاجأة ، بعد قبول دستور غير مكتوب لدرجة كبيرة لقرون ، هناك اندفاع مفاجئ الآن من جانب طبقتنا الحاكمة لتسجيل حقوقنا بشكل مكتوب ، وإبطال الدفاع عنها ، ليس الى البرلمان ، وإنما الى المحاكم . وفي كلمات أخرى ، التسليم بتعرية سيادة البرلمان التي اكتسبت خلال نضال مرير ضد الحكم المطلق . واحد السمات الفريدة للنظام السياسي البريطاني هي امكانيات السلطة الهائلة ، بالمفهوم الدستوري ، لمجلس العموم المنتخب - غير المحدودة بالدستور المكتوب ، أو المحكمة الدستورية ، أو « تقسيم السلطات » . وهذه السلطة الضخمة التي قد تستخدمها حكومة عمالية مجبرة على اتباع سياسة بديلة يسارية لمعالجة الازمة ، هي ما يهدف تفكير الطبقة الحاكمة هذا الى وضع حد لها .

ومادا عن القضاء البريطاني ، الذي يريد الجناح اليميني أن يوكل اليه مهمة « الرقابة » على البرلمان ؟ فمن بين ٣١٧ قاضيا عام ١٩٧٤ ، ليس أقل من ٨٩٪ منهم تعلموا في المدارس العامة ، ٧٠٪ ذهبوا الى اكسفورد أو كمبردج . ويتقاضى القضاة في مجلس اللوردات ٢١٧٦٥ جنيه في السنة ، وفي محكمة الاستئناف ١٧٤٢٥ جنيه . ولا توجد نساء في أى من المحكمتين .

ولذلك ففي المشاكل المركزية للسياسة لمعالجة الازمة ، وفي نقل السلطة ، وردا على الاخطار الدستورية ، فإن السياسة التي قدمها الحزب الشيوعي ، والمورننج ستار وأقسام هامة من اليسار ، تقدم الطريق لمنع عودة المحافظين ، وكما خلق الصراع الطبقي الظروف لهزيمة ادوارد هيث عام ١٩٧٤ ، فإن

العمل الجماهيرى كذلك يمكنه أن يغير سياسة العمال للمساعدة على خلق الظروف التى يمكنها أن تدعمها فى انتخابات عامة .

فما هى القوى التى تحتل المكانة الهامة فى توليد النضال الجماهيرى على نطاق كاف لتحقيق ذلك ؟

لقد كشفت الفترة الأخيرة عن بعض أبعادها وإمكانياتها . ومظاهرة ١٧ نوفمبر الضخمة ضد خفض الإنفاق العام ووقوف أعضاء النقابات القومية الاثنى عشرة ، مع القطاع العام ، واتحادات الطلبة محقة بذلك نتيجة هامة . وقد اشترك ١٠ر٠٠٠ طالب فى هذه المظاهرة . وكان اشترك النقابيين السود والنساء ملحوظ ، وفاق كل ما حدث من أعمال مماثلة فى السنوات الأخيرة .

وهذا العمل من جانب الطبقة العاملة وجد مساندة اللجنة التنفيذية القومية لحزب العمال ، وهو قرار تاريخى يرمز الى بعض التطورات اليسارية داخل حزب العمال . وفى الاسبوع التالى كان هناك تنظيم مثير للعجب لاجزاب العمال الإقليمية ومنظمات السود بالنسبة لمظاهرة مجلس النقابات / وحزب العمال ضد العنصرية .

وهناك منظمات تناضل ضد الاستقطاعات فى بعض المدن كما أن هناك إمكانية كبيرة لتوحيد الجبهات التعاونية ، ومنظمات النساء والسود ، واتحادات الطلبة ، ومجالس الضواحي والحركات السياسية للجماعات مع مجالس النقابات والنقابات .

ومع ذلك فالأعمال التى جرت فى نوفمبر و ديسمبر ، الى جانب أنها كشفت عن الإمكانات ، سلطت الضوء كذلك على المشكلة الرئيسية التى طرحها قبول الحركة النقابية للعقد الاجتماعى . وكشف عن ذلك المشاركة غير الكافية فى مظاهرة الاستقطاعات والمداولات لأعضاء النقابات الصناعية ، بغض النظر عن قرارات اللجنة التنفيذية بمساندة هذا العمل فى وقت متأخر وحضور عمال البناء والمناجم والمهندسين .

إن الحد من النضال من أجل الأجور الذى حققه المقعد كان له تأثير سيئ على استعداد وقدرة العمال على القيام بعمل ما فى سلسلة كاملة من المشاكل . وعلى سبيل المثال ، فإن الإحصاءات التى قدمتها مصلحة العمل تبين أن عدد الإضرابات عام ١٩٧٦ كانت أقل ما حدث خلال عشر سنوات وتضاءلت كافة المناقشات والمشاركة والتضامن التى يمكن أن تصاحب النضال الجماعى

الجماهيرى • وهذا هو أحد الاسباب الرئيسية فى أن رفض العقد الاجتماعى يمثل هدفا هاما اذا ما أردنا التوصل الى التمتعة الموحدة للحركة العمالية بكاملها •

ومع ذلك ، فهناك ما يشير الى أن قبضته تتراخى • ففى عدد من المصانع الهامة - وخاصة فى صناعة السيارات ، كانت هناك بيانات عن معارضة العقد الاجتماعى ، ونمو تلقائى سريع لمساندة العودة الى المساومة الجماعية الحرة • وقد بدأ ذلك فى التأثير على قيادة حزب العمال والمجلس العام لاتحاد النقابات، مزيدا الصراعات بين اليمين واليسار حدة بداخلها ويوضح ذلك امكانية العمل الذى سيتحدث ، وهو يتحدى بالفعل ، كافة أشكال السياسة الجديدة التى يحاول هيل وكالاهان أن يعدوها مع قادة اتحاد العمال • والنضال من أجل بديل يسارى فى معالجة الازمة من جانب هذه الحكومة العمالية يرتبط ارتباطا وثيقا بهزيمة العقد الاجتماعى • وتلعب الموزنج ستار دورا هاما فى مساندة وتطوير هذه الحركة النامية ضد تجميد الاجور وضد الفلسفة التى تكمن خلفها •

وليس من قبيل الصدفة أن يتفق مع هذه الامكانيات من أجل وحدة وعمل أكبر فى الحركة العمالية وجود هجوم ايدىولوجى متزايد الحدة ضد اليسار • وجزء من هذا الهجوم كان فى مستوى التصيد الفج • ورغم أن الحملة الحالية تهدف فى الحقيقة الى عزل وتقويه كل الذين يناقشون ضد سياسات الحكومة •

وبنفس الطريقة التى يندفع بها لورد هيلشام الان لوصف الحكومة البرلمانية ، التى قيل منذ وقت طويل بأنها أكبر مساهمة بريطانية فى « طريق الحياة » الغربية ، و « كدكتاتورية انتقالية » ، فإن الجناح اليمى فى العمال يهاجم تأكيد الديمقراطية فى حزب العمال ، وخاصة الان حيث يهدد ذلك البعض منهم • وينبغى أن يقف اليسار بقوة لمساندة المبادئ الديمقراطية التى تقول بأن أحزاب العمال المحلية يجب أن يكون لديها الحق لاعادة اختيار مرشحيها ، وأن على حكومة العمال أن تنفذ قرارات مؤتمرها ، وأن النقابات يجب أن يكون لها حق ارسال مندوبيها وفق اختيارها ، بما فى ذلك الشيوعيين ، الى هيئات حزب العمال ، وأن الماركسية جزء مشروع لا يتجزأ من الحركة العمالية •

وقد صاحب هذه المناقشات الحادة حول الديمقراطية ونقل السلطة وسياسة معالجة الازمة ، نشر تقرير بالوك الذى طال انتظاره حول الديمقراطية الصناعية ، وذلك فى ٢٦ يناير الماضى • وطوال السنوات الاخيرة كانت هناك مطالبة متزايدة فى الحركة العمالية بتوسيع الديمقراطية

الصناعية في صياغة واتخاذ القرارات الهامة . وتتميز أزمة الرأسمالية البريطانية في نفس الوقت بالتقلص ، وكذلك بالتغير التكنيكي الهائل ، ان خطر وحقيقة الوفرة ، وحدود يوم العمل ، والحركة ، وتقييم الوظائف ، تفرض ضغوطا مستمرة لتغييرات جذرية في ظروف العمل . وهذه الظروف الموضوعية تجبر العمال المنظمين على المطالبة بأن يكون لهم كلمة في المسائل التي كانت تعتبر حتى ذلك الوقت مسئولية الإدارة . وبالمثل فإنها تضيف الحاحا جديدا للهدف الاستراتيجي البعيد لأصحاب الاعمال لدمج المنظمات النقابية في عمليات الإدارة .

وتقرير بالوك يعكس هذه الضغوط المتناقضة . وقد استقبله بماء شديد اتحاد الصناعة البريطانية والتعليقات الصحفية من جانب الصحافة الرأسمالية . وهناك أسباب عديدة لهذا الماء . أولا ، انه يقدم دليلا قاطعا على أن معدل تركيز السلطة الاقتصادية في عدد صغير نسبيا من الشركات كان أسرع منه في معظم البلدان . وثانيهما ، يفضح التقرير مجالس الاشراف كواجهة هامة لاختفاء المكان الحقيقي الذي تكمن فيه صناعة القرار ، أي ، المجلس التنفيذي الذي لا يوجد به عمال . وتشيا مع الدليل الذي يقدمه الحزب الشيوعي ، فإنه يقف في صف مجلس موحد مسئول عن وضع وتنفيذ السياسة .

ومع ذلك فإن تقرير بالوك يحوى كذلك بعض المقترحات الخطيرة للقابة ذات طبيعة أيديولوجية وعملية ، ضارة . أساسا لتحقيق هدف الديمقراطية الصناعية الأكبر في القطاع الخاص . انها تحيي المفهوم الرأسمالي المضسوح حول أن « رأس المال والعمل شركاء متساوين » . وهي تحاول أن تحدد من نطاق المسائل التي يمكن معالجتها من خلال المساومة الجماعية الحرة ، والتي ثبت في التطبيق أنها الطريقة الوحيدة الحقيقية لتوسيع المجالات التي يمكن أن يكون للعمال فيها كلمتهم في الشركات المملوكة بشكل خاص . وأخيرا ، فإن الشيء الاخطر أن بالوك يقترح أن يكون « المديرون العمال » من ملاحظي الورش . وذلك سيقوض الدور المستقل للنقابات ويؤدي الى اغتراب ملاحظي الورش عن يمثلونهم . وفي كلمات أخرى ، فإن التقرير هو وصفة للتعاون الطبقي .

ومع ذلك ، فإن نشر التقرير ، في الوقت الذي تبدأ فيه الحركة المعادية للعقد الاجتماعي ، والتي تطالب بالعودة الى المساومة الجماعية الحرة ، في الاتساع ، انما يضيف بعدا جديدا للمناقشة السياسية في الحركة العمالية ، وهذه المناقشة تطرح بشكل حاد مسائل الملكية والديمقراطية ، وتمطي فرصة

للحزب الشيوعي للمساعدة على كسب الوحدة والوضوح حول هذه المسائل الجهرية .

وفي هذه اللحظة على وجه التحديد ، عندما تناقش مسألة الماركسية في الحركة وعندما تواجه مسألة انقاذ حزب العمال من المأساة التي ينزلق اليها ، كل الاشتراكيين ، ثم نشر مشروع برنامج الحزب الشيوعي الجديد . واحد الادوار التي يقوم بها الحزب الماركسي هو ان يكون مركز المناقشة في اليسار حول المسائل التي تواجه الحركة . والمشروع الجديد ليس مجرد تكرار لموقفنا الماركسي ولكنه تطوير هام لافكارنا . ان المناقشة التي انفجرت حوله ستكون ذات فائدة كبيرة لليسار في السياسة البريطانية .

يبد أن الحزب الثوري ينبغي أولا أن يقوم بعمل ترشده الماركسية . والمشكلة المركزية التي تواجه اليسار اليوم هي كيف يمكن تطوير موجة جماهيرية من النضال ضد آثار سياسة الحكومة ، في ظروف قبضة تفكير الطغاة الاجتماعي على الحركة العمالية التي لا تزال قائمة رغم تراخيها . ولكي يحدث ذلك لا بد من أن يكون هناك وضوح حول البديل اليساري ، وتطوير القوة والوحدة التي ستفرض موقفا مغتلبا من الحكومة حيال الأزمة .

ولتحقيق ذلك ستكون هناك أهمية خاصة للنضال الموحد . وللمساعدة القوة الماركسية الأساسية المنظمة ، وهي الحزب الشيوعي والجريدة اليومية لليسار « المورننج ستار » . وهذا هو التحدي الذي يواجه الحزب واليسار في عام ١٩٧٧ .

عالم الغد

اتفاقية هلسنكي وأفاق المستقبل

بقلم: روميش شانندرا

لقد كان السلام العادل والنام هو دائما أعلى امنيات
الإنسان . وتعد الاتفاقيات التي تم التوصل اليها في مؤتمر
هلسنكي لامن والتعاون في اوربا وسقطت في البيان
الختامي للمؤتمر الذي وقمته منذ عامين تقريبا ثلاث وثلاثون
دولة اوروبية بالإضافة الى الولايات المتحدة وكندا ، تعد
تعبيرا عن تصميم الشعوب على استبعاد الحرب من حياة
المجتمع ، تعبيرا عن رغبتها في الاستفادة من الطاقات المادية
والروحية الهائلة للبشرية من خلال التعاون الاقتصادي
والعلمي والتكنولوجي والثقافي من الدول ذات الانظمة
الاجتماعية المختلفة .

ان الفترة التي انقضت منذ هذا الحدث تعد قصيرة بعميار التاريخ ولكنها كافية لان تقنع اى شخص بحكمة قادة الدول الاشتراكية وبعد النظر السياسى لعدد من رجال الدولة في البلاد الرأسمالية الذين تغلبوا على عقبات جسام وخلافات عديدة واتفقوا على تطوير العلاقات الدولية على أساس من مبادئ التعايش السلمى . والمضى قلما بالانفراج . وتزايد الشواهد الدالة على أن ميثاق هلسنكى للسلام أعطى دفعة قوية لكفاح شعوب جميع القارات من أجل الانفراج ونزع السلاح والاستقلال الوطنى والتقدم الاجتماعى .

لقد لعبت شعوب أوروبا دورا حاسما فى التحضير لمؤتمر قمة هلسنكى . وهكذا كانت أوروبا التي اندلعت منها نيران حربين عالميتين ، والتي زحفت منها جيوش الاستعمار لكى تستعيد الشعوب وتقتلها فى مناطق مختلفة من العالم ، أوروبا التي كانت مع ذلك مهد الاشتراكية العالمية والتي تحققت فيها ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وظهر فيها الى حيز الوجود النظام الاشتراكى ، هي التي اتخذت أولى الخطوات لتغيير المناخ السياسى والنفسى فى العالم ونبلت الحرب الباردة من أجل تبنى سياسة الانفراج .

ان سلسلة المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بالمشكلة الألمانية جعلت من الممكن تخفيف حدة التوتر فى قلب أوروبا بأن شطبت قضية الحدود الوطنية من جدول أعمال أوروبا وأكملت الواقع السياسى الذى نشأ عن الحرب العالمية الثانية وهزيمة ألمانيا الفاشية . ولا توضع العلاقات المتنامية بين بلدان أوروبا الاشتراكية وبلدانها غير الاشتراكية امكانية اتساع نطاق التعاون السلمى المقيد لكلا الطرفين فحسب وانما توضع أيضا الفرص التى يمكن لهذا التعاون أن يتيحها من أجل حل المشكلات الأوروبية الملحة مثل مشكلات الطاقة والمواد الخام والنقل . وهكذا أمكن للتوقيع على بيان هلسنكى الختامى والخبرة الناجمة عنه أن يمهّد الطريق من أجل أوروبا أفضل

بالإضافة الى ذلك ، فإنه منذ هلسنكى ، أخذت الشعوب التى نالت أو تنال حريتها تنظر الى أوروبا بطريقة مختلفة . فلم تعد الشعوب ترى فى أوروبا قارة الفاشيين والاستعماريين فقط ، لم تعد ترى فيها القارة التى اغرقت الحروب والموت والدمار والتي لا يزال الاستعمار ينتشر من قسمها الغربى فحسب ، بل أنها ترى أوروبا الآن أيضا بوصفها القارة التى اتخذت خطوات هامة من أجل الانفراج وأعطت البشرية أملا أكبر فى سلام عادل ودائم وديمقراطى .

وعلى ذلك فإنه من الخطأ أن نعتقد أن مؤتمر هلسنكى كان عملا جرى فى أوروبا ومن أجل أوروبا فقط . فهذه نظرة ضيقة تحول دون النظرة الصحيحة لعالم اليوم فى كل علاقاته المتداخلة ، فى كل تعقيد وتنوعه ، وفهم المغزى

العالمى لمؤتمر هلسنكى للأمن والتعاون الاوروبى ودور اولئك الذين جعلوا انعقاد المؤتمر ممكنا وخلقوا الروح التى غير عنها فى بيانها الختامى . ان مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى وبيانه الختامى يدل على قيام توازن للقوى العالمية . ولقد كان مستحيلا ان يتعقد المؤتمر او يصدر البيان الختامى لولا الاسهام الهائل من جانب كل الشعوب من اجل تشكيل الانفراج والكفاح العالمى من اجل السلام والحرية والاستقلال والتقدم الاجتماعى ، ضد الحرب الامبريالية والفاشية .

وفى الحديث عن هذا الاسهام ، حتى فى اكثر العبارات عمومية ، اود ايضا ان اسجل الدور الهام الذى لعبته مكاسب حركة التحرر الوطنى ، وأولها النصر البارز لشعوب فيتنام ولاوس وكمبوديا ، والحركة الواسعة للتضامن مع الهند الصينية ومع شعب شيلى وغيره من الشعوب المكافحة ضد الفاشية ، ومكاسب الدول غير المنحازة وحركة السلام فى كل بلدان العالم .

وهكذا ، يمكن القول انه اذا كان بيان هلسنكى الختامى قد وقع نشط من جانب المشتركين فى مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ، فانه فى الوقت نفسه نتيجة لجهود كل الشعوب ويؤثر على مصير البشرية بأسرها .

ان الانفراج ليس نتاج ولا هو من قارة واحدة . انه ليس شجرة تنمو فى قارة واحدة دون سواها . انه يساهم مساهمة كبرى فى تقليل خطر الحرب فى كل منطقة من مناطق العالم . وينظر مؤيدو السلام الى الانفراج على انه عملية شاملة لارساء العلاقات الدولية على أساس سليم . والواقع ان الانفراج عملية معقدة تتسم بالتناقض وتمتد على فترة طويلة ، لان الانتقال من عدم الثقة والخوف لسنوات الحرب الباردة الى العلاقات الطبيعية بين البلاد على أساس الثقة المتبادلة والاستعداد لتسوية الخلافات والمنازعات لا بالقوة او التهديد او قمعة السلاح ، وانما بالتفاوض على أساس المساواة ، والمصلحة واحترام المصالح المشروعة للطرف الاخر ، ليست مهمة سهلة .

لقد فتحت هلسنكى الافاق امام وضع حد لسباق التسلح ، والتعاون فى اوربا ، وتحقيق مستوى معيشة أفضل لسكان اوربا . وكل هذا حيوى لبقية العالم ليس فقط بسبب أهمية اوربا ، وانما لان حل المشكلات الاوروبية واحدة بعد اخرى يوضح الطريق الى تخفيف التوتر فى مناطق اخرى من العالم .

وكما ساهمت كل الشعوب فى نجاح مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ، كذلك فان روح هلسنكى تخلق امكانيات جديدة ، وظروفا مواتية جديدة

لكل شعب يكفح من أجل حياة جديدة ، ضد الامبريالية والفاشية والعنصرية والظلم ، ولا تنفصل جهود شعوب أوروبا لتسليم مكاسب هلسنكي عن كفاح شعوب العالم من أجل السلام والتقدم الاجتماعي . وهي ترتبط ، بصفة خاصة ، بكفاح شعوب البلاد النامية التي تريد أن تضع يدها على مواردها الطبيعية وتضع حد للجوع والفقر وبلوغ الاستقلال الاقتصادي وتخليص نفسها من القهر . ان الكفاح من أجل القضاء على الفاشية في شسيلي ، وصد هجوم الفاشية في غيرها من بلدان أمريكا اللاتينية ، مثل البرازيل ، وأوراجواي وباراجواي وبوليفيا وجواتيمالا وهايتي ونيكاراجوا ، إنما هو بالمثل مهمة تتجاوز حدود تلك القارة . إنه واجب أممي للرأي العام العالمي ، واجب لا ينفصل عن كفاحنا في آسيا وأفريقيا وفوق كل شيء في أوروبا . وهناك اتصال مباشر بين كفاح شعوب أوروبا من أجل تحقيق اتفاقيات هلسنكي وكفاح الشعوب العربية من أجل السلام والعدالة في الشرق الأوسط ، ومعارضة الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه الثابتة ، بما في ذلك حقه في إقامة دولته الخاصة .

لقد أمدت روح هلسنكي شعوب جنوب أفريقيا وناميبيا وزيمبابوي بفرص جديدة للتسريع فيما نحو تحقيق انتصارات . فكفاحهم من أجل الاستقلال يساهم مساهمة حيوية في الكفاح من أجل إنهاء سباق التسلح ونزع السلاح . وبالتالي فإن الكفاح لانهاء سباق التسلح أمر حيوي بدوره في الكفاح من أجل الاستقلال . ونحن لا نقول : لنتنظر حتى يكون هناك نزع للسلاح وعندها سوف تكون جميعا مستقلين واحرار . كما أننا لا نقبل الفكرة الزائفة الأخرى التي تقول ان الكفاح من أجل نزع السلاح لا معنى له حتى تتحرر كل البلدان .

وأخيرا ، فإن جوا من الانفراج يتيح للبشرية فرصا لحل مشكلات عالمية مثل مشكلات الغذاء والبيئة والمواد الخام . ومن وجهة النظر هذه فإن مستقبل البشرية يتوقف مباشرة على ما إذا كانت ستنجح في كبح جماح قوى الحرب والرجعية ، ووقف سباق التسلح ، وتطلق طاقات البشرية ، وأموالها نتيجة لتنفيذ برامج اجتماعية بميدة المدى .

إن كل مؤيدي السلام بحاجة لأن يدركوا هذه الروابط بوضوح إذا كان لابد وأن يستخلصوا الدروس الصحيحة من مؤتمر هلسنكي ، الذي يمكن هربنقي أن يكون بداية لعمليات متتابة من الانفراج تشمل العالم بأسره .

إنه من الصعب اليوم أن نجد سياسيا يدعو صراحة الى الحرب . ومع ذلك فليس معنى هذا أن أعداء الانفراج وروح هلسنكي ، أولئك الذين حاولوا أن يعوقوا الاعتماد للمؤتمر الآمن والتعاون الاوربي ثم حاولوا أن ينسفوا المؤتمر نفسه ، قد ألغوا سلاحهم . وإنما هم فقط غيروا تكتيكاتهم

وهذا التغيير ذو دلالة في حد ذاته بحيث ينبغي ان نتحدث عنه . وجليد بالذكر انه قبل اجتماع مؤتمر الامن والتعاون الاوربي ، قال خصومه انه سيفشل . ولما كانوا عاجزين عن الطعن في المؤتمر قاتلهم تجسأهلوا وناقته زاعمين أنه لم يحقق شيئا . غير ان ما حظيت به مبادئ هلسنكي من دعاية اجبرتهم على القول بان البيان الختامي اعطى « امتيازات » لجانب واحد « ليس جانبهم بالطبع » ، وانه على اى الاحوال لا يمكن تنفيذه وهم الان يتظاهرون بمساندة اتفاقيات هلسنكي ، قائلين انهم يدافعون عن روح هلسنكي ضد « التهديد السوفييتي »

غير انه لا شيء يمكن ان يخفى حقيقة الامر الواقع - فالحملة مما يسمى « التهديد السوفييتي » هجوم مضاد على الانفراج ، وفي القام الاول ضد نزع السلاح ، اى ضد كل ما للشعوب مصلحة حيوية فيه .

وتهدف الحملة كذلك الى نسف الثقة العامة في اخلاص النوايا وجليد نشاط الاتحاد السوفييتي والبلاد الاشتراكية الاخرى المتزمنة بقضية الانفراج ونزع السلاح (١) .

ما من قدر من التضليل الدعالي أو تغيير الاقنعة على المسرح السياسي ، يمكن ان يساعد « المدافعين » في اللحظة الاخيرة من روح هلسنكي على اخفاء هويتهم . فهؤلاء هم المتحدثون باسم القوى المستولة عن العدوان في الشرق الاوسط ، وحقيقة أن شعب فلسطين محروم من حقوقه السياسية ، والابقاء على حياة أنظمة الحكم الاستعمارية البغيضة والعنصرية في الجنوب الافريقي ، المسؤولة عن الانقلاب في شيلي والجهود المتواصلة « لاشاعة عدم الاستقرار » في عدد من بلاد أمريكا اللاتينية ، والمحاولات للابتزاز على تقسيم كوريا والتوتر الخيم على كوكبنا ، وعن اقامة قواعد عسكرية امبريالية جديدة ، وعن نزع السلاح ، وامدادات الاسلحة لنظم الحكم الرجعية .

من الواضح لاي شخص عاقل أن المزاعم عن « التهديد العسكري

(١) كذلك تهدف الحملة على ما يسمى « التهديد العسكري » السوفييتي الى تحقيق غرض آخر ايضا وهو ما اود ان ألفت اليه الانتباه . وهذا الغرض هو تضليل الرأي العام في الدول غير المحسزة ، وخلق الانطباع بان هناك سببا للتسلح بتحمل الطرفان مسؤولية . وخلف هذا الستار من الأكاذيب ، تتدفق الاسلحة بكميات كبيرة على بلاد العالم الثالث ، وبخاصة من جانب تجار السلاح الامريكيين . وبعض هذه البلاد تعمل الآن كبلود حراسة للامبريالية على سبيل « دفع » مقابل شحنات السلاح . وتزايد تبعية دول اخرى يوما بعد يوم للامبريالية نتيجة لامدادات السلاح هذه ، وبالتالي يبطئ تقدمها نحو الاستقلال الاقتصادي .

السوفييتي « بقصد بها تبرير زيادة الانفاق العسكري في بعض البلدان الغربية . ففي عام ١٩٧٦ زادت بلاد غرب أوروبا الاعضاء في حلف شمال الاطلسي ميزانياتها العسكرية بمقدار خمسة آلاف مليون دولار . وسجلت الميزانية العسكرية للولايات المتحدة رقما قياسيا اذ بلغت ١١٣ ألف مليون دولار عام ١٩٧٦ .

اما بالنسبة لأولئك الذين يريحون من التسلح ، فان الانفراج « لا بأس به » بشرط ألا يؤثر في أرباحهم أو توقفهم عن زيادة أرباحهم . وهم في هذا يلجأون الى الهجمات المباشرة وحركات الانتفاخ ضد التعهد الذي قطعتة حكوماتهم على انفسها لدعم الوفاق في المجال العسكري ، وذلك ضد رغبات الغالبية الساحقة من شعوبهم ، التي تلقى الجزايات العسكرية اعباء متزايدة على كاهلهم ، الامر الذي يزيد حياتهم اليومية صعوبة ويرغمهم على العمل لمدة أطول من أجل معيشتهم .

ان اعضاء الصيغة العسكرية على الاقتصاد ، لا يخفص البطالة في البلاد الرأسمالية ، بل انه على العكس من ذلك يفاقم الموقف في سوق العمل . ولكي يحرف بعض السياسيين الغربيين الجماهير عن الاسباب الحقيقية للأزمة الامبريالية ، يلجأون الى مختلف التضليلات . وهم يحاولون بصفة خاصة أن يشوهوا الاشتراكية ، وهذا هو الهدف الحقيقي من الحملة حول « حقوق الانسان » في البلاد الاشتراكية ، وهي الحملة التي يشنها أعداء الانفراج بزعم الاهتمام بتنفيذ « الفصل الثالث » من البيان الختامي « التعاون في المجالات الإنسانية » .

ان البلاد الاشتراكية تنفذ باخلاص بنود هذا القسم من البيان الختامي، وهو ما يعترف به كل انسان غير متحيز . وأتني لعل ثقة من أن كل الشرفاء الذين قد تكون العناية الخبيثة قد خسلتهم يرون هذا أيضا . والشيء الواضح تماما في هذا الصدد هو أن الامبرياليين لا يعينهم بحال من الأحوال « الفصل الثالث » . فماذا يهمهم من حقوق الانسان ؟ لو أنهم كانوا يهتمون حقا بحقوق الانسان لوجسوا مجالا أكثر ملائمة لجهودهم في بلادهم بدلا من التدخل بوقاحة في شئون البلاد الأخرى . ليس من الأجدي لهم أن يوفروا عملا للرايين الصاعدين في العالم الرأسمالي ؟ وعلى « الانسانيين » البرجوازيين أن ينتقلوا أيضا من الأقوال الى الأفعال في مجال القضاء النهائي على المنصرية والفاشية والتعصب الديني ، التي يفتقر ضحاياها الى الحقوق المدنية . وأخيرا يراودنا سؤال للدفاعيين عن « الحريات المطلقة » ، الى متى يعتزمون أن يفضفوا عيونهم من حقيقة أن الرجعية تصعد اضهاد الشيوعيين والديمقراطيين ومسجن المنشقين بما فيهم المكافحين من أجل السلام .

ان أولئك القابعون وراء الحملة يدفعهم أى شيء الا الاهتمام بحقوق الإنسان . فهدفهم هو إخفاء الوضع الواقع للأمر بخصوص حقوق الإنسان في العالم الرأسمالي ، وخلق الانطباع بان الكفاح من أجل إعادة تنظيم العادل للمجتمع لا جدوى منه لان حقوق الإنسان « غير معترف بها في كل مكان » . ونتج عن ذلك ان التعذيب والإرهاب في شيلي أو اعدام العمال الأفريقيين في جنوب أفريقيا ماعلى الا جزء من « ظاهرة عالمية » منتشرة ربما تكون اتخذت طابعا أكثر حدة في هذه الحالات . ويهدف هذا الزيف الى تبرير مالا يمكن تبريره . فالحملة المعادية للسوفييت وللأستراكية تستخدم كوسيلة لتقويض حركة التضامن العالمية مع شعوبا الجرائم ضد الإنسانية في البلاد التي تخضع لأنظمة حكم فاشية وفاشية جديدة . لكن غرضها الأساسى هو التقليل من قيمة خبرة بلد ثورة أكتوبر ، وإتقاص شعبية الاتحاد السوفيتي ، وتحويل الشعب إلى متفرج سلبى لا سياسى وحرفه عن الكفاح ضد الظلم الاجتماعى والبطالة والتضخم والأسباب التي تؤدى إليها . وتحاول الإمبريالية ، باستخدام الأكاذيب ، أن تحول بين الشعب والتوصل إلى النتيجة الحتمية وهى انه لا يستطيع أن يمارس حقوق الإنسان الطبيعية فى الطعام أو العمل أو العناية بصحته لإلا تطوير قيمه الروحية مالم يغير المجتمع .

لقد ولدت في الهند في الحقبة التي غيرت فيها ثورة أكتوبر العالم . ولقد استفاد شعبى ، الذى كافحت معه من أجل الاستقلال ، كثيرا من ثورة أكتوبر . استفاد الألهام والمساندة . ولقد كافح شعبى ببطولة من أجل حريته . ولكن كم كان هذا الاقتراح سيكون بالغ الصعوبة وكم كان عبأ التضحيات سيكون جسيما لو أنه لم يحدث في الحقبة التي بدأتها ثورة أكتوبر ولو أنه لم يمتنع بالتضامن غير الشروط من جانب الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية الأخرى .

ان ثورة أكتوبر جزء من حياتى ، جزء من حياة وطنى الحبيب . من أجل هذا فان ملايين الناس في الهند وغيرها ، وبخاصة شعوب البلاد النامية المتحازة ، ترى حملة التشويه ، المعادية للشيوعية في صورتها الحقيقية . لأن الأسمى هو وحده الذى يعجز عن رؤية أن الرغبة تريد اشعاع وحدة قوى السلام ، وإبعاد الدول غير المتحازة عن أفضل أصدقائها ، الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية الأخرى .

لقد أصبحت إعادة تشكيل العلاقات الدولية على أسس ديمقراطية - وهو الجهد الذى يقدم الاتحاد السوفيتي والأسرة الاشتراكية ككل أكبر امهام فيه - أمرا واجبا اليوم . وهى ان تكون فصالة الا اذا انضمت إليه كافة الحكومات والشعوب والقوى الاجتماعية .

لقد قرأت مؤخرا مقدمة ليونيد بريجنيف لمجموعة خطباته وكتاباته التي نشرت في فرنسا . وفيها كتب السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي يقول : « أود أن تؤكد هنا شيئا واحدا فقط . فليس يكفي أن نقسول أننا نريد السلام وإنما نريد سلاما دائما . فنحن لا نريده فقط بل لنعمل كل شيء في مقدورنا لكي نبلغ هذا الهدف . ولا يمكن تصور السلام الدائم إلا بوصفه سلاما عادلا وديمقراطيا وعاليا حقا . وبمعنى آخر ، نريد سلاما لا يقوم على أساس ان « القوة حق » وإنما على أساس مساواة كل الشعوب والدول وحريتها ، كبيرها وصغيرها ، الصناعية المتطورة منها والزامية . مثل هذا السلام يتفق ومصالح الجميع ومع مصالح كل طرف على حدة في نفس الوقت » (١) .

هذه الكلمات البسيطة توضح هدف كل حركة السلام .

ولكن ما هو هذا السلام الذي نسمي اليه ؟ ليس سلاما يقوم على أساس توازن الرعب أو على القوة والجبروت بالنسبة لأولئك الذين لا يملكونها . ، أننا نريد سلاما في صالح الجميع وفي صالح كل طرف على حدة . وهذه مهمة ممكنة . فعلى أي أساس يقوم تفافلنا ؟ أنه يقوم أولا وقبل كل شيء على قوة الاشتراكية التي أصبحت حصنا للسلام . ومع البلاد الاشتراكية تدافع الدول المستقلة الفتية عن السلام . كما أن شعوب البلاد الرأسمالية لها مصلحة موضوعية في الانفراج .

في عام ١٩٣٦ ، عندما كنا نكافح ضد أخطار الفاشية ونشوب حرب عالمية ثانية ، قال جورجى ديمتروف : « نحن نريد جبهة سلام تمتد فوق كل أنحاء العالم ، من طوكيو الى لندن ، ومن مدينة نيويورك الى برلين . . علينا أن نطوق العالم بشبكة من منظمات السلام ، بحسرة تضامن دولية قوية ، وأن نمارس السياسة البروليتارية الأممية المتحدة بهدف المحافظة على السلام وشل اليد الاجرامية لتجار الحروب . لكن هذا النداء الشيوعي في الثلاثينات أغرقه زئير البنادق . ومع ذلك لم تضع دروس الحرب العالمية الثانية هباء . ذلك أننا اذا نظرنا الى المراحل الرئيسية لحركة السلام فسنرى كيف اختلف الموقف عما كان عليه عام ١٩٣٦ . لننظرا لتغير ميزان القوى في العالم ، أصبحت سياسة التماش السلمي الانفراج تلعب اليوم دورا حاسما في الحياة الدولية وتحدد اتجاهاتها الرئيسية . وقد نجحنا في تطويق العالم بشبكة من انصار السلام وفي تقوية حركة التضامن الدولي .

(١) مجلة ليو تايمز ، للعدد الثاني ، ١٩٧٧ .

ثمة دليل على هذه التغيرات يتمثل في نشاط مجلس السلام العالمى . فقد تضاعفت صفوفنا . ويمكن جمع القوى السياسية المختلفة معا في مجلس السلام العالمى . وفي كثير من البلاد ، تتخذ حركات السلام القومية بصورة متزايدة طابع الجبهة او الهيئة المتحدة التي تضم كل اولئك الذين يحبون بلادهم ويقفون ضد الامبريالية والفاشية ، وهذا يعنى الغالبية الساحقة من شعب اى بلد .

وتتركز مبادرات القوة الراهنة التي يتخذها مجلس السلام العالمى العالمى لتعبئة الراى العام العالمى اولا وقبل كل شئ في دفع الحملة من اجل مزيد من التوقيعات على نداء ستوكهولم ضد سباق التسلح ومن اجل نزع السلاح وزيادة الجهد للاسراع بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى في الدول المستقلة حديثا في مناخ الانفراج وتوسيع جبهة التضامن مع شعوب شيلي وجنوب افريقيا وقبرص وغيرها من البلدان . ولقد تزايد تأثير قوى السلام وشمعية الافكار التي تدافع عنها الى حد ان رجال سياسة وأعضاء في البرلمان وحكومات بأسرها أصبحت مضطرة لان تعمل له حسابا .

فتحت ضغط الراى العام ، يتوصل عدد من رجال الدولة في اوربا الغربية الى نتيجة ان المصالح القومية لبلادهم قد أضربت ضررا بالغا بقبول طلبات حلف شمال الاطلسي ، التي تمنى زيادة التسلح . وبواجه الساسة الغربيون صعوبة متزايدة في تجاهل الراى العام الذي يصر على خفض الميزانيات العسكرية كما فعل الاتحاد السوفيتى مرارا في الماضي وكما يفعل اليوم ايضا .

وردنا على المطالب المتزايدة من جانب انصار السلام في الولايات المتحدة تمهد الرئيس جيمى كارتر من جانبه اكثر من مرة خلال حملته الانتخابية وبعد توليه الرئاسة بان يخفض الميزانية العسكرية للولايات المتحدة . غير ان هذه التعهدات لم تنفذ بعد .

ان ما قاله جورجى ديمتروف منذ اكثر من اربعين عاما لا يزال صحيحا . ففي ظروف اليوم يتعين علينا ان نوسع شبكة منظمات انصار السلام ون دعم التضامن الدولى . فما كان مطلوبا يوما لا يزال مطلوبا اليوم هو حركة سلام قوية . ومهمتنا لا تقتصر على الدفاع عن السلام فحسب ، او ان نشل ايدى اولئك الذين يريدون اعادة الحرب الباردة او حتى الحرب الساخنة . ذلك ان الفترة الجديدة من الانفراج حددت لنا مهام جديدة الامر الذي يجعل من حقنا ان نطلق على انفسنا اسم بنات السلام . كما اننا بحاجة الى شبكة واسعة من منظمات السلام من اجل بناء العالم الجديد الذي نسعى اليه جميعا .

ان عام ١٩٧٧ قد يصبح عاما حاسما الى حد كبير في هذا الصدد . اذ هو سيشهد مفاوضات بشأن خطوط هامة وعيشرة للسياسة الدولية . وتعلق البشرية آمالا كبيرا على الجولة الثانية من المحادثات السوفيتية الامريكية حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية . كما انها تتطرق الى تحقيق تقدم في محادثات فيينا بين تسع عشرة دولة لتخفيض القنات المسلحة والاسلحة في وسط اوربا . وبالإضافة الى ذلك ، فمن المحتم استئناف محادثات جنيف بهدف انهاء الحرب العدوانية في الشرق الاوسط . كما ان اجتماع بفراد لوزراء خارجية البلاد التي حضرت مؤتمر هلستكي من المقرر ان يسهم في الامن الاوربي .

لغة مطلب ملح اليوم هو ان يقوم انصار السلام بشن هجوم عالمي . فمن الامور الجوهرية ان يقوم انصار السلام في العالم اجمع بحملة من اجل دعم وتقوية روح هلستكي ، من اجل التنفيذ الكامل للبيان الختامي لمؤتمر الامن والتعاون الاوربي ، من اجل مبادرات جديدة . ان عليهم ان يضمّنوا ان الانفراج قد غدا ثابتا لا يمكن الرجوع عنه . وقد قال فردريك جوليو كوري مؤسس مجلس السلام العالمي « ان شعبا واحدا بمفرده ، ناهيك عن فرد بمفرده ، لا يستطيع ان يقف على خطر الحرب . ان الجهود المشتركة لشعوب جميع البلدان هي التي ستجعل من الممكن تطبيق هذا الهدف » .

هذه هي الروح التي توجه حركات السلام القومية والدولية ، فليست المسألة ان حركة واحدة او عدة حركات تفرق وجهه نظرها على الآخرين . ولكننا ندرك ان اهم شيء في الوقت الراهن هو وحدة السلام . ونحن اليوم اكثر حاجة الى هذه الوخعة من اي وقت مضى ، ربما اكثر مما قبل بيان هلستكي الختامي ، لان الهجوم المضاد الذي يشنه انصار الحرب الباردة ليس مجرد هجوم مضاد آخر وانما هو عملية بالغة الخطورة . ولكننا مع ذلك مقلق على بالفشل وستهزمه ارادة وقوة الشعوب .

قبل عام واحد من هلستكي قلنا : « ان المؤتمر سينتقد وسينتجج » . ولله فمحك بعض الناس ، وقالوا اننا نعيش في جنة للبلاء . ولكننا نرد اليوم اننا ستمضي الى مكاسب جديدة من اجل قضية السلام .

ونحن معا نستطيع ان نفعل ذلك



وجهة نظر..

الاعادة سياسة الحرب الباردة

بقام : بوهوسلاف شتوبيك

اصبحت السياسة الدولية مركزا لاهتمام البشرية جميعا وتعتبر بحق السياسة الخارجية لمجموعة البلدان الاشتراكية القوة المحركة الكفنة وراء التفورات الديناميكية المواتية في العالم . فهذه السياسة التي تستوحى الفكرة اللينينية عن التعايش السلمي تنبر الطريق لعملية اعادة صياغة العلاقات الدولية وتصفية مخاطر الحرب .

وقد برزت قضية التعايش السلمي بفعل القوانين الاجتماعية الموضوعية وكذلك بفعل التفصيل الذي شنته مجموعة البلدان الاشتراكية وكل القوى المعادية للامبريالية على امتداد سنين طويلة .

ويعكس الجهد البلول لتحقيق علاقات مستقرة بين البلدان ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة - علاقات لا تتأثر بالاعتبارات الدنيئة - يعكس الاحتياج الموضوعي لئلا هذه العلاقات والتي تتوافق مع المصلحة الذاتية لجميع الناس المحبين للسلام .

وقد برهنت السياسة اللينينية الرامية الى السلام والتقدم الاجتماعى التى تتبعها الاحزاب الماركسية - اللينينية فى اطار القضية المشتركة مع القوى المحبة للسلام والتقدمية والديموقراطية ، برهنت على انها السياسة الوحيدة الصحيحة والايجابية . وقد اعلن ليونيد بريجنيف امام المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعى السوفييتى ان « العالم يتغير امام عيننا ويتغير نحو الافضل » .

ويعتبر المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعى السوفييتى الذى طور برنامج السلام الذى وضعه المؤتمر الـ ٢٤ للحزب الشيوعى السوفييتى حافزا قويا جديدا للاتحاد السوفييتى والبلدان الأخرى فى الأسرة الاشتراكية لتقديم مبادرات هادفة فى السياسة الخارجية . وقد عبر المؤتمر الـ ١٥ للشيوعيين التشيكوسلوفاكي عن تصميمه على التنفيذ الخلاق والحازم لهذا البرنامج . وقال جوستاف هوساك السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكي « يمكننا الآن أن نزيد فعاليتنا بدرجة كبيرة فى ميدان السياسة الخارجية ويرجع ذلك الى التنسيق الوثيق بيننا وبين الاتحاد السوفييتى والبلدان الشقيقة الأخرى فى الأسرة الاشتراكية . لقد استفدنا من الظروف المواتية التى نجمت عن تنفيذ برنامج السلام الذى أقره المؤتمر الـ ٢٤ للحزب الشيوعى السوفييتى . وساهمنا بنصيب فى التطبيق النشط لهذا البرنامج . كما أن التطوير الذى أنجزه المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعى السوفييتى لبرنامج السلام يخلق فرصا جديدة أمامنا لنقوم بنشاط هادف فى السياسة الخارجية يتفق مع مصالح وأهداف دولتنا . ونحن نؤيد تأييدا كاملا هذا البرنامج وسنعمل من جانبنا على تنفيذه » .

قدم الاتحاد السوفييتى وتسانده البلدان الأخرى فى الأسرة الاشتراكية مقترحات جديدة الى الدورة الـ ٣١ للجمعية العامة للأمم المتحدة تستهدف تحقيق تقدم حاسم فى مجال الحد من سباق التسلح ونزع السلاح وجاءت تلك المقترحات فى صورة مذكرة شاملة تتناول برنامج كامل لتحقيق هذا الغرض . وأصبحت هذه المذكرة وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة . وقد كان لهذه المقترحات السوفييتية تأثير قوى على مجرى المداولات فى الدورة الـ ٣١ للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقدمت اللجنة السياسية الاستشارية لبلدان معاهدة وارسو فى اجتماعها بتاريخ ٢٥ و ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ فى بوخارست مقترحات جديدة ذات أهمية كبرى وتقصص عن الجهود المتواصلة التى تبذلها بلدان الأسرة الاشتراكية لازالة جميع آثار الحرب الباردة ودفع عملية الانفراج وتصفية خطر الحرب وضمان سلام دائم فى أوروبا والعالم . ويعكس عنوان البيان الذى صدر عن هذا الاجتماع « من أجل مكاسب جديدة .. فى الانفراج الدولى ، ومن أجل أمن أكبر وتعاون أكبر فى أوروبا » يعكس بدقة

الجهود التي لا تكل والتي تبذلها بلدان معاهدة وارسو لتطبيق اتفاقيات هلسنكي ومد نطاق الانفراج الى المجال العسكري .

وفيما يتعلق بالاجتماع القادم لبلدان هيلسنكي حول التعاون والامن الاوروبى والذي سيعقد في بلقراد ، فاننا نؤيد بالكامل الموقف الذى اعلنه ليونيد بريجنيف امم المؤتمر ال ١٦ للثقافات السوفيتية والذي يقول : يجب ان يكون الاهتمام الاساسى لاجتماع بلقراد هو السلام والامن في اوروبا وتنمية التعاون بين البلدان الاوروبية . والمهام الاساسية لهذا الاجتماع الذى سيعقد في العاصمة اليوغوسلافية من وجهة نظرنا ، ليست مجرد استعراض لما قد تم انجازه بل للوصول الى اتفاق حول توصيات ومقرحات محددة لزيادة التعاون » .

ولكن علينا ان نحارب ذلك التفسير الغاطى والمتعمد لسياسة الانفراج والذي لا يهدف الى تقييمه باعتباره سياسة تقلل اخطار الحرب وتعزز السلام بل يسعى الى جعله اداة لخدمة حل المشاكل البولية بما يتفق مع المخططات الامبريالية في تعويق الاشتراكية وحركة التحرر الوطنى . ولا شك ان مصر هذه المحاولات الاخيرة هو الفشل ، ولكن من الخطا وصف فشلها بأنه « ازمة » لسياسة الانفراج كما تصوره الدعاية الراسمالية فاشى- الذى نراه ونشاهده اليوم هو ازمة المعتقدات البالية للسياسة الامبريالية .

وتعمل البلدان الاشتراكية من اجل تكملة الانفراج السياسى بالانفراج العسكرية ، وذلك من اجل تكبير ايدى الرجعية التى ترى خلاصها ونجاتها في القوة العسكرية والتي تربط الانفراج بالنمو المتواصل للقوة العسكرية للامبريالية .

ويتوافق الطابع الازدواجى للسياسة الرسمية لحلف « الناتو » - الادماء بالعمل في سبيل الانفراج السياسى في نفس الوقت الذى تتم فيه على قدم وساق تحضيرات مكثفة للحرب - مع اهداف اشد القوى المدانوية في العالم . وهذه السياسة هي في الواقع موضوعة من قبل التحالف العسكرى - الصناعى وتقصص عن قوته وجبروته . ويرمى التحالف العسكرى الصناعى من هذه السياسة الى حماية مركزه الممتاز في الاقتصاد والسياسة الراسمالية ، ولهذا يحاول اقناع الرأى العام بأن « العالم الحر » مهدد من الداخل والخارج من قبل « الشيوعية الدولية » .

تختلق الرجعية مختلف انواع الحكايات والقصص عما تسميه « بالخطر السوفيتى » وتقيم تفسيرات خاطئة للسياسة الخارجية للبلدان الاشتراكية وتسبب اليها محاولة فرض « السيادة العالمية » النسابية عن « تعطش

الشيوعيين للقوة « كما تصور الحياة في البلدان الاشتراكية بلون مظلم وتشكك بطريقة ديماجوجية في شرعية واستقرار الأنظمة الاجتماعية لهذه البلدان .

وتحاول بعض بلدان حلف « الناتو » أن تعني نفسها في منصب المحقق في مدى التزام البلدان الاشتراكية باتفاقيات هيلسكي بينما ما زال يتعين على هذه البلدان نفسها أن تشرع في تنفيذ هذه الاتفاقيات على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف . ولكن ربما يتخيلون أن الوفاق الموقعة في هيلسكي ليست ملزمة على قدم المساواة لكل الأطراف . ويتضح هذا في عزمهم الواضح عن تحقيق أى تقدم حاسم في محادثات فيينا حول خفض التسلح والقوات المسلحة في أوروبا الوسطى ، وفي محاولاتهم الحصول على ميزات أحادية الجانب .

وكذلك لم يتخل بعد الغرب الرأسمالي عن العادة السيئة في استخدام التجساسة مع بلدان الأسرة الاشتراكية كأداة للضغط والاستتواف بهدف الحصول على تنازلات سياسية . ويدعى اليمينيون والرجعيون بأن الظروف السياسية المناسبة لقيام التعاون الاقتصادي في أوروبا ما زالت غير موجودة ويضعون المراقيل في طريق التجارة بين البلدان ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة . ويزعمون أيضا بأن الاتحاد السوفيتي وغيره من البلدان الاشتراكية هم شركاء لا يمكن الاعتماد عليهم والوثوق بهم . ولا شك أن هذا الادعاء يخمد الأغراض المادية للشيوعية .

وتثير أيضا بعض النواثر مناقشات عامة حول فائدة أو جدوى تقديم قروض للبلدان الاشتراكية . وفي هذا الصدد يشوهون الحقائق ويتحدون عن « المديونية الزائفة » للبلدان الاشتراكية للغرب ويتناسون في نفس الوقت الحقيقة المعروفة بأن البلدان الاشتراكية توفى دائما بالتزاماتها وتسدد قروضها بانتظام ، هذا في نفس الوقت الذي تمنح فيه البلدان الاشتراكية قروضا للبلدان الأخرى : فالقروض قد أصبحت في عالم التجارة اليوم أحد الأشكال الأولية للتجارة الخارجية . ولعله يكون من الأفضل للملاحظين عن الإمبريالية الذين يبدون القلق ازله مشكلة « المديونية » أن يتفادوا زيادة العجز في التجارة الخارجية للبلدان الرأسمالية وسياسة القروض الحكومية التي تتبعها بعض بلدان « السوق المشتركة » بهدف انقاذ الابتكارات قبل أن يكون الهدف خدمة المصلحة القومية .

وتستهدف جميع هذه الاختلافات بمختلف أنواعها التشكيك في فائدة وإمكانية قيام تعاون اقتصادي وتجاري على أساس المنفعة المتبادلة بين البلدان ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة .

ويرفض رجال الأعمال الواقعيين الاتجاه للحد من أو تقييد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع البلدان الاشتراكية هذا رغم أن موقفهم لا يتسم بالثبات ازاء العلاقات مع بلدان الاسرة الاشتراكية. وخاصة غلما يتعلق الأمر بتطبيق اتفاقيات هيلسنكي . ومع ذلك ، فهم يعتبرون باهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع بلدان الاسرة الاشتراكية من منطلق ضمان النمو الاقتصادى وخلق مجالات للعمل والحصول على المواد الخام والبضائع المصنعة . ولكن أصبح من الضروري الآن الاعتراف فقط بهذا بل التصرف والانطلاق وفق هذا المفهوم .

وتضع السياسة الخارجية للبلدان الاشتراكية في تقديراتها الاتجاهات والظواهر الدولية المشجعة فيها وغير المشجعة . وتعترف بإمكانية التعاون بين البلدان الاشتراكية والرأسمالية والمساومات التي يتم التوصل اليها على المواقف الجوهرية للبلدان الاشتراكية حيث انها تقوم على أفكار السلام والأمن والمساواة والمنفعة المتبادلة . ولا شك أنه لابد من القيام بجهود كبيرة أخرى لتوسيع مجالات تطبيق هذه المبادئ في العلاقات الدولية . وأسرة البلدان الاشتراكية مصممة على بذل كل ما وسعها لتحقيق هذا الهدف . ولكن الكثير سيتوقف على الجانب الآخر أى على المسكر الرأسمالى الذى لا تحكه دائما الواقعية فى التفكير ، ولم يكتسب بعد الفكر الواقعى اليد الطولى على مخلفات الحرب الباردة .

ولا يمكننا اتخاذ مواقف اللامبالاة ازاء المواقف المتناقضة للنواثر الحاكمة ومختلف تكتلات البلدان الامبريالية ازاء العمليات الدولية . ولا شك أن مناهض الانفراج تسبق تحركاتهم بتصريحات ذات خطورة خاصة . فهم يسممون مناخ التعاون الدولى بتصريحات مفرضة تصل لحد التدخل فى شئون البلدان الاشتراكية مما يفسد العلاقات بين الدول ويعقد تطورها . ويجب على الذين يحاولون بمختلف الحجج الانتهازية ابتزاز اسرة البلدان الاشتراكية أن يكونوا على يقين بأن هذه المحاولة معكوم عليها بالفشل . وترجع الاختلافات بين مختلف مجموعات البورجوازية الاحتكارية فى مجال السياسة الخارجية الى زيادة عمق الأزمة العامة للرأسمالية . وأصبح التطلع الى انتهاء الأزمة باللجوء للبخامرات العسكرية لا يروق كثيرا للطبقات الحاكمة . هذا رغم أنه ما زالت هناك مجموعات من البورجوازية ما زالت تطمح فى أن تستعيد الامبريالية نفوذها الذى كانت تتمتع فيه بالمافى على عملية التطور الاجتماعى (١) فهى تريد أن تكون لها الكلمة الحاسمة

(١) والمثال على هذا الموقف نجده فى آراء السناتور دانييل ب. مويلهان المتوب السابق للولايات المتحدة فى الأمم المتحدة - فهو يدعو الى اتباع سياسة « عتيقة » تجاه الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الأخرى على أن تحول هذه السياسة دون « ديمور النفوذ الإيديولوجى لأمريكا ولقوتها العسكرية التقليدية وهيمتها العنصرية » (انظر الثرنافنيونال هيرالد تريبيون بتاريخ ١٤ مارس ١٩٧٧)

في تقرير نظرة البلدان الرأسمالية للشئون الدولية بما تتضمنه هذه النظرة من اتجاهات واقعية واتجاهات أخرى عفى عليها الزمن وغائبا ما يؤدي هذا الى تقديم تنازلات الى الرجعيين المتطرفين الذين يدعون الى المواجهة المستمرة مع البلدان الاشتراكية وتؤدي سياسات العداء للشيوعية والعداء للسوفييت ، والنشاط المتزايد لاعداء الانفراج ، ومحاولات إعاقة العلاقات الطبيعية بين الدول باستخدام كافة اشكال التخريب الإيديولوجي والتكتيكات التسوية في محادثات نزع السلاح ، وأيضا سباق التسلح في البلدان الرأسمالية الى تسميم المناخ في أوروبا ، واحباط الثقة المتبادلة المتنامية بين البلدان الأوروبية فيما يتعلق بأمنها واثارة العداء تجاه البلدان الاشتراكية .

وتختلق الوكالات الخاصة التابعة للإمبريالية والتي تعتبر جزءا تابعا للحكاف العسكرية - الصناعي كافة أنواع المعلومات المزيفة ، وهو امر يعد استمرارا للحرب السيكولوجية في فترة الخمسينات . وتمثل العملة المزيفة حول الانتقاص الزعوم لحقوق الانسان في البلدان الاشتراكية اختراعا فاضحا على نظامنا ، ومحاولة لاختلال الحقيقة بأن الرأسمالية هي النظام الذي يعوس يوما بالأقدام حقوق الانسان في ملايين العائلات . ويحاول مروجو الافتراءات اختصار الجوانب المتعددة لبيان هلستكي الختامي واحكامه المعديرة الى مجرد عملية مساومة في السوق - فهم يريدون من الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى أن « يدفعوا » لمن الاعتراف بحدود ما بعد الحرب في أوروبا بأن يقدموا تنازلات تتعلق بتوفير حياة مريحة لطفة « المنشقين » الذين يشحن العالم الرأسمالي حملة جماعية لمناصرتهم .

وتناول جوستاف هوساك الأساليب التي تستخدمها الدعاية الإمبريالية وقال « نحن لا نرغب في تقليل قيمة هذه الحملة ضد البلدان الاشتراكية ومع ذلك تبرهن التجربة التاريخية على أن كل حملة قائمة على الكذب والخداع ، كإحدى حملة تناقض الواقع وتعارض مع ادراك الشعب لابد وأن يكون مصيرها الفشل . وسيكون مصير الأدوات الحقيرة الذين وضعو أنفسهم في خدمة منظمي هذه الحملات نفس المصير الذي لقيه أمثالهم من قبل ألا وهو مزبلة التاريخ » .

ويستمر اعداء الانفراج على حملاتهم المضادة باللجوء الى الحجج « الأخلاقية » وغيرها من الحجج ولكن هذا لا ينفي أن المصالح الطبقة الضيقة هي التي تكمن في الواقع وراء حملاتهم وكلما ازداد تأزم الوضع المتفاقم في

البلدان الرأسمالية ، كلما ازداد اللجوء الحتمي للبورجوازية الى مختلف أشكال العداوة للشيوعية . هذا ، وبينما خلفت معظم البلدان وراها أسوأ مراحل الأزمة الاقتصادية الحالية إلا أن الامبريالية ما زالت تترس بأدق مرحلة في تاريخها . وليس من قبيل المصادفة أن احتمال اشتراك الشيوعيين في حكومات بعض بلدان أوروبا الغربية قد أصبح أحد الأسباب الرئيسية للحملات التي تقصفها الرجعية اليوم ، وتتفاقم التناقضات والصراعات في البلدان الرأسمالية مع نمو الطبقة العاملة واهركات الديمقراطية وحركات التحرر الوطني . ويزداد تأثير الجماهير على السياسة الخارجية للمجتمعات المستغلة مع كل تقدم يحققه الصراع الطبقي وتدرك شعوب البلدان النامية بأنها لا تستطيع كما لا ترغب أكثر من هذا في الاستسلام للفقر والجهل والقهر . كما أنها ترفض الخضوع لأي شكل من أشكال الاستعمار الجديد والاستغلال مهما كانت درجته . وقد أصبح نوعي والادراك المتنامي من جانب مئات الملايين عاملا حاسما .

اننا واقعيون وننظر الى الأشيء كما هي . فليس في وسع مؤتمرات هلسنكي أن يصفى التناقضات الجوهرية بين الاشتراكية والرأسمالية ولكنه يشير الى الطريق الذي يمكن أن تتطور فيه سلميـة العلاقات بين البلدان ذات الأنظمة الاجتماعية المتعاوضة . ومن ثم فإن تنفيذ اتفاقيات هيلسنكي يمكن أن يشجع الانفراج ويعطيه طابعا أكثر دواما .

ولا يعني أن نكون واقعيين أن نترأخى في « هجومنا السلمي » . وتشكل المبادرات السلمية للبلدان الاشتراكية أساسا متينا لمثل هذا الهجوم . وتنمو أهمية هذه المبادرات مع ازدياد قوة أسرة البلدان الاشتراكية . فالتقدم الذي يحققه كل قطر اشتراكي وازدياد قوة البلدان الاشتراكية كمجموعة يستتبعه الحد من تأثير النفوذ الامبريالي ، من حيث أن السياسة الخارجية لأمة البلدان الاشتراكية وهجومها السلمي منسق بعناية كما أن موقفها من المشاكل الدولية يتسم بطابع انساني عميق .

ويمكن انجمع بين الاخلاص للمبدأ والأهداف الطبقة للاشتراكية ، وبين الواقعية السياسية والمقاومة الحازمة للمحاولات الامبريالية العدوانية في رسم سياستنا اذا استخدمنا الماركسية - اللينينية في تحليل اتجاهات التطور الكامنة في العلاقات الدولية وسيرنا قوانينها الأساسية . تقول الوثيقة الختامية لمؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية (برلين عام ١٩٧٦) أن « البلدان الاشتراكية في ضوء تطورها ونموها الاقتصادي الدائم النابع من طبيعة المجتمع الاشتراكي التي تخدم مصالح الشعب العامل ، وفي ضوء سياستها الخارجية التي تسعى الى دعم مبادئ التعايش السلمي والتي يتزايد تأثيرها على العلاقات الدولية تلعب دورا بارزا في منع

بشوب حرب جديدة وفي تدعيم الأمن الدولي ومواصلة عملية الانفراج .

وتساعد المبادرات التي تقدمها البلدان الاشتراكية في مجال السياسة الخارجية على سرعة تحقيق التقدم الاجتماعي والتحول الثوري العالي . كما توسع المصالح المشتركة - التي تربط مصالح البلدان الاشتراكية بمصالح الجهورية للشعب العامل في العالم - الأساس الذي تبنى عليه السياسة الخارجية الاشتراكية وتضيف اليها المزيد من القوة والطاقت .

ويتخطى الانفراج ، اذا نظرنا اليه من حيث نشأته او ما يتفسمه ، نطاق العلاقات بين الدول ، فهو بحكم منطق تطوره اصبح جزءا لا يتجزأ من التاريخ الاجتماعي . ويؤثر الانفراج على الراسمالية وسياساتها الخارجية بل يصل تأثيره الى عمليات التطور التي تأخذ مجراها في داخل اطلارها . وعلينا ان نضع في اذهاننا العوامل التالية ونحن سنتد طبيعة مجال هذا التأثير .

- ان العلاقات بين الدول التي تنتمى الى النظامين المتعارضين قد أصبحت بشكل متزايد مجالا هاما من مجال التعبير عن التناقضات الجهورية لعصرنا وساحة من ساحات التنافس التاريخي بينهما .

- يعكس التحول في الحروب الباردة الى الانفراج الازمة العميقة في سياسة العدوان الامبريالية الأمر الذي يدفع الامبريالية الى محاولة تكييف نفسها مع الواقع المتغير .

- ولكن التكيف مع الظروف الدولية الجديدة يصاحب نمو في الاتجاهات الواقعية للسياسة الخارجية للبلدان الراسمالية وان كان يصاحبه من الناحية الأخرى نشاط متزايد من جانب أعداء الانفراج .

- ويتسع الطابع الاجتماعي للعلاقات الدولية مع اضطراد عمليات إعادة تشكيل هذه العلاقات وتنضم مجموعات جديدة من الناس الى النضال من أجل السلام والانفراج عندما تتيقن من الدور التقدمي للاشتراكية والدور الرجعي للرأسمالية .

وتتفق سياسة التعايش السلمي ، التي تهدف الى كبح جماح القوى الامبريالية العدوانية ، اتفاقا كاملا مع مصالح الجماهير التي تقاتل في سبيل التحرر الوطني والديموقراطية والتقدم الاجتماعي . بيد أن الاخلاص للاممية البروليتارية والتضامن المتزايد للطبقة العاملة والأحزاب الشيوعية وتدعيم كل القوى المعادية للامبريالية تعتبر شرطا هاما لكسب النضال من

أجل الانفراج والأمن والتعاون الدوليين ولضمان مستقبل اجتماعي أفضل
لل بشرية بجمعا .

لقد كان دائما للدور الذي تلعبه السياسة الخارجية للبلدان الاشتراكية
فى الصراع الطبقي العالمى والارتباط بين العلاقات الدولية وانعمية الثورة
العالمية أهمية جوهرية فسياسة وايدولوجية حركة الطبقة العاملة الثورية
نستوعب أهداف النضال من أجل السلام الدائم وتقوية انوحلة المسالية
للمشعب العامل . ويحاول المعادون للشيوعية خلق تعارض بين النضال من
أجل سلام دائم والاممية البروليتارية وبالتالي يحاولون اضعاف كلاهما .
فالحملات المعادية للشيوعية والمعادية للسوفييت فى البلدان الرأسمالية
نستهدف توجيه الضربات للانفراج وتقويض الاممية البروليتارية والاشتراكية
ولا شك أن هذه المحاولات المتصلة لتحقيق هذه المهمة ذات الشقين تنبع
من رغبتهما فى انقاذ آخر أشكال الأنظمة الاستغفالية .

ونحن نفخر بأن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تلعب دورا فعالا
فى صياغة وتنسيق مبادرات البلدان الاشتراكية وتنفيذها .

وقد هيأنا لتحقيق ذلك ، التقدم الذى حققه شعبنا فى مجال حل مشاكل
السياسة الخارجية والمشاكل الاقتصادية تحت قيادة الحزب الشيوعى
التشيكوسلوفاكى .

وما زال أمام السياسة الخارجية لتشيكوسلوفاكيا برنامج متنوع وواسع
من المهام لانجازه هذا العام . وفى سبيل تحقيق هذا الهدف فأننا سنتبع
أسلوب المفاوضات الجادة لحل المشاكل وسنقيم صلات جديدة ونطور الصلات
القديمة ونرفع مستواها ، كما سنقوم بزيارات ولقاءات وتشاورات ، وسنبرم
اتفاقيات جديدة . وكذلك سنواصل تنفيذ القرارات حول السياسة الخارجية
التي أصدرها المؤتمر الـ ١٥ للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى والتي
تستهدف خلق ظروف خارجية مواتية لبناء مجتمع اشتراكى متطور فى
جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وتعزيز السلام العالمى .

وستبذل جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية فى تعاون مع الاتحاد
السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى كل ما فى وسعها لزيادة تعميم
مراكز البلدان الاشتراكية وجميع القوى الديمقراطية والتقدمية فى العالم
والكفاح من أجل السلام والأمن فى كوكبنا . ولا يخالفنا شك فى أن
تحقق هذه الأهداف التاريخية يتفق مع الاحتياجات والرغبات والمصالح
العميقة لشعبنا .

خبرات وتجارب الدول الاشتراكية

• فنزويلا •

دور الاقتصاد في السياسة

بقلم: جايرونيمو كاريرا

تواجهنا نحن الشيوعيون الفنزويليون مهمة عاجلة وعلى درجة كبيرة من الأهمية ألا هي الدراسة العلمية للاوضاع والحقائق القومية التي يعمل في إطارها حزينا .

فالماركسية - اللينينية أكبر من مجرد كونها نظرية للثورة البروليتارية . وبالقسط فهي في المحل الأول النظرية المرشدة للطبقة العاملة ، ولكن في عالم اليوم يزداد الافتتاح بها من جانب حركات التحرر الوطني المعادية للإمبريالية ، ولقد أكدت التجارب هذه الحقيقة أكثر من مرة . ومع ذلك فلا يستطيع الحزب الثوري الطبيعي تقييم الوضع في بلاده تقييما سليما إلا إذا أستطاع ربط المبادئ النظرية - تلك المبادئ التي وضعها مؤسسو الماركسية - اللينينية ويجري تطويرها من خلال الجهد الجماعي للأحزاب الشيوعية والعمالية - بالتجربة الثورية . ويمكن تحقيق ذلك بالدراسة المتأنسة والمنظمة لكل الحقائق والمعلومات التي تصيغ كيان المجتمع .

وتوضح تجربتنا أن التحليل المبني لتحقيق أو الاستنتاجات الخاطئة
المتربة على مثل هذا التحليل تؤدي الى فقد الاتجاه تماما كما يؤدي اللجوء
الى النظريات المجردة . وينجم عن المبالغة في مكاسب الثورة أو درجة
نفوذ الظروف اللازمة لتحقيق هذا الاجراء أو تلك الخطوة اخطاء
وانكسارات . ويؤدي الى نفس النتيجة التقليل من قيمة الفرس
والامكانيات التي تتمتع بها القوى الثورية .

ويعتبر علينا نحن الشيوعيون الفنزويليون تصحيح اخطاء الحزب التي
دفعت اليها ظروف عمله . ففي الحقيقة كان على الحزب الشيوعي في
خلال الـ ٦٠ عاما الماضية منذ تأسيسه أن يعمل دائما في ظروف الازدهار
الوحي الذي مارسته الحكومات الموالية للامبريالية التي توات على
السلطة . ويجب أن يكون واضحا أن مثل هذا الحزب الذي يناضل من أجل
بقائه والذي مر غالبية قادته بمحنة السجن والذي كرس أعضاء طاقاتهم
للنضال ضد الانظمة الديكتاتورية لا يمكن أن يعطى الاهتمام الكافي بالدراسة
والبحث المنظم . ولأن مازلتنا نواجه عقبات ومصاعب جديدة في هذا
الشان وكذلك في التوعية الماركسية - اللينينية لكوادرنا .

وعانى الحزب من هذه المصاعب في وضع مشروع برنامجه الذي تم
اقرار صياغته النهائية في المؤتمر الخامس للحزب « نوفمبر ١٩٧٤ » .
وبالطبع بلدنا اقصى ما نستطيع لتضمين المفاهيم التي توصلنا اليها من
التحليل العلمي للوضع في داخل البلاد وفي العالم الخارجي في البرنامج
وقد دأب الحزب على القيام بهذا التحليل العلمي على مدار السنين ولكن
النجاح لم يكن حليفه دائما . ويرجع علم النجاح الى عجزنا عن اجراء
التقييم السليم للحقائق والاوضاع المحلية وهو الامر الذي ظهر بوضوح
في المؤتمر الثالث للحزب وفي الاخطاء الخطيرة التي ارتكبتها في الفترة
التي أعقبت المؤتمر مباشرة والتي وصفناها باسم « سنوات الكفاح
المسلح » .

وبعد ذلك في عام ١٩٦٧ والفترة التالية أصبح واضحا تماما أمام
اللجنة المركزية لحزبنا الحاجة الشديدة لتصحيح مسار سياستنا والاجراء
الدراسات الجادة التي تمكنتنا من التفسير الصحيح للتغيرات العميقة التي
كانت تأخذ مجراها في الظروف الاقتصادية المحلية والمجتمع ، وهي تغيرات
كنا عاجزين عن تقييمها أو حتى التنبؤ بها .

وقد أمكننا بسهولة التحول التدريجي من العمل تحت الاشراف الى العمل
القانوني « ١٩٦٨ - ١٩٧٠ » وذلك بفضل عدد من العوامل مجتمعة وفي
المحل الاول الانقسام في الحزب الحاكم وهزيمته في انتخابات ديسمبر
عام ١٩٦٨ . ومع ذلك صاحب هذا التحول مشاكل حزبية داخلية

خطرة وتطورت الى ازمات خطيرة حالت بيننا وبين القيام بتحليل أكثر عمقا للظهور الانحرافات اليسارية التي افقدتنا مؤيدينا في اوساط الشعب الذين قد كسبناهم اثر هزيمة ديكتاتورية بيريز جيمينز في يناير ١٩٥٨ ، والتي اعادت كذلك رؤيتنا للتغيرات التي شهدتها بلادنا التي كانت تتطور بسرعة من الناحية الرأسمالية .

وكان لابد لانتاج البلاد ٣ مليون برميل زيت يوميا على مدار مقدين في سنتين ، كان لابد لهذا ان يحقق تفسخا شاملا وكاملا للهيكل شبه - الاقطاعية البالية في فنزويلا . وحدث في هذه المرحلة ، عندما كانت البلاد واقعة تحت سيطرة ديكتاتورية جوان فيسنت جوفير الموالى لأمريكا، ان تأسس الحزب الشيوعي الفنزويلي في عام ١٩٣١ . وادى التفلسف الامبريالى الى التطوير السريع والمكثف للاقتصاد الرأسمالى وان كان تابعا ولعرج . واهملت هذه التغيرات بدورها تأثيرا عميقا على التكوين الطبقي لمجتمعنا . وازدادت الطبقة العاملة عددا وقوة : ينطبق نفس الشيء على هذا القسم من البورجوازية الذى كان مرتبطا بالامبريالية ويعمل في المجالات الصناعية والمالية تحت رعاية الاحتكارات الاجنبية .

وقد تدارس المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي الفنزويلي « يناير ١٩٧١ » هذه الحقائق الجديدة في الواقع الفنزويلي . وتبنى المؤتمر وثيقة «لبادئ العامة لبرنامج الحزب الشيوعي الفنزويلي » التي تطل التغيرات التي حدثت والتي تضمنت القرار الهام التالي : « لقد حدثت في هذه السنوات العشر نتائج هامة في صالح الطبقات الحاكمة نتيجة لتعمم مراكز هذه الاقسام من البورجوازية المرتبطة بالامبريالية ورأسمالية الدولة ، وللزيادة المستمرة في اعتمادات ميزانية الدولة » . واصدر المؤتمر ايضا « قرار حول مبادئ البرنامج » يخلو اللجنة المركزية السلطة في تعيين لجنة لوضع مشروع برنامج يناقشه المؤتمر التالى ويؤكد ضرورة ان تكون « هذه الوثيقة مشبعة بالروح اللينينية وواضحة وبسيطة ودقيقة ومعبرة وثيرة بالتحليل الذى تقوم به اللجنة المركزية » ، وجاء فى القرار ان تحقيق هذا يتطلب « البحث والعناية الجماعية فى اطار من التطبيق الطلاقى للماركسية - اللينينية على الواقع الفنزويلي وفى روح الولاء والاخلاص للنفسية الطبقة العاملة ، وهى المتطلبات التى سبق تجاهلها بصورة كبيرة نتيجة للنشاط الانقسامى فى الحزب » .

واستطاع الشيوعيون الان بعد ان نجحوا فى انجاز هذه المهمة الصعبة فى مؤتمرهم الخامس ، استطاعوا لاول مرة ان يكون لهم برنامج يربط بين

المبادئ العامة للماركسية - اللينينية وخبرات الاحزاب الشيوعية وتجربتنا الخاصة وتحليلنا الخاص للظروف الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا .

وقد ركزنا دائما ، عندما كنا نضع البرنامج ونواصل اجرائنا ، على المشاكل الاقتصادية . لماذا ؟ أولا ، لا يمكن فهم العمليات السياسية بدون تحليل العلاقات الاقتصادية وهذه هي احدى الخصائص الكلاسيكية للماركسية اللينينية التي تأكدت ايضا من خلال تجربتنا الخاصة . وثانيا ، اننا ندرک ان تحرير الانسان لا يمكن تصوره بدون تحرير العامل . واخيرا ، ومن وجهة نظر عملية بحث ، فانه لا يمكننا الدفاع عن المصالح اليومية للشعب العامل ولا حتى خلق سياسة بديلة طويلة المدى للسياسة الاقتصادية للبورجوازية بدون عمل دراسة اقتصادية متعمقة . فالصراع السياسي في غياب مثل هذه السياسة الاقتصادية المحددة والبديلة يفقد معناه ومحتواه . وبهم الشعب العامل تماما ان يشعر بأنه يناضل من أجل حياة الفضل ولاحتلال مركز الفضل في المجتمع ومجال الانتاج وان نضاله يسترشد بتحقيق تحسينات جوهرية وحقيقية ومحددة .

وتوضح التجربة لنا ان المشاكل الاقتصادية لابد من ان يتم بحثها دائما وفقا للفرضية الماركسية التي تتطلب دائما من المرء ان يعتمد في بحثه على الحقائق والواقع وان يبد التحيزات والآراء الذاتية .

وبالنسبة لنا ، فنحن الشيوعيون لاندرس الواقع الاقتصادي لكي نصبح اساتذة في الجامعات . فالبحت الاقتصادي ، يمثل بالنسبة لنا ، مهمة ثورية تقوم بها مساعدة الطبقة العاملة على تخليص وتحرير نفسها من الاستغلال وبناء المجتمع الجديد . وبالتالي يدرس الحزب ظروف الشعب العامل والاجور التي تدفع له لكي يستطيع ان يتقدم بالشعارات العلمية والمحددة والمقبولة والمقبولة لدى الجماهير وليوجه الصراع الطبقي نحو أهدافه النهائية بالمساهمة في نشاط النقابات والمنظمات الجماهيرية الأخرى للشعب العامل .

لقد تعلم شيوميو فنزويلا من دروس الاخطاء السابقة ويعملون على تصحيحها . ويشهد على ذلك ، من بين أشياء أخرى ، النداء الذي أصدره مركز العمال الوحيد « سي سي تي هي » وهو تنظيم يتمتع الشيوميون فيه بالنفوذ . ويقترح هذا النداء على المراكز النقابية الأخرى العمل الموحد ضد ارتفاع تكاليف المعيشة . ويمكن للمرء من خلال القاء نظرة الى الوضع الاقتصادي الداخلي ان يتحقق من ان النضال الحالي ضد ارتفاع تكاليف المعيشة وتصلعه هو المفتاح لتعبئة الجماهير وهو بدوره ضروري للدفاع عن المكاسب الديمقراطية ودفع عملية التأميم لمصلحة السيادة

القومية بما تتضمنه من اتفاق مع المصالح الحيوية للشعب .

وتركزت الدراسات الاقتصادية للحزب على التغيرات التي واكبت تطور الاقتصاد القومي الذي كان أولا اقتصادا زراعيا في الاساس ثم أصبح يركز على التعدين ثم لم يلبث ان اتخذ طابعاً صناعياً متزايداً . ولابد لنا ان نذكر ان المسألة الزراعية ظلت لفترة طويلة الموضوع الاساسي لدراساتنا . وفي هذا الصدد أحرزنا تقدماً ملموساً حيث صدر كتابان عن فنزويلا الزراعية بقلم اثنان من رفاقنا آلونسو أوجيل و جورج سانتانا . ثم انتقلنا بعد ذلك من دراسة المشكلة الزراعية الى دراسة مشاكل البترول . ولا شك ان أي حزب سياسي فنزويلي أصبح لا غنى له الآن عن مثل هذه الدراسة الدقيقة .

لقد دعت دائماً السياسة الشيوعية إزاء البترول الى تأميم هذه الصناعة الحيوية حيث وردت هذه الفكرة في شعارات الشيوعيين منذ عام ١٩٣١ . وعلى مدى السنوات أكدنا ضرورة استخلاص هذه الثروة القومية من قبضة الاحتكارات الامبريالية واقترحنا الخطوات اللازمة لتحقيق احسن استفادة من الثروة البترولية .

وبلا جدال ، فان نطاق المشاكل الاقتصادية التي تتطلب الاهتمام الدائم من جانبنا ازدادت اسما بصورة كبيرة ، وهذه المشاكل وان كانت يوماً ما ذات طابع وطني بحث الا ان ارباطاتها بالتنمية بالاقتصاد العالمي والتجارة الدولية تتزايد أكثر وأكثر . وينطبق هذا بالتحديد على مشكلة البترول التي لم يعد من الممكن معالجتها معالجة سليمة بوصفها مسألة داخلية . ووضحت أزمة الطاقة العالمية التي اتخذت اشكالاً دبلوماسيكية في عام ١٩٧٣ ان مشكلة البترول لم يعد من الممكن حلها من جانب أي بلد على حدة او حتى من خلال الاتفاقيات الثنائية . ولقد أدركت الحكومة الفنزويلية في وقت مبكر هذا الواقع الجديد وسعت منذ فترة طويلة الى ايجاد اشكال للتعاون الدولي لافضل استفادة من البترول . وفنزويلا أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة « اوبك » . وقد أبدى الحزب الشيوعي الفنزويلي بقوة انضمامنا للأوبك الا أنه من الناحية الأخرى قد حث دائماً على اتخاذ موقف أكثر حزماً ضد الاحتكارات الامبريالية في هذه المنظمة الدولية .

وبيعني ، بالطبع ، علينا نحن الشيوعيون أن ندرس بعناية تقلبات الاسعار في سوق الزيت العالمي لا لها من تأثير حتمي على السياسة الداخلية لبلادنا . ونحن نتابع بيقظة دائمة السياسات التي تتبناها قرارات « الأوبك » ، الا أننا في نفس الوقت ندعو الدوائر الحاكمة في بلادنا الى أن تضع حداً لسياستها التقليدية في المنظمة وأن تساعد بحزم الجزائر

وليبيا والعراق والبلدان الأخرى التي تظهر قدرتها واستعدادها لكي تتمتع
هي داخل المنظمة سياسة مختلفة عن السياسة التي ترفضها الاحتكارات
المتعددة القومية .

ويتابع أيضا حزينا باهتمام عمليات التكامل التي تجري في أمريكا
اللاتينية . ومن المعروف به أن سياسة التكامل ومشاكلها ذات طابع حساس
ومعقد للغاية . وبالرغم من تبعية الاقتصاديات الوطنية في أمريكا اللاتينية
تبعية كلية للامبريالية الأمريكية إلا أنها تتباين فيما بينها تباينا كبيرا وتمر
بمراحل تطور مختلفة جدا وبالإضافة إلى هذا ، فإن تدخلات الولايات
المتحدة ومطامع البورجوازيات المحلية التي لا تتوافق في الواقع مع متطلبات
التكامل (وقد أصر هذان العاملان التكامل وجعله مستحيلا حتى يومنا
هذا) تشكل مشاكل جديدة للتقسيم في هذا الاتجاه في المستقبل المرئي
على الأقل . ومع ذلك يزداد إدراك بلدان أمريكا اللاتينية للحقيقة الموضوعية
للمشاركة في عمليات التكامل ووجد ذلك تعبيرا في تشكيل « اتحاد التجارة
الحرة لبلدان أمريكا اللاتينية » (لافتا) ، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى
« رغم اعترافنا بأن كلتا هاتين المنظمتين لم تثبت الجدوى من انشائهما »
وكذلك ميثاق الأنديز ، والنظام الاقتصادي الأمريكي - اللاتيني الذي ظهر
كتطور جديد جدير بالاهتمام .

وقد اتخذ المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي الفنزويلي موقفا واضحا
تجاه هذه القضية . وجاء في برنامج الحزب . « بهدف التكامل الاقتصادي
- اتحاد التجارة الحرة لبلدان أمريكا اللاتينية » (لافتا) وميثاق الأنديز
- إلى كبح جماح السياسة الاقتصادية للامبريالية بصورة تؤدي بطريقة أو
أخرى إلى الاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية وتنويع التجارة والأسواق
الخارجية . واكتسب « ميثاق الأنديز » الذي تدعاه الحكومات التقدمية
طابعا تقنيا على الطريق السليم في مقاومته للامبريالية . ويعتبر دخول
فنزويلا في هذا الميثاق خطوة على الطريق السليم ويمكن استخدامه كأداة
لمقاومة السيطرة الامبريالية » .

وقد أورد برنامج الحزب الشيوعي الفنزويلي تقييمات مبنيّة وآكد
البرنامج أن عمليات التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية نتيجة لسيادة
التبعية الاقتصادية ستكون متناقضة . ويقرر البرنامج « أنه سيتوقف على
نضال الشعوب ما إذا كان التكامل سيكتسب مغزى إيجابيا ويخدم التحرر
الاقتصادي أو سيصبح أداة غير فعالة تتحكم فيها من وراء الستار الاحتكارات
المتعددة القومية » . وفي الواقع لقد وجدت هذه الفكرة تعبيرا عنها في
إعلان مؤتمر الأحزاب الشيوعية بأمريكا اللاتينية والكاريبي (هافانا -
يونيو ١٩٧٥) . ويحق لنا نحن الشيوعيون الفنزويليون أن نلاحظ بارتياح

ان موقفنا يتفق تماما مع موقف الأحزاب الشقيقة الذي تضمنته الوثيقة الجماعية فيما يتعلق بتحليل الإمكانيات المتاحة لميثاق الاندیز بيد أنه يتعين علينا مراعاة للدقة أن نقول ان حزبنا لم يتخذ هذا الموقف العملي والواقعي تجاه هذه القضية بسهولة وقد ظهر هذا ، على سبيل المثال ، في القرار المشترك التمس بالفموض والمشوش الذي صدر في منتصف عام ١٩٦٨ من جانب لجنة الأبحاث الاقتصادية والمكتب السياسي لحزبنا وهما الهيئتان اللتان كانتا واقعيتين في ذلك الحين تحت التأثير القوي للخبراء المشبعين عمليا بالافتكار البورجوازية الصغيرة الضارة والذين انسحبوا من حزبنا في فترة تالية .

وتوضح تجربتنا في صياغة برنامج الحزب الشيوعي الفنزويلي مدى التصعوبة الكبيرة التي واجهها الحزب في عمل دراسة ماركسية - لينينية خلقة للواقع الفنزويلي . ومع ذلك ، فاحقا للنق لا بد أن نقرر أن تخلفنا في هذا الأمر وكذلك في دراسة العلوم الاجتماعية بشكل عام كان يرجع أيضا إلى أن الجامعات الفنزويلية بدأت في تدريس هذه المواد في فترة متأخرة من الجامعات الأخرى في القارة . وبدأت الجامعة المركزية الدراسات الاقتصادية منذ فترة لا تتعدى كثيرا الثلاثين عاما وحتى ذلك الحين كانت البلاد تفتقد عمليا حتى الإحصاءات الأولية عن اقتصادها . واتسمت المحاولات الأولى من جانب الماركسيين الفنزويليين لدراسة الاقتصاد القومي بالطابع الفردي وبغياب الأساس الإحصائي الجاد وهذا أدى بالضرورة إلى نتائج غير دقيقة وغير علمية أحيانا . وعلاوة على هذا ساد الجامعات لفترة طويلة اتجاهات معاكسة من الفكر الاقتصادي البورجوازي مثل نظريات كينز التي روج لها الأساتذة الذين تلقوا تعليمهم في لندن . ولكن لحسن الحظ أصبح في الامكان بعد التغيرات السياسية التي حدثت في عام ١٩٥٨ وتطبيق نظام الاستقلال الذاتي في الجامعة تدريس الماركسية في كلية العلوم الاقتصادية .

ومنذ ذلك الحين تخصصت الجامعات في الأبحاث الاقتصادية وتوسعت في ذلك ، بإضافة مواد جديدة . وأولت الأبحاث اهتماما خاصا بمشاكل البلدان النامية وبكل ما يتعلق بالبترو ، وحدث تقدم مماثل في مجالات أخرى للبحث مثل الاقتصاديات الزراعية والتخطيط والتجارة الخارجية وعلم الديموجرافيا . وتوسعت كليات أخرى توسعا كبيرا في الأبحاث السياسية والسوسيلوجية . ونجم عن كل هذا تجمع كمية هائلة من المعلومات العلمية المتاحة للتداول في شكل المطبوعات الخاصة أو الحكومية الكثيرة . وألفت كتب قيمة بأقلام أساتذة جامعيين ممن يطبقون المنهج الماركسي في تحليل الماضي والحاضر في حياة فنزويلا .

وبالطبع استفدنا نحن الشيوعيون أحسن استفادة من هذا السيل من

الأبحاث العلمية • وفي نفس الوقت تشهد جامعاتنا حملة مكثفة مصادية للسوفييت ومعادية للشيوعية أحدثت لخطة أيديولوجية في صفوف المدرسين والطلبة من ذوى الأفكار اليسارية • ويمكن الاستدلال على هذا في المؤلفات التي ظهرت في السنوات الأخيرة بالجامعات والمفصلة بنظرية الطريق الثالث أو العالم الثالث والتي تبذر الشكوك في الاشتراكية القائمة وتضع نحن الشيوعيون هذا الوضع في الحسبان والاعتبار في نشاطنا •

يزداد حدة الصراع الأيديولوجي على النطاق الدولي مع انتشار الانفراج. ويشن المفكرون الإصلاحيون وخاصة هؤلاء الذين يتمتعون دانسياً بمركز ممتاز نابع من سيطرتهم القوية على وسائل الإعلام ، يشنون حملات نشطة مروجين تنوع من النظرة العنمية الفوضوية بالنسبة للقومية في البلدان التي تشهد فضلاً عن غنى ضد الاحتكارات الأجنبية مثل فنزويلا • وبالنسبة لنا نحن الشيوعيين فإن أفضل رد على هذا ، هو نشر دراستنا عن الواقع الفنزويلي التي تحدد مشاكل البلاد والحلول المقترحة من جانب حزبنا لهذه المشكلة أو تلك •

ولا شك أن مساهمتنا في هذا المضمار ما زالت متواضعة للغاية (ونحن لا نقول هذا كنوع من النقد الذاتي أنشكلي) • ومع ذلك فقد ظهرت ثمار مبكرة لجهودنا في دراسة المشاكل الاقتصادية الجوهرية ذات الأهمية العظيمة للشعب الفنزويلي اليوم وفي المستقبل ، وظهر في كاراكاس في الشهور القليلة الماضية كتابان هامان بأقلام زعيمين بارزين في الحزب الشيوعي الفنزويلي ، كتاب تحت اسم « إلى أين يتجه ميثاق الإنديز ؟ » بقلم هيمي كروس ، وكتاب « البترول - القطاع الثامن في الاقتصاد - والاشتراكية » بقلم رادامز لارزابال واكوادو لوبيز بيريز •

وسنواصل بالتأكيد عمل دراسات أكثر عمقا لدراسة الاتجاهات الاقتصادية الحالية والتنبؤ بتأثيراتها السياسية المتوقعة وقد أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفنزويلي في اجتماعها الكامل (٢ فبراير ١٩٧٦) بياناً تفصيلياً تحليلياً لمصائب الشعب الاقتصادية وذلك في ضوء الوضع الجديد الذي خلقته الخطوات التي اتخذتها الحكومة الفنزويلية والمتعلقة بمفاوضاتها مع الشركات الأجنبية لتأميم البترول والحديد الخام وهو الأمر الذي سيمتلك حتماً تأثيراً قوياً على سياسة البلاد • وتتعلق المشاكل التي عالجها هذا القرار بالشروط المعدلة لتشغيل صناعة الزيت ، وسياسة الحكومة الضريبية ، ومشاريع الاستثمار التي تخدم البورجوازية المحلية ، والتزايد غير المقبول للديون الأجنبية والذي يزيد من اعتمادنا على المراكز المالية لرأس المال الاحتكاري الدولي •

وتأكيدا لهذا الاتجاه ، عملت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفنزويلي ، تحليليا مفصلا جديدا للاقتصاد القومي . ففي الاجتماع الكامل السابع للجنة (١٣ نوفمبر ١٩٧٦) أصدرت بياناً جديداً كشفت فيه المازق الذي تعاني منه الجماهير وينقد بأسلوب منطقي سليم السياسة الاقتصادية للحكومة . وفي نفس الوقت أعادت اللجنة المركزية تأكيد موقفها من المشاكل التكنولوجية والتجارية التي تؤثر بشكل خطير على مصالح شركة « بترولوس دي فنزويلا » وهي الشركة الوطنية للزيت ، وأن الحل الوحيد لهذه المشاكل يتأتى من التعاون الواسع مع البلدان مثل الاتحاد السوفييتي الذي يعتبر من أكبر البلدان المنتجة للزيت . وجاء في البيان : « يوجد بفنزويلا الموارد التي تتيح لها الحل البناء لهذه المشاكل . وهناك بلدان مستعدة للتعاون في حلها . ولكن كل شيء يتوقف عما إذا كانت « بترولوس دي فنزويلا » ستتخذ هذا المسار الذي سيفرض نفسه أن أجلاً أو عاجلاً . ولا يوجد هناك أدنى شك في أن فنزويلا في المدى الطويل ستضع حداً نهائياً وأبدياً لاعتمادها على القوى الامبريالية وستجد الوسائل الكفيلة بتحقيق التعاون الدولي ذي المنفعة المتبادلة » .

ويرتكز مفهوم التطور المستقل للصناعة الرئيسية للبلاد الذي طرحه الحزب الشيوعي الفنزويلي على تضامن البلدان الاشتراكية مع الشعوب المناضلة من أجل حقها في التصرف في ثرواتها الطبيعية . ومن المسائل التي نعتبرها ذات أهمية كبيرة أن التقييم الاقتصادي للبلاد وجد تعبيراً عنه - في الزيارة التي قام بها الرئيس الفنزويلي بيريز (نوفمبر ١٩٧٦) للاتحاد السوفييتي - في شكل توقيع اتفاقية أساسية حول التعاون الاقتصادي والصناعي ، بالإضافة الى الاعلان عن اجراء مباحثات في المستقبل لدراسة امكانيات ابرام اتفاقية تجارية ودراسة المشاكل الأخرى المتعلقة بالتعاون التجاري والاقتصادي .

وإن مجرد طرح هذه القضايا يتطلب منا نحن الشيوعيون أن جهداً متزايداً للقيام بدراسة منظمة لكل تعقيدات الاقتصاد الديناميكي الحالي وخاصة تلك الجوانب التي أوليناها في الماضي اهتماماً قليلاً نسبياً . وهذا هو السبب في أن خطط اللجنة المركزية للتخفيف الداخلي في الحزب والتي يجري تنفيذها حالياً في جميع أنحاء البلاد بالتعاون مع اللجان الإقليمية قد أولت اهتماماً كبيراً بالصناعة الدقيقة لتدريب الكادر على أساس الماركسية - اللينينية وتنمية رغبته في البحث والدراسة الوثيقة لحياة الشعب .

التحايش
السلمى
والعلاقات
الاقتصادية
السوقية
الأمريكية

كان ف. ٠٢ لينين اول من قدم فكرة التعايش السلمى بين الدول ذات
الانظمة الاجتماعية المختلفة . واستنادا الى تقديره الواقى للوضع التاريخى
الملموس افترض لينين :

١ - حتمية التعايش بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة لحقبة
تاريخية كاملة .

٢ - الرغبة فى الاشكال السلمية كمثل هذا التعايش .

٣ - الامكانية الواقعية للتعايش السلمى والتعاون الاقتصادى المتبادل
النفع بين الدول الاشتراكية والرأسمالية .

ومفهوم التعايش السلمى ينبع منطقيا من الضرورات الاساسية للسياسة
الخارجية الاشتراكية بنفس الدرجة التى يعتبر فيها السلام العالمى شرطا
مطلقا لازما للتطور الناجح لاعادة البناء الاشتراكى لمجتمع معين . ولذلك
فلا غرابة فى انه منذ الايام الاولى لقيام الحكومة السوفيتية كان السعى الى
السلام سمة هامة ملازمة للسياسة الخارجية السوفيتية ، أى ، التطبيق
الواقى لمبدأ التعايش السلمى .

ورغم العداء الصريح للحكومة الامريكية ، بذلت روسيا السوفيتية ، كما
عرفت فى ذلك الوقت ، كل ما فى وسعها لاقامة علاقات اقتصادية وسياسية
سوية مع الولايات المتحدة ، ابتداء من الايام الاولى التى أعقبت ثورة أكتوبر
١١١٧ . وفى مايو ١٩١٨ ، أرسل لينين الى الحكومة الامريكية (من خلال
كولونيل ريموند روبنز ، رئيس لجنة الصليب الاحمر الامريكية) خطة لتطوير

العلاقات الاقتصادية بين البلدين وضعتها لجنة التجارة الخارجية بالمجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية الوطنية في الدولة السوفيتية . وفي هذه الوثيقة حددت الحكومة السوفيتية بالتفصيل الامكانيات الواقعية للتجارة بين البلدين ، وأعربت عن رغبتها في أن تدفع مقابل الصادرات الأمريكية مواد خاما طبيعية وسلعاً تنتجها الزراعة السوفيتية . وكأساس لمواصلة النقاش، تقدمت الحكومة السوفيتية بخطة موفته لعام ١٩١٨ استهدفت توريد مواد أولية من روسيا تصل قيمتها الى ٣٠٠٠ مليون روبل ذهب .

وعبرت الخطة كذلك عن رغبة الحكومة السوفيتية في منح الولايات المتحدة - على أساس امتياز وبالمشاركة مع البلدان الغربية الاخرى - حق المشاركة في تطوير الموارد الطبيعية للدولة السوفيتية ، وبناء سلسلة كاملة من المؤسسات الصناعية داخل البلاد وفق شروط عادلة .

ونقل الكولونيل روبنز هذه المقترحات الواقعية الملموسة الى وزارة الخارجية الأمريكية . وفي تقريره الذي سلمه الى ر. لانسنج وزير الخارجية في أول يوليو ١٩١٨ ، أوصى روبنز بأن ترسل الى روسيا لجنة خاصة لأقامة تعاون اقتصادي. متبادل النفع مع الدولة السوفيتية . ومع ذلك فإن العداءة السائدة حينذاك تجاه الحكومة السوفيتية ، وسياسة عدم الاعتراف بالدولة الاشتراكية الأولى ، جعلت كافة المحاولات لأقامة علاقات اقتصادية بين البلدين عديمة الجدوى .

وإذا ما استعرض المرء تاريخ العلاقات السوفيتية الأمريكية منذ الأيام الأولى التي أعقبت الثورة حتى الوقت الراهن ، ففي مقدوره أن يتلمس في هذه الصلة اتجاهين متناقضين بين الدوائر السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة . وخلال المراحل المختلفة لهذه الصلاقة أثر أحدهما على السياسة الرسمية للولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفيتي .

لقد دافع المثلون الابد نظرا لهذه الدوائر ، منذ الشهور الأولى لثورة أكتوبر ، عن اقامة علاقات سوفيتية أمريكية سوية ، وتطوير التجارة بين البلدين . وكان الكولونيل ر. روبنز السياسي ، ورجل الاعمال والكتاب ذو الآراء الليبرالية المعتدلة ، أحد الرواد في هذا الخصوص . وحينما كان يتحدث أمام ممثلي دوائر الاعمال الأمريكية ، دعا روبنز الى رفع الحصار الاقتصادي والمالي ضد الدولة السوفيتية ، وإلى استئناف التجارة والتعاون الصناعي بين البلدين .

وكان من بين الشخصيات الأمريكية المعروفة التي أبدت لدرجة كبيرة هذا الموقف ولیم بوراه عضو مجلس الشيوخ ، وعضو لجنة الصليب الاحمر الأمريكية الكولونيل و. تومبسون ، والمصحفي المعروف لينكولن ستيفن

وبعض أعضاء الدوائر التجارية والصناعية في أمريكا ، والاهم من ذلك ، جماهير عريضة من الشعب . ورغم الحصار الدبلوماسي والاقتصادي اتضح الاهتمام المتزايد بين الشركات للتجارة مع روسيا السوفيتية من حقيقة أنه في النصف الثاني من عام ١٩١٩ ، أعربت أكثر من ٩٤٠ شركة أمريكية من ٣٢ ولاية عن رغبتها في إقامة صلات اقتصادية مع هيئات التجارة السوفيتية . . . وحوالي منتصف عام ١٩١٩ كان القسم التجاري بالمكتب التجاري السوفيتي في نيويورك قد وقع عقودا مع الشركات الأمريكية بلغت قيمتها حوالي ١٥ مليون دولار ، وكان يجري مفاوضات لشراء تجهيزات تقنية مختلفة بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار .

وفي يونيو ١٩٢٠ كتب ل. س. هارتنز ، رئيس المكتب التجاري السوفيتي في الولايات المتحدة ، معلقا على موقف الصناعيين الأمريكيين تجاه هذه المسألة فقال ان الغالبية الساحقة من رجال الاعمال الأمريكيين كانوا يؤيدون إعادة العلاقات التجارية مع روسيا .

وأحد العوامل الأساسية التي كانت تحرك رجال السياسة والاقتصاد بعيدى النظر في أمريكا هو ادراكهم الواضح بأن توسيع الصلات التجارية مع روسيا السوفيتية يتفق لدرجة كبيرة مع المصالح القومية للولايات المتحدة .

ورغم ذلك ، كان للاتجاه 'مهادي' للدولة السوفيتية سيطرة مؤقتة خلال تلك السنوات . ونتيجة لذلك ، لجأت حكومات الدول الرأسمالية ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، الى الوسائل التقليدية للسياسة الخارجية الامبريالية - التدخل العسكري والحصار الاقتصادي - وقد برهن التاريخ على خطأ تلك السياسة : فلم تنجح الدولة السوفيتية فحسب في صد التدخل ، وتخطى الحرب الأهلية ، ولكنها أعادت بناء اقتصادها وعززت من نفوذها الدولي .

وفي نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات كانت الشركات الأمريكية تتعاون بنشاط بالفعل مع المنظمات الصناعية السوفيتية في بناء مشروع الدنبر الضخم لتوليد الكهرباء ، ومصانع التعدين في ماجنيتوجورسك ونوفوزنيسك ومصنع السيارات في مدينة جوركي . وخلال فترة الخطة الخمسية ١٩٢٨ - ١٩٣٢ عمل أكثر من ١٥٠٠ اخصائي أمريكي ينششاط في بناء المشاريع الصناعية في الاتحاد السوفيتي ، ومنح كثيرون منهم أوسمة سوفيتية لقاء عملهم .

على طريق الواقعة

كانت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة عام ١٩٣٣ ، والاتفاقيات التجارية التي وقعت بينهما عام ١٩٣٥ ، ١٩٣٧ انتصارات هامة لسياسة التعايش السلمي السوفيتية .

وهكذا وجدت نظرية التعايش السلمي اللينينية تأكيدها الواقعي بالفعل. في الثلاثينات . ان إقامة علاقات سياسية واقتصادية سوية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وتعدد الصلات الودية بين شعبي البلدين في الثلاثينات قد خلق مقنعة واقعية لمساهمتها المشتركة في النضال ضد الفاشية. خلال الحرب العالمية الثانية .

وبرهنت تجربة التعاون العسكري والسياسي والاقتصادي بين بلدان الائتلاف المعادي لهتلر خلال هذه الحرب بشكل حاسم على امكانية قيامه. تحالف عسكري بين بلدان تتبع طرقا اجتماعية وايدولوجية متناقضة . لقد ادى النضال المشترك بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والبلدان الاخرى للتحالف المعادي للفاشية الى تفاهم مشترك وطيد فيما يتعلق بقضايا دولية هامة للغاية ، وخلق اسسا واقعا للعلاقات الاقتصادية النشطة فيما بعد الحرب بنى النظر عن الغلات الايدولوجية والانظمة الاجتماعية المختلفة .

لقد خلق التعاون السوفيتي الامريكى خلال سنوات الحرب امكانيات مواتية بشكل خاص لعلاقات اقتصادية وتجارية واسعة متبادلة النفع بين البلدين في فترة ما بعد الحرب . وأدرك الرئيس فرانكلين روزفلت وأتباعه في الدوائر السياسية والاقتصادية والمدنية في أمريكا ، حق الادراك اهمية التعاون مع الاتحاد السوفيتي سواء في الحرب أو في السلم . وأشاروا الى أنه في عالم ما بعد الحرب تتوافر كافة الظروف الضرورية للتعاون على المستوى العالمي في تلك المجالات كإنتاج سلع الاستهلاك ، واستغلال موارد القوى ، والزراعة ، والتعاون العلمي والتكنولوجي .

وعولجت فكرة التعاون الاقتصادي خلال مؤتمر الثلاثة الكبار في طهران عام ١٩٤٣ . وكتب المؤرخ السوفيتي والدبلوماسي ، الذي شهد ذلك. الحدث ، وهو ف . م . برجكوف ، أنه خلال أحد المحادثات مع ستالين.

« تحدث الرئيس روزفلت عن استعداد الولايات المتحدة لمع الاتحاد السوفيتي عدة ملايين من القروض والتسهيلات لاعادة بناء المؤسسات الصناعية التي دمرتها الحرب ، وعن امكانية المشاركة فى بعض المشروعات الاقتصادية والصناعية المشتركة ، وعن التعاون العلمى والتكنيكى » .

وكان السبب فى التطور الناجح للعلاقات انسوفيتية الامريكية أيام حكم الرئيس روزفلت هو أن الولايات المتحدة فى ذاك الوقت عاملت الاتحاد السوفيتي كشريك متساوى ، مع فهم كامل للمصالح المشتركة لكلا الطرفين .
ووفقا للمؤرخ الامريكى ف . شومان كانت سياسة فرانكلين روزفلت تستند الى تقليل الاحتكاك وتسوية كل الخلافات عن طريق المناقشة والحلول الوسط .

ووفقا لتقدير وزارة التجارة فى واشنطن ، فان ثلث الصادرات الامريكية فى فترة ما بعد الحرب كان من الممكن أن تذهب الى الاتحاد السوفيتي .

واطلقت مجلة الاعمال الامريكية اندستريال ماركتينج ، على الاتحاد السوفيتي « أنه بدون شك أكبر سوق ممكن للصادرات للمعدات الصناعية الامريكية والمنتجات فى فترة ما بعد الحرب القريبة والبعيدة » .

ومثل هذه التقديرات لامكانيات التعاون الاقتصادى السوفيتي الامريكى كانت تستند الى مقدمات واقعية متعلقة : وكان من الممكن فى الحقيقة أن يتطور بين البلدين أكبر تعاون قائم على النفع المتبادل ، لو توفر المناخ السياسى السليم .

واكتشفت دوائر الاعمال الامريكية بسرعة المزايا العملية للتجارة السوفيتية الامريكية . ففي عددها الصادر فى ٥ مايو ١٩٤٤ أشارت نيويورك تايمز الى أن هيئات التجارة الخارجية السوفيتية قد تقدمت بالفصل بطلبات للسلع والمعدات التكنيكية الامريكية بلغت قيمتها ٢٥٠٠ مليون دولار .

وكتب ن . شميليوكوف نائب وزير التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي فى مذكراته ، أن الاتحاد السوفيتي كان مستعدا فى السنة الاولى بعد الحرب لأن ينفق حوالى ٥٠٠٠ مليون دولار على الواردات الامريكية . وفى يناير ١٩٤٥ كتبت مجلة فورتشين الامريكية أن حوالى ٧٠٠ شركة أمريكية أنفقت مايزيد عن ٢٥٠.٠٠٠ دولار على الاعلانات ، واضعة اعلاناتها فى « كاتالوج الصناعة الهندسية الامريكية » الذى أعده فى نيويورك المثلثون التجاريون السوفيت لصالح هيئات التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي .

سنوات الفرص الضائعة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اعتبرت دوائر معينة في الولايات المتحدة أي مواصلة للتعاون مع الاتحاد السوفيتي أمرا مستحيلا .

وتفسير ذلك يمكن ادراكه من الوضع الجديد الذي نشأ بعد الحسرب .
فلقد كانت الولايات المتحدة هي البلد الوحيد في العالم الرأسمالي الذي خرج من الحرب بوضع اقتصادي متحسن للغاية وبقدرة عسكرية . والتفوق الأمريكي بالمقارنة مع المراكز الاقتصادية الضعيفة للغاية لشركائها الرأسماليين في التجارة بدأ لتكثر من الأمريكيين أمرا غير محدود . وقد كتب ماكالي والسياسي المعروف برنارد باروخ الى الرئيس هاري ترومان في يونيو ١٩٤٥ يقول :
« ينبغي علينا ألا ننسى أنه على قدرة أمريكا الانتاجية يجب أن تعتمد كافة البلدان بالنسبة لوسائل الراحة - وحتى الضروريات - التي يتطلبها العالم الحديث . فبلوننا يستحيل تعمير العالم ، ولا يستطيع العالم أن يبنى أو يطعم أو يوفر المسكن والملبس لنفسه » .

وكان بعض العناصر القيادية في وزارة الخارجية الأمريكية مقتنعون بأن كل البلدان الاخرى ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي ، لن يكون في مقدورها أن تعيد بناء اقتصادها الذي حطمته الحرب دون مساعدة الولايات المتحدة والتجارة معها والحفاظة على مؤسساتها الدفاعية في المستوى المناسب . وكتب المؤرخ الأمريكي البرت كار أن المسئولين في وزارة الخارجية الذين يقنعون بهذا الرأي يؤمنون بأن « روسيا لا تستطيع أن تبقى اقتصاديا دون معونتنا » . ولذلك يمكن اجبار الاتحاد السوفيتي على دفع أي ثمن سياسي يطلب منه .

واستندت حكومة ترومان على الاحتكار الأمريكي للقبلة الذرية كالوسيلة الرئيسية للضغط في السياسة الدولية في ذلك الوقت وخاصة ازاء الاتحاد السوفيتي . وكتب هاري ترومان في ابريل ١٩٤٥ وهو يتحدث عما دار بينه وبين مثله الشخصي ووزير الخارجية فيما بعد فقال : « لقد أخبرني بيرنز بالفعل أن هذا السلاح قوى لدرجة أنه يستطيع سحق مدن بأكملها وقتل الناس على نطاق لم يسبق له مثيل . وأضاف أنه يعتقد أن القبلة قد تضمننا لذلك في مركز نمل منه شروطنا في نهاية الحرب » (١)

(١) هاري ترومان ، ثلاثرات ، سنوات القرار ، المجلد الاول ، نيويورك ، ١٩٦٥ ، ص ٨٧ .

وفي نفس الوقت ، فإن عددا معينا من السياسيين الأمريكيين ، مثل السفير السابق الى الاتحاد السوفييتي جوزيف دافيز ، قدروا الوضع كما كان قائما حينذاك دون مثل تلك الاوهام .

ووفقا للمؤرخ الامريكى بروس كوليك ، كتب جوزيف دافيز فى ابريل ١٩٤٥ أنه « ٠٠ اذا ما اتخذت الولايات المتحدة موقفا متعتنا مع السوفييتو لم تقدم لهم المعونة ، فسيبقون بدونها ، فلقد بقى الاتحاد السوفييتي بالفعل دون الامريكيين لثمان وعشرين عاما » (١) .

ومع ذلك ، فإن « تسميم الجو بالقوة » من جانب الولايات المتحدة لم يوقعه فحسب ، وانما دحور لوقت طويل كل التطورات الايجابية فى العلاقات السوفييتية الامريكية التى تحققت قرب نهاية الحرب . وتبخرت لبعض الوقت آمال الشعبين السوفييتي والامريكى فى الاحتفاظ بالتعاون القائم على النفع المتبادل بين البلدين وتطويره . وكان لايد من سنوات طويلة وشاقة قبل أن تتوصل الولايات المتحدة الى ادراك أن « الحرب الباردة » و « المواجهة » لا يمكن استخدامها بنجاح لحل الخلافات السياسية .

ومن المعروف أنه خلال تلك السنوات بذل الاتحاد السوفييتي محاولات متكررة ليبرهن على رغبته المخلصة فى إعادة التعاون الجاد والودى مع الولايات المتحدة على أساس مبادئ التعايش السلمى . ففي يناير ١٩٥٦ وفى ديسمبر ١٩٥٧ عرض الاتحاد السوفييتي على الحكومة الامريكية توقيع اتفاق بين البلدين لاعادة الصداقة والتعاون وحياء الظروف السوية للصلات التجارية بين البلدين . وفى يونيو ١٩٥٨ تقدم الاتحاد السوفييتي مرة أخرى ببرنامج لتطوير التجارة المتكافئة والمتبادلة النفع مع الولايات المتحدة . وكان من الممكن أن يؤدى توسيع الصلات التجارية والعلمية والتكنيكية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة فى ذلك الوقت الى تغييرات ايجابية فى المناخ الدولى القائم حينذاك .

وكانت « المبادئ الاساسية للعلاقات المتبادلة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة » التى وقعت عام ١٩٧٢ نقطة التحول من سياسة « المواجهة » الى سياسة التعايش السلمى والتعاون المتبادل النفع . والرغبة التى ابداهما الطرفان خلال المحادثات التى أدت الى توقيع هذه الوثيقة الهامة.

(١) بروس كوليك ، السياسة الامريكية وتقسيم ألمانيا ، كودليل يونيفرسيتى برس ، اينشانا ، ١٩٧٢ ، ص ١٨٤ .

أصبحت نوعاً من برنامج النضال من أجل التحولات الإيجابية الجديدة في العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . ووجد هذا البرنامج تنفيذه العمل في سلسلة كاملة من التحالفات الملموسة تتعلق بالتجارة والاقتصاد والمسائل العلمية والتكنيكية والصناعية والزراعية والنقل وقعت خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ .

الأساس الاقتصادي للتعايش السلمي

إن التفجرات العميقة في توازن القوى على نطاق العالم التي أحدثتها الحرب الأخيرة، والسرعة المتزايدة للثورة العلمية والتكنيكية قد عدلت بشكل جوهري ظروف وإفاق العلاقة بين الدول الاشتراكية والراسمالية ، واعتطلها طابعا أكثر تعقيدا وتناقضا . وعدم رغبة القوى الرجعية في التدخل عن الوسائل العسكرية لحل الحوار التاريخي مع الاشتراكية ، ومحاولاتها المتكررة سحق حركات التحرر الوطني بقوة السلاح ، واستمرار سباق التسلح - كل هذه العوامل وسعت من نطاق الصراع الأيديولوجي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة في جميع مجالات الحياة . وفي نفس الوقت ظهرت على المسرح الدولي بعض المشاكل الجديدة التي أصبح حلها مهما بنفس الدرجة لكلا من الدول الاشتراكية والراسمالية . وأهم تلك المشاكل هو تجنب حرب عالمية نووية حرارية . إن إعادة توزيع القوى الاجتماعية ، من ناحية ، وتطور وسائل أحدث للإبادة الشاملة ، من ناحية أخرى ، تجعل من النضال الحالي من أجل السلام عملية أكثر حيوية وضرورة عن أي وقت مضى .

وفي المناخ التاريخي المتغير تصبح الحاجة إلى التعايش السلمي أكثر وضوحا وإلحاحا . ومع ذلك ، فإن التعايش السلمي وحده دون علاقات اقتصادية متبادلة النفع هو سياسة خالية من أي محتوى سياسي . ومع ظهور الاستلزمات السياسية للتنفيذ العمل لجدا التعايش السلمي ، يتسع أساسه الاقتصادي في أيامنا : وتظهر جوانب الاعتماد الاقتصادي المتبادل في العالم التي قال عنها لينين أنها « قوى أقوى من رغبات واردة وقرارات أية حكومات أو طبقات معادية لنا » (١)

(١) لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٣ ، ص ١٥٥ .

ان متطلبات تطور القوى المنتجة ، والطابع الدولى للزقعة اد، ومزايا التقسيم الدولى للعمل والتجارة المتبادلة والمصالح المشتركة فى تكثيف التقدم العلمى والتكنيكي ، والحاجة الى حل المشاكل التى تواجه البشرية ، كل هذه العوامل تتطلب تعاونا جادا واسعا بين كافة البلدان .

والثورة العلمية والتكنيكية تؤثر فى النظامين الاجتماعيين المتعارضين على اساس الخصائص الكامنة فى كل منها . وبى تعمل فى نفس الوقت لتطوير وتكثيف الصلات الاقتصادية الدولية بين الدول الاشتراكية والرأسمالية . ولتبادل المعلومات وصلات شخصية أوثق . واليوم فان الصلات التجارية والصناعية والعلمية التكنيكية بين البلدان الاشتراكية والرأسمالية المتطورة صناعيا لا تمثل عوامل هامة فتعسب لتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولكنها تتجه فى نفس الوقت لان تجعل المناخ السياسى العالمى أكثر استقرارا وأكثر صحية .

وتشهد الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون الاوروبى التى وقعها فى هلسنكى فى ١ أغسطس ١٩٧٥ رؤساء ٣٥ دولة ، من بينهم الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، على أن « جهودها لتطوير التعاون فى ميادين التجارة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا وغيرها من مجالات النشاط الاقتصادى تسهم فى تعزيز السلام والامن فى أوروبا وفى العالم بأسره . »

وأحد الاتجاهات الاساسية للتطور الاقتصادى الحديث يتجلى فى النمو السريع لدورة السلع بين الدول الاشتراكية والرأسمالية - وقد تخطى معدلها أرقام التبادل العالمى بشكل عام . وإذا كان النمو السنوى لتبادل السلع بين الشرق والغرب قد بلغ فى الستينات ١٠٪ ، فقد وصل عام ١٩٧٢ حوالى ٢٤٪ ، وفى عام ١٩٧٣ حوالى ٥٢٪ .

وفى عام ١٩٧٤ بلغ حجم التجارة بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية المتطورة اقتصاديا أكثر من ٥٠.٠٠٠ مليون دولار ، مقابل ٢٠.٠٠٠ مليون عام ١٩٧٠ .

ولقد وضع أفريل هاريمان ، السياسى الأمريكى الشهير ، المسألة بهذا الشكل الحاسم : « ان البلهاء الذين يتحدثون عن اننا بالحد من العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى انما نحد من تطور الاقتصادى والعسكرى، انما يقولون لغوا ويجب علينا أن نستبعد ذلك من أنظمتنا . »

وخلال العقد الاخير ظهر بالإضافة الى تطور التجارة بين البلدان ذات

الانظمة الاجتماعية المختلفة شكلا آخر جديد من أشكال التعاون الاقتصادي بينهما - هو التعاون الصناعي . ووفقا لتقرير اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأوروبا وقعت في النصف الأول من السبعينات أكثر من ألف اتفاقية تعاون صناعي بين الشرق والغرب . ويبرهن ذلك على أن الثورة الصناعية والتكنولوجية تطرح عددا من المشاكل ذات الأهمية لكلا النظامين الاجتماعيين ، بنفس الدرجة .

وعند فجر السلطة السوفييتية تحدث لينين عن الحاجة الى معالجة دولية للمشاكل الاقتصادية . وهكذا طرح المشكلة في حديث له مع مراسل الصحيفة الأمريكية ذي ويرلد : « حتى تتم مواجهة المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر عالمية وليس من مجرد وجهة نظر بلدان معينة أو مجموعة من البلدان ، لن يكون هناك حل »

لقد اتخذ نطاق بعض هذه المشاكل وطابعها الملح مفرزى عالميا حقا ، ومن الممكن حلها بشكل فعال فحسب على أساس عريض من التعاون الدولي ، واستخدام الطاقة الذرية ، واستكشاف الفضاء الخارجي ، ودراسة موارد المحيط العالمي ، والحفاظ على البيئة الطبيعية ، وتلبية احتياجات البشرية للغذاء والطاقة ، وتنظيم الخدمات الصحية وخدمات الارصاد ، الخ - تلك بعض المشاكل التي تحتاج الى جهد دؤوب لعدد من البلدان ، بغض النظر عن بنيتها الاجتماعية .

ولناخذ فكرة سريعة عن نطاق تعاون الاتحاد السوفييتي مع الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا ينبغي التفكير في الأرقام التالية . ففي عام ١٩٧٢ كان الاتحاد السوفييتي يتعاون مع البلدان الرأسمالية في أكثر من ٦٠٠ موضوع علمي تكنولوجي . وفي هذا العمل شاركت بنشاط أكثر من ٤٣٠ هيئة سوفييتية وأكثر من ٤٢٠ شركة ومؤسسة غربية .

ومثل هذا التعاون النشط القائم على مبادئ النفع المتبادل يسمح باستخدام أفضل للموارد الطبيعية والموارد العمل في كل بلد من البلدان المشاركة فيه ، وتركيز أكثر فعالية للمهارة الوطنية لمعالجة المهام الملحة ، ورفع كفاءة عمليات الإنتاج الخ . ولذلك فحتى اليوم نجد الطريق مفتوحا لتعاون اقتصادي وعلمي وتكنولوجي واتساجي أوسع ، يفيد كلا الطرفين المشتركين فيه والانسانية بشكل عام . وفي نفس الوقت فإن الصلات الاقتصادية القوية والوطنية تخدم كذلك تحسين العلاقات السياسية بين الحكومات ، وتخلق جوا أفضل للثقة المتبادلة والتفاهم بين البلدان بشكل عام .

وفي بداية السبعينات أصبحت مسألة العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد

السوفييتي أحد النقاط الحيوية في السياسة الخارجية الأمريكية . فقسم هام من الرأي العام الأمريكي والدوائر الاقتصادية والمالية والزعماء السياسيين ورجال العلم توصلوا الى نتيجة مفادها أن الوقت قد حان لتطوير صلات أوسع وأوثق مع العالم الاشتراكي . والاتحاد السوفييتي ، الذي يملك قدرات اقتصادية وعلمية وتكنولوجية ضخمة وموارد طبيعية هائلة ، يعتبر عميلاً مباشراً للسلع الأمريكية المصنوعة ، ومصدراً هاماً كذلك للسلع المشطوبة والموارد الخام وكذلك للخبرة العلمية والتكنولوجية .

والإسهام الهام في هذا المجال قدمته المفاوضات بين زعماء الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ . وبرهنت تلك المفاوضات أنه رغم الاختلاف الواسع بين النظامين الاجتماعيين والمواقف المعنية حول بعض مسائل السياسة والاقتصاد العالمي ، كان هناك أساس صلب لتحسن جوهرى في العلاقات بين الجانبين . وجه في البند ٧ من « المبادئ الأساسية للعلاقات المتبادلة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة » ، « أن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة يعتبران الصلات الاقتصادية والتجارية عنصراً هاماً وضرورياً في تدعيم علاقاتهما الثنائية وهكذا فسوف يعملان بنشاط من أجل تطوير هذه الصلات . وسوف يسهل ذلك التعاون بين المنظمات والمؤسسات المعنية في البلدين ونوقيع الاتفاقيات وعقد مناسبات ، بما في ذلك اتفاقيات طويلة المدى . »

وتطور العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة عملية معقدة بالطبع . وتنشأ الصعوبات من الخلافات العميقة بين أساليب عمل هيئات التجارة السوفييتية والشركات والبنوك الخاصة . ومع ذلك فقد برهنت الخبرة أنه لا توجد عقبات لا يمكن التغلب عليها لاقامة صلات تجارية وعلمية وتكنيكية سوية بين النظامين ، شريطة أن يتوفر الاهتمام الكاف والرغبة الطيبة من كلا الجانبين .

تفريات إيجابية

لقد توصل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الى مستوى عال من التطور العلمى والتكنولوجى ، وهما يملكان إمكانيات اقتصادية هائلة وموارد طبيعية غنية . وخلال السنوات القليلة الماضية خلق أساس قانونى وآلية

فعالة للتجارة السوفيتية الامريكية والتعاون العلمى التكنولوجى . وعلى هذا الاساس ، ومع افتراض ان كلا الطرفين يرغبان فى ذلك ، فمن الممكن بناء صرح قوى للتعاون فى مختلف مجالات العلم والتكنولوجيا والصناعة والزراعة .

وتبرهن تجربة العلاقات السوفيتية الامريكية بشكل قاطع على الصلة بين الفهم المتبادل فى الشؤون السياسية وارتفاع مستوى التعاون الثنائى فى مجالات الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا . والمشروعات والاتفاقيات الطويلة المدى تضمن نطاقا واسعا من هذا التعاون وبذلك تخلق اساسا راسخا للعلاقات السياسية . وبمنس الطريقة ، فان التلاطم المتبادل فى الشؤون السياسية يحسن الحاق العلاقة الاقتصادية المستقرة .

ونتيجة لاجتماع القمة السوفيتى الامريكى فى موسكو فى مايو ١٩٧٢ اتفق الجانبان على الرغبة فى توقيع اتفاقية تجارية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وعلى ترتيبات ائتمانية لتطوير التجارة المتبادلة ، وعلى تسوية الديون . ولتنفيذ هذه الاهداف واتخاذ اجراءات محددة فى هذا الخصوص قرر الطرفان تشكيل لجنة تجارية سوفيتية أمريكية مشتركة . وأشار البيان المشترك الى أن هدف اللجنة هو دراسة اتفاقية تجارية شاملة ، و ترتيبات توفير الائتمان الحكومى المتبادل ، الخ . وستقوم اللجنة كذلك بدراسة مشاركة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى تطوير الموارد وتصنيع وبيع المواد الخام وغيرها من المنتجات ، وتوسيع نطاق العلاقات التجارية السوفيتية الامريكية .

وخلال اجتماع القمة الاول ، وقعت الى جانب ائوانات الهامة الأخرى ، اتفاقيات حول التعاون فى مجالات العلوم والتكنولوجيا وحماية البيئة واستكشاف واستخدام الفضاء الخارجى للاغراض السلمية والعلوم الطبية والصحة العامة .

وخلال الدورة الثانية للجنة التجارية التى عقدت فى واشنطن من ١٢ الى ١٨ أكتوبر ١٩٧٣ ، وقعت اتفاقية التجارة السوفيتية الامريكية وكانت أبرز نقطة فيها هى منح الطرفين لبعضهما البعض مطالمة الدنولة الأكثر رحابة . وينبغى أن نشير الى أن هذا لم يكن بمنه ، أن الاتحاد السوفيتى سيحصل على أية امتيازات خاصة ، كما يتردد أحيانا فى الولايات المتحدة ، ولكنه يضع فقط هيئات التجارة الخارجية السوفيتية فى السوق الامريكية فى نفس الوضع الذى يتمتع به معظم

شركاء الولايات المتحدة التجاريين . وخلال تلك الدورة أمكن التوصل الى تسوية كاملة ونهائية لمشكلة ديون الاعارة والتأجير .

ومن النتائج الاخرى الهامة لهذه الدورة التوصل الى تفاهم متبادل حول العمليات الائتمانية وتمويل كافة الصفقات التجارية ، وبعض الاتفاقيات حول المسائل البحرية وما يرتبط بها . واشرب الطرفان من رغبتهما في زيادة حجم التجارة بين البلدين الى ٢٠٠ ٪ على الاقل بالمقارنة بالرقام ١٩٦٩ - ١٩٧١ .

وخلال اجتماع القمة السوفييتي الامريكي الثاني الذي عقده في واشنطن في يونيو ١٩٧٣ اشهر الطرفان في البيان المشترك الى « أن البلدين يجب أن يهدفا الى توسيع التجارة من ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث التالية .. وفي إطار اتفاق توسيع التعاون الاقتصادي اندائم ارب الطرفان عن تأييدهما للمشايخ الطويلة الاجل والمتبادلة النفع . وناقشا عددا من المشروعات الخاصة من بينها مشاركة الشركات الامريكية ، بما في ذلك توريد الغاز الطبيعي للسيبيرى الى الولايات المتحدة . وأوضح الرئيس فورد أن الولايات المتحدة تشجع الشركات الامريكية على تقديم مقترحات ملموسة ، حول هذه المشروعات . وسوف تدرس بشكل جاد المقترحات التي تتفق ومصالح الطرفين . »

ومن أجل تطوير التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنيكي والثقافي بين الطرفين وقع خلال الاجتماع اتفاق حول مسائل الضرائب . واستهدف الاتفاق التنازل المتبادل عن الضرائب على الارباح الناتجة عن استخدام وبيع وتبادل براءات الاختراع والمعلومات التكنيكية وعمليات الائتمان ، والمربطة بتحويل التجارة الامريكية السوفييتية ، وحمولات البحسر والجو . ومنحت كذلك اعفاء جمركيا متبادلا لكل موظفي استكشافين والعاملين في مجال العلوم والتعليم والاشخاص الذين يعملون على اراضي البلد الآخر . وصديق على هذا الاتفاق في ديسمبر ١٩٧٥ من جانب مجلس السوفييت الاعلى والكونجرس الامريكي .

ووقعت حكومتى الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة كذلك بروتوكولا حول فتح مكتب ممثلين تجاريين للاتحاد السوفييتي في واشنطن ومكتب تجارى للولايات المتحدة في موسكو . واتفق الطرفان على العمل من أجل توسيع وتحسين التسهيلات التجارية في البلدين . ومنحت حكومة الاتحاد السوفييتي تفويضا لعدد من الشركات والبنوك الامريكية التي تقوم باعمال منتظمة مع الاتحاد السوفييتي لفتح مكاتب لها في في موسكو . ومن بينها بولمان انكوربوريت ، واكسيدنتال بتروليم كوربوريشنس ،

وجنرال الكتريك كومباني، وانترناشونال هارفستر كومباني ، وكاريلاند
تراكتور كومباني وغيرها . ووصل عدد هذه المكاتب الى عشرين مكتبا
عام ١٩٧٥ .

وخلال اجتماع القمة الثاني لم التوقيع على اتفاقيات هامة حول
التعاون الاقتصادي والعلمي في مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية
والزراعية والدراسات الخاصة بالمحيط العالي والنقل وكذلك في مجال
الصلات والتبادل .

وفي ١٩٧٣ بدات لجنة مشتروات سوفيتية تعمل في نيويورك وتقدم
طلبات لمعدات وعمليات تكنولوجية لمصانع كالم للسيارات .

والتت التفجرات الايجابية في مجال الصلات الاقتصادية السوفيتية
الامريكية الى زيادة هامة في حجم التجارة بين البلدين .

ولعب دورا هاما في هذه الخصوص المجلس الاقتصادي والتجاري
السوفيتي الأمريكي الذي انشئ في يونيو ١٩٧٣ وفق اتفاق خاص بين
الحكومتين . واكمل انشاء هذا المجلس بشكل عام تنظيم العمل من اجل
تسهيل التجارة والصلات التجارية بين البلدين . ووفقا لانشائه ، فان
المهمة الرئيسية للمجلس هي تطوير التعاون التجاري والاقتصادي
والعلمي والتكنيكي المتبادل النفع بين الشركات والهيئات وبين الاتحاد
السوفيتي والولايات المتحدة . ويساعد المجلس في التغلوض حول
المشروعات الكبيرة الطويلة الاجل ، ويوزع المعلومات بين افرادة حول
التنمية الاقتصادية في البلدين ، ويقيم صلات اقتصادية بين الشركات
والهيئات في البلدين ، وينظم تبادل الوفود التجارية والصناعية وغيرها،
والندوات والمعارض الخ . وفي اقل من عامين منذ تاسيسه بلغ عدد
اعضائه ٢٠٠ شركة وبنك امريكي و ١١٩ هيئة سوفيتية . وقد لقي عمل
المجلس تقدير الحكومتين .

وخلال اجتماع القمة السوفيتي الأمريكي الثالث في يونيو ١٩٧٤ ،
أكد الطرفان من جديد أن تطوير الصلات التجارية والاقتصادية هي
النقطة الهامة في سياسة البلدين حيث انها حققت مزايا متبادلة وخلقت
اساسا ماديا راسخا للسلام . وحكومتى وشعبى البلدين يعتبران توسيع
وتعميق الصلات ذات النفع المتبادل على اساس المساواة جزءا هاما من
الاساس الذي تقوم عليه بنية العلاقات السوفيتية الأمريكية . ان زيادة
نطاق الصلات الاقتصادية والتجارية بما يتفق وامكانيات البلدين
سيمقوى هذا الاساس ويقيد الشعبين السوفيتي والامريكي .

وخلال السنوات الأخيرة يمكننا أن نلاحظ بعض التقدم في تطور التعاون الاقتصادي والتجاري الأمريكي السوفييتي الطويل الأجل ، شاملا مشاريع ضخمة ، وفي بعض الحالات على الأسس التعويضية . ويرهن التنفيذ المشترك لمشاريع محددة « كمصانع كاما للسيارات » المركز التجاري في موسكو ، والمجمع الكيميائي الضخم لمصانع الاسمدة قرب كوبيشيف » فائدة هذا التعاون المتبادل النفع في المناطق الأخرى كذلك .

وخلال اجتماع القمة الثالث تم التوقيع على الاتفاقية الطويلة الأجل بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لتسهيل التعاون الاقتصادي والصناعي والتكنيكي خلال الفترة بين ١٩٧٤ ، ١٩٨٤ . وفي تلك الاتفاقية تعهد الطرفان تسهيل التطوير المخطط للتعاون الاقتصادي والصناعي والتكنيكي بين البلدين وهيئاته ومؤسساته وشركاته المختصة على أساس طويل الأجل ومتبادل النفع .

ويتضمن التعاون في إطار هذا الاتفاق :

- شراء وبيع الآلات والمعدات اللازمة لبناء المنشآت الجديدة وتوسيع وتحديث المنشآت القائمة في مجال المواد الخام والزراعة والآلات والمعدات والمنتجات الجاهزة والسلع الاستهلاكية والخدمات .

- شراء وبيع المواد الخام والمنتجات الزراعية والمنتجات الجاهزة والسلع الاستهلاكية والخدمات .

- شراء وبيع حقوق براءات الاختراع والمعرفة الصناعية والتصميمات والعمليات .

- لتدريب التكنيكيين وتبادل الاختصاصيين .

واركل تنفيذ الجانب العملي لهذه الاتفاقية الى اللجنة التجارية السوفييتية -الأمريكية . وهكذا وضع أساس قانوني راسخ للتطوير الطويل الأمد للتعاون بين الدولتين في مجال الاقتصاد والصناعة والتكنولوجيا .

وخلال اجتماع ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي ، والرئيس فورد في فلاديفوستوك في نوفمبر ١٩٧٤ جرت مناقشة سلسلة واسعة من المسائل المتعلقة بالعلاقات السوفييتية الأمريكية بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتجارة والصلات الاقتصادية . وأكد هذا الاجتماع الرغبة الراسخة للطرفين في مواصلة تحسين العلاقات بين البلدين دون انقطاع وجعل هذه العملية لارحة فيها . وفي

البيان المشترك أكد الطرفان الأهمية الخاصة التي يوليهاها لتطور التعاون التجاري والاقتصادي على أساس طويل المدى بما في ذلك المشروعات الكبيرة المتبادلة النفع . وجاء في البيان المشترك « أنهما يؤمنان بأن تمثل هذا التعاون الاقتصادي والتجاري سيخدم قضية زيادة استقرار العلاقات السوفيتية الأمريكية . »

ولذلك ، يمكننا أن نقول دون أدنى مبالغة أن اجتماعات الممثلين المسؤولين للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في النصف الأول من السبعينات قد برهن على أنه معلم هام في تطوير الصلات الاقتصادية والتكنيكية والعلمية بين البلدين وأنه أعطى دافعا لتطوير التعاون المتبادل النفع بين الهيئات الاقتصادية والعلمية للبلدين .

لقد برهن تاريخ وممارسة التعاون السوفيتي الأمريكي أن مبدأ المساواة الكاملة والمنفعة المتبادلة ، وانعدام أي تمييز ، إذا ما ارتبطت بمناخ سياسي سوى ، يمكن أن يصبح أساسا واسعا للتعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة

الزايما المموسة للموقف البناء

خلال الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٤ وقع أكثر من ٤٠ اتفاقا بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، أي ، أكثر مما وقع خلال كل التسعينات السابقة للعلاقات السوفيتية الأمريكية . ونتيجة لمحاولات القمة عموما تلاها من اجتماعات ومناقشات على مستوى الوفود الحكومية ، والجان المتخصصة والهيئات التجارية في البلدين ، ثم تطوير أساس تنظيمي وقانوني مقبول من الطرفين التطور الموالي للتعاون الاقتصادي والتجاري والاتفاقية طويلة الأجل بين البلدين لتسهيل التعاون الاقتصادي والصناعي والتكنيكي والتي تغطي الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤ تنفذ بنجاح في التطبيق .

وهناك اتفاقيات أخرى بين الحكومتين تنفذ بنجاح في الوقت الحاضر وتشمل مجالات مثل العلوم والتكنولوجيا والزراعة وتطوير القوى والعلوم

الطبية والصحة العامة والنقل وبناء المساكن واستكشاف الفضاء الخارجي وإبحاث المحيطات والاستخدامات السبلية للطاقة الذرية وحماية البيئة . ولتنفيذ هذه الإنشائات شكلت لجان ومجموعات عمل سوفيتية أمريكية مختلطة ، ووضعت برامج محددة ، وتم تحقيق نتائج ملموسة في عديد من المجالات .

وأشهر مؤامرات الاتحاد الأمريكي لتقدم العلوم إلى أنه مع بداية ١٩٧٥ كان هناك حوالي ٣٠٠ مشروع علمي وتكنيكي محدد يتعاون فيها العلماء والاختصاصيين السوفيت والأمريكيين بشكل ما - من تبادل المعلومات إلى العمل الفعلي معا . وفي هذا المجال شكلت معالجة المشاكل ذات الأهمية الدولية وليست الثنائية فقط اتجاها متميزا .

وأبرز مؤشر لتطور العلاقات التجارية يمكن تبينه من حجم التبادل التجاري بين البلدين . فخلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ وصل هذا الحجم إلى مبلغ يقرب من ٣٠٠ مليون دولار ، أو خمس مرات ضعف فترة السنوات الثلاث السابقة . وإذا كان حجم التجارة السوفيتية الأمريكية قد وصل بالكاد عام ١٩٧١ إلى حوالي ٢١٨ مليون دولار ، فقد زاد عام ١٩٧٥ إلى ١٨٠٠ مليون كما يكشف عن اتجاه ثابت لزيد من النمو .

وتوضح هذه الأرقام أنه خلال فترة قصيرة نسبيا أصبحت الولايات المتحدة شريكا تجاريا هاما للاتحاد السوفيتي ، بفضل التغيرات الجادة في موقف دوائر الأعمال والمهنة الأمريكية من أمكثيات التجارة السوفيتية الأمريكية .

والسمة المميزة في المرحلة الحالية لتطور العلاقات الاقتصادية للاتحاد السوفيتي مع أكثر البلدان القريبة تطورا من الناحية الصناعية هي التحول التدريجي من الصفقات الاقتصادية المتباعدة ، رغم أنها كبيرة في الغالب ، إلى التعاون الاقتصادي المخطط على أساس بعيد المدى . وفي التجارة الأمريكية السوفيتية تصبح عناصر التعاون طويل الأمد أكثر وضوحا ، ومثل هذه العناصر إذا ما توفر لها المناخ السياسي والتجاري المواتي في الولايات المتحدة ، يمكن أن تتطور إلى تعاون اقتصادي واسع طويل الأمد .

ومثل هذا التعاون يمكن تطويره في مجالات استغلال الموارد الطبيعية في الاتحاد السوفيتي « البترول والغاز الطبيعي وبعض الخامات » وانتاج المعادن غير الحديدية وانتاج منتجات اللب والورق المنسوجة

للاستيراد فى الولايات المتحدة . وخلال المؤتمر المخصص لمسائل التجارة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة والنزى نظيه فى واشنطن عام ١٩٧٢ الاتحاد الوطنى للمنتجين مع الممثلين التجاريين السوفيت تحدث كلا الطرفين عن الرغبة فى تطوير هذا الشكل من الصلات الاقتصادية .

وفى ابريل ١٩٧٢ وقعت هيئة التجارة الخارجية السوفيتية اول اتفاقية سوفيتية امريكية من هذا النوع مع اوكسيدنتال بتروليم كوربوريشن حول التعاون فى بناء مجمع صناعى ضخم فى الاتحاد السوفيتى لانتاج الاسمدة المعدنية ، وتوريد حامض البوليغوسفوريك من الولايات المتحدة مقابل الامونيا وكلوريد البوتاسيوم والكارباميد المصنوع فى الاتحاد السوفيتى بمبلغ يصل الى ٢٠٠ مليون دولار . ووقعت هذه الصفقة على الاساس التعويضى : تسدد كل توريدات المعدات الامريكية وخامس انبوليفوسفوريك بسلع سوفيتية تنتجها المشاريع المبيئة وفقا للاتفاق .

وتحليل هذه الصفقة الضخمة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة « الاتفاقية تغطى فترة عشر سنوات » يبين ان اقتصاديات البلدين سوف تستفيد منها وفى المراحل الاولى من المشروع فحسب بناء المصانع فى الاتحاد السوفيتى خططت هيئات التجارة السوفيتية لشراء ما قيمته ٧٠٠ ملون دولار من المعدات بقروض طويلة الامد فى الولايات المتحدة . وبلاضافة الى ذلك ، فبعد بناء هذا المجمع من المنتظر ان تحصل التوريدات المتبادلة بين الاتحاد السوفيتى واوكسيدنتال بتروليم الى مبلغ ١٠٠ مليون دولار فى السنة .

وتد تحدث ارماند هامر رئيس انترناشونال بتروليم عقبه توقيع الاتفاق فقال ان مثل هذا الاتفاق الضخم الطويل الامد يعادل اتفاقا من اجل التعايش السلمى . وقال ، فلا بد ان يكون هناك سلام دائم بين دولينا اذا ما اريد تنفيذ الاتفاق للمنفعة المتبادلة للبلدين .

وخلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥ كان الاتحاد السوفيتى ينقل برنامجا ضخما لتطوير القاعدة المادية والتكنيكية لاقتصاده فى جميع المجالات ، مستخدما فى الاساس موارد داخلية . ومع ذلك فقد استورد من بلدان الغرب عددا من السلع انتى احتاجها لاقتصاده الوطنى . وفى الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ شملت الواردات من الولايات المتحدة المعدات المستخدمة فى صناعة السيارات والسلع الاستهلاكية والغذائية وغيرها من قسوسر الصناعة بالاضافة الى القمح .

وفى السبعينات بدأت بعض الشركات الامريكية ، بالاضافة الى شركات

بلدان الغرب الاخرى تشارك مباشرة فى توريد الآلات والمعدات لمشاريع سوفيتية معينة . وكانت الاتفاقية التى وضعت مع شركة سونيدل مرسلا عام ١٩٧٢ اوريد الآلات والمعدات والتعاون فى بناء مسابك لمصانع كامالسيارات اول مثال للتعاون المباشر للصناعيين الامريكيين فى بناء المشاريع الصناعية الضخمة فى الاتحاد السوفيتى .

ويمكن تبين النتائج العملية للتعاون الاقتصادى السوفيتى الامريكى من نشاط لجنة المشتريات التى شكلت فى نيويورك لمساعدة هيئات التجارة الخارجية السوفيتية فى تقديم الطلبات فى أمريكا لتوريد المعدات للمشاريع الصناعية المختلفة فى الاتحاد السوفيتى . وفى الفترة بين ١٩٧٣ ومايو ١٩٧٥ ساعدت اللجنة على توقيع ٢٤٧ عقدا بين الهيئات السوفيتية و ١٨٠ شركة أمريكية .

ومما هو جدير بالذكر ان ٦٠٪ من هذه الشركات كانت شركات صغيرة او متوسطة مكنتها الطلبات السوفيتية من ان تواصل عملها بكامل طاقتها لشهور وفى بعض الحالات ، لسنوات . وهكذا فمن الواضح ان مواصلة تطوير التجارة السوفيتية الامريكية لن يسودى فقط الى زيادة ارباح الصناعة الامريكية ، وانما يسودى كذلك الى تقليص البطالة فى الولايات المتحدة .

وقد اوضحت تجربة التعاون الاقتصادى السوفيتى مع الشركات الغربية ان افضل النتائج يمكن تحقيقها بالتحقيق المشترك للمشاريع الكبيرة ، والمعاملات القائمة على اساس التماثل متبادل ، وكذلك التعاون الصناعى فى التطوير المشترك للمعدات والاساليب التكنيكية الجديدة ، ان التعاون الاقتصادى والعلمى والتكنيكي السوفيتى الامريكى مايزال فى طفولته النسبية ولا يشمل باى حال الموارد الكاملة للبلدين فى هذا الخصوص .

ومع تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية الواسعة الطويلة الامد بين البلدين ، تنمو بشكل مطرد قائمة السلع التى تشملها التجارة .

وينمو بين دوائر الاعمال الامريكية ادراك ان مواصلة نمو التجارة مع الاتحاد السوفيتى انما يتوقف على رغبة وقدرة السوق الامريكى على امتصاص بعض الواردات السوفيتية وخاصة الآلات والمعدات التكنيكية

ومع ذلك ، فبعد حوالى ٢٥ عاما من الحرب الیارة التى سببت اضرارا ضخمة للتجارة السوفيتية الامريكية ، فان رجال الاعمال الامريكيين بدأوا

إن فحسب يكتشفون امكانية استيراد سلسلة كاملة من أحدث المعدات التكنولوجية من الاتحاد السوفيتي وكذلك تراخيص لانتاج هذه المعدات التي كسبت بالفعل اعترافا واسعا في الاسواق العالمية .

وفي عام ١٩٧٣ ، اجتاز نجاح الجرار السوفيتي « بيلادوس م ت ٣ - ٨٠ » جميع الاختبارات التي أجريت عليه في محطة اختبار الآلات الزراعية بجامعة نبراسكا . وفي عام ١٩٧٤ ظهرت الجرارات السوفيتية الأولى في الحقول الامريكية .

وكتب نيويورك تايمز في ذلك الوقت ان الاحاديث المجردة في التجارة بين الشرق والغرب والافراج اتمتت اشكالا واقعية في مقاطعة اوناريو نيويورك ، في منطقة مزارع الابان ، حيث اختبرت الجرارات السوفيتية في الحقول التي ما تزال رطبة .

واشرت الشركات الامريكية الكبيرة جيسون ووركس ، لاسلماشين تولر ، وايليوت بعض ماكينات الادوات ومعدات المخارط . ووقعت جنرال الكتريك عقدا لتوريد بعض القطع الالكترونية من الاتحاد السوفيتي بلغت قيمتها مليون دولار . وترد الى هيئة التجارة السوفيتية تقاويم طبية من نوعية السماعات والآت التصوير وبنادق الصيد وغيرها من السلع الاستهلاكية السوفيتية التي وجدت طريقها الى المحلات الامريكية

ورغم ان الرسوم التمييزية التي تفرضها الجمارك الامريكية على السلع السوفيتية تجعل قائمة الواردات السوفيتية محدودة للغاية ، ويمثل تصيب الاسد في تجارة الواردات السوفيتية قليل من السلع مثل الحادن فير الحديدية والنفيسة والبترول ومشتقاته والكيماويات وغيرها .

ومن الواضح ان الرسوم التمييزية من هذا النوع تحد بالضرورة من حجم التجارة بين البلدين . ولا تمكس قائمة واردات السلع السوفيتية التي تدخل الى الولايات المتحدة في ظل نظام التجارة الحالي غير المتكافئ الامكانيات التصديرية للاتحاد السوفيتي . ووفقا لتقديرات الاقتصاديين السوفيت حول عدد السلع التي يصدرها عادة الاتحاد السوفيتي الى البلدان الغربية المتطورة ، بلغت الرسوم التي تفرضها الولايات المتحدة عليها ضعف الرسوم المفروضة عليها اذا ما كانت واردة من بلدان اخرى . ويجب أن نشير الى ان كثير من هذه السلع يدخل الولايات المتحدة دون رسوم اذا ما جاء من بلدان اخرى غير الاتحاد

السوفييتي بينما تفرض رسوم عالية على الواردات السوفيتية من نفس السلع .

ويدرك ممثلو دوائر الأعمال في الولايات المتحدة أن التطور السليم للتجارة بين البلدين على أساس طويل الأمد يفترض تطبيق الشروط المتعادلة التي تحكم التجارة الدولية وإزالة تراث الحسب الباردة - الإجراءات التمييزية - في مثل هذه التجارة . وينطبق نفس الظرف على الإجراءات الائتمانية وتؤكد عديد من تصريحات رجال الأعمال الأمريكيين البعيد النظر ذلك ، كما تؤكد القرارات الخاصة بالتجارة السوفيتية الأمريكية التي أصدرها الاتحاد الوطني للمنتجين ، وغرفة التجارة الأمريكية ولجنة التنمية الاقتصادية ، ومجلس التجارة الخارجية الأمريكي ، وغيرها من الاتحادات الوطنية والإقليمية والتنظيمات النقابية والهيئات العامة .

الاشكال المبشرة للتعاون

يمكن التوصل الى الفعالية المطلوبة للتعاون الاقتصادي الدولي عندما يرتبط عضويا بالتعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا .

والقدرات العلمية للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تقسم الى امكانيات استثنائية لهذا النوع من التعاون المفيد بشكل واضح للطرفين لانه يستبعد الحاجة لاجمال الابحاث المتوازية المكلفة للغاية . ومما لمعزاه انه في العام الاول فقط بعد توقيع الاتفاقية السوفيتية الأمريكية حول التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا (١٩٧٢) اعرب عديد من ممثل اكبر شركات الصلب والنفط والغاز وبناء الماكينات والطيران والكيمياء الأمريكية عن استعدادهم للتعاون مع الهيئات السوفيتية .

ومن الضروري للغاية أن نقول ان عمل الابحاث في الاتحاد السوفيتي يتواصل بقوة في جميع مجالات العلوم الحديثة الاساسية ، وان العلماء السوفييت ، في عديد من المجالات الهامة ، في المقدمة ، مما يجعل اتفاق التعاون مع الاتحاد السوفيتي مبشرة للغاية للبلدان الأجنبية المعنية

ويعترف العالم بلهجه بإسهام الاتحاد السوفييتي في مجال ابحاث
الغذاء الخارجى . والاتحاد السوفييتي رائد في مجال الاستخدام السلمى
للمطاقة الذرية فى انتاج الطاقة والنقل البحرى . ويحتل كذلك مكانا
قياديا فى الطيران الاسرع من الصوت . وليس هناك بلد آخر يمكن أن
ينافس الاتحاد السوفييتي فى تكتيك بناء المحطات الكهربائية ونقل الطاقة
لمسافات بعيدة . ويحتل كذلك مكانا بارزا فى تكتيك سبك الصلب وبناء
الافران المفتوحة والاسلاك الكهربائية وبعض فروع الصناعات الكيماوية
والكهربائية الخ .

وفى عام ١٩٧٤ تخطى الاتحاد السوفييتي الولايات المتحدة بالفعل فى
انتاج البترول والحديد والفحم وكذلك فى انتاج المخارط والجرارات
والحاصدات الدارسة وماكينات الديزل والقاطرات الكهربائية وأنابيب
الصلب والمنسوجات والاحذية والخضروات واللبن ، الخ . وما زال متخطيا
من الولايات المتحدة فى انتاج الطاقة الكهربائية واستخدام الحاسبات
وانتاج تكتيكات الامنة والتكتيكات الفعالة لتطبيق الاختراعات فى الانتاج
الواسع .

وفى ٢٢ يونيو ١٩٧٣ تحدث ليونيد بريجنيف الى مجموعة من ممثلى
دوائر الاعمال فى الولايات المتحدة فقال : « ان الاتحاد السوفييتي والولايات
المتحدة بلدان ذى قدرات اقتصادية هائلة . ولدينا ثروات طبيعية ضخمة
ونحن نعترف انه فى بعض المجالات فانكم تتفوقون علينا عشر الامريكين
لكن هناك مجالات تتفوق عليكم فيها . واذا ما عينا جوهودنا وانخذلنا
موقفا مرنا يضع فى اعتباره الافاق العريضة لحوالى عشرين عاما ، فسندرى
ان فرصا كبيرة توجد امامنا . واعتقد انه توجد تلك الفرص عمليا فى
كافة مجالات وفروع الاقتصاد ، ومهما تباينت فلقها موجودة بالفعل

وكنتيجة للدراسة الامكانيات المتبادلة للبلدين وجد ان تطوير التعاون
العلمى التكتيكى السوفييتى الامريكى مبشر فى المجالات التالية : انتاج
الطاقة ، واستخدام الحاسبات فى ادارة الصناعة ، والابحاث الزراعية ،
وانتاج المواد بالتركيب الميكروبيولوجى ، وادارة الموارد المائية ، الخ .

وتلك هى المجالات التى اختلقتها فى مارس ١٩٧٣ اللجنة السوفييتية
الامريكية المشتركة . وعلى اساس توصيات مجموعات البحث المشتركة
التي تقوم بدراسة هذه المسائل اكد حوالى ٢٥ برنامجا للتنفيذ . وعلى
سبيل المثال ، فى مجال انتاج الطاقة ، تقرر بدء العمل المشترك فى
المسائل التالية : تصميم واستغلال المحطات الحرارية والكهربائية ،
وتكتيكات محولات الطاقة ذات التوتر العالى ، والوحدات المخنونةنامية
الكبيرة ، واستخدام الطاقة الشمسية والارضية الحرارية .

وبالإضافة الى ذلك درست اللجنة المشتركة امكانيات العمل المشترك في مجالات التعاون العلمي والتكنولوجي ، كالنقل ، وسبغ المحيطات ، ومشاكل الطبيعة النظرية والتطبيقية ، والتمدين المتخصص ، والغابات والتوحيد القياسي .

وينص الاتفاق السوفيتي الأمريكي حول التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا عام ١٩٧٢ على أن يقوم الطرفان بتشجيع وتسهيل إقامة وتطوير الصلات والتعاون المباشر بين الوكالات والهيئات والشركات في البلدين وتوقيع اتفاقيات تنفيذية لمجالات التعاون الخاص ٠٠ « ووفقا لذلك قامت الصناعات العلمية والتكنولوجية عام ١٩٧٥ بين الهيئات السوفيتية وأكثر من ٣٠٠ شركة أمريكية بينما تم في نهاية هذا العام توقيع اتفاقيات طويلة الامد حول التعاون العلمي والتكنولوجي بين ٥٠ شركة أمريكية كبرى وبين هيئات سوفيتية . وبين الشركات الأمريكية توجد شركات عملاقة مثل جنرال الكتريك ، واوكسيدنتال بتروليام ، وهويلف باركار ، ومونسانتقر ، وسنجر ، بوينج ، لوكهيد ، وجلق أويل ، وفيليب موريس وغيرها .

ولذلك فخلال السنوات القليلة الماضية نشأ ميثاقين للتعاون على شكل لجنة مختلطة ومجموعات عمل لمسائل خاصة ، كما يتواصل العمل في مجال الأبحاث المشتركة .

ان التعاون السوفيتي الأمريكي في مجال العلوم والتكنولوجيا سيطور بدون شك التقدم التكنولوجي في البلدين ويحسن التفاهم المتبادل بينهما . وسيؤدي التجسيد الطرد للاتفاقيات في هذا المجال الى التقدم في حل تلك المسائل المعقدة كتنظيم الخدمات الصحية وحماية وتحسين البيئة الطبيعية لصالح البشرية بأسرها .

وهناك مجال مباشر للغاية للتعاون السوفيتي الأمريكي هو مجال بيم وشراء تراخيص وبراءات الاختراع التي تجسد اخر تطورات العلوم والتكنولوجيا التي توصل اليها الطرفان . والذين يتعاملون في هذا المجال غالبا ما يرددون كلمات برناردشو حينما قال : « اذا كان لديك تفاحة ولدي تفاحة وتبادلناهما ، فسيحصل كل منا مرة أخرى على تفاحة . ولكن اذا كان لديك فكرة ولدي فكرة وتبادلناهما فسيحصل كل منا على فكرتين » . ورغم وضوح هذه الفكرة فإن التعاون العلمي بين البلدين في مجال براءات الاختراع يرجع فقط الى السبعينات . ومن المعروف جيدا أن الصناعة السوفيتية في عديد من فروع التكنولوجيا والتكنيك تخطت المستويات العالمية ، وهكذا استخلت أكثر من

١٦٠٠٠ براءة اختراع سوفيتية عام ١٩٧٤ خارج البلاد ، وتستخدم
عديد من الشركات الأجنبية اليوم البراءات السوفيتية في مجالات هامة
مثل سبائك المعادن في مجال مغناطيسي ، وإنتاج الاسلاك باستخدام
التعدين المسحوق ، والتبريد البخري للأفران ، وإنتاج المطلق الأيزوبرين
وغيرها .

ومن المهم أن نشير الى أن استخدام براءات الاختراع السوفيتية
يوفر مبالغ ضخمة للصناعات الأمريكية . فحوالي ١٠٠ مصنع للصلب
في الولايات المتحدة تستخدم الآن الطريقة السوفيتية للتبريد الهوائي
للأفران المفتوحة . ووفقا لمثلئ شركة أندرسون كونستركشن التي
اشترت هذه البراءة فإن هذه الطريقة تزيد من عمر الأفران بعشر سنوات
أو أكثر .

وتستخدم شركة كايور في مصانعها الأفران الكهرومغناطيسية
السوفيتية لسبائك الألومنيوم ، كما أعادت شركة ناشونال ستيل بناء
مصنعها لسبائك المغنسيوم كي تستخدم العملية السوفيتية المتطورة
للتحليل الكهربائي ، الخ .

وخلال معرض الصادرات السوفيتية الذي نظمته شركة امتورج
نريدنج في المركز التجاري العلوي في نيويورك في نوفمبر ١٩٧٥ ،
أثارت بعض الآلات الأمريكية التي أُنشئت باستخدام براءات الاختراع
السوفيتية اهتماما كبيرا . وكان بينها مطارق هوائية للحفر تحسنت
الأرض وأدوات جراحية لخياطة الأوعية الدموية الخ .

وكثير من المستشفيات الأمريكية استخدمت الساليب السوفيتية
لخياطة الجروح الكرونية وللتخدير الكهربائي . ويعرف عديد من
الأخصائيين الزراعيين أن الأنواع المنتجة من بدور عباء الشمس
السوفيتية تستخدم في الولايات المتحدة .

وفي نفس الوقت لهتم الاتحاد السوفيتي بالمصنوع على بعض
براءات الاختراع الأمريكية ، مثل ، أسلوب ادخال التكنولوجيا الحديثة
في الإنتاج الواسع . وليس هناك من شك في أن هذه التجارة مفيدة
للجانبين . ولتحقيقا للوضع القائم قال و . جونسون رئيس شركة
صناعات أي . سي . في شيكاغو إن هناك سلما وعلاقات تكنولوجية
سوفيتية تهتم بها الولايات المتحدة ، كما يستفيد الاتحاد السوفيتي
بالمثل من استخدام بعض السلع والتكنولوجيا الأمريكية

واذ يتبع الاتحاد السوفييتى بثبات سياسة تطبيق افضل منجزات الفكر العلمى والتكنولوجى العالمى ، فانه فى نفس الوقت مستعد على الدوام لمشاركة منجزاته فى هذه المجالات مع شركائه التجاريين الاجانب .

مع ذلك يتضح ان الصلات الاقتصادية والتجارية السوفيتية-الامريكية لا تفيد بآية حال الجانب السوفيت وحده .

الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة : اتجاهات موضوعية لتقسيم العمل الدولى

فيما يتعلق بالاتجاه الحالى لتطور العلاقات العلمية التكنولوجية بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة يمكن للمرء أن يسمع فى الغالب حججا فى أمريكا عن اى الطرفين سيستفيد بدرجة اكبر من هذا التعاون . وغالبا ما يقال ان الاتحاد السوفييتى هو الذى سيستفيد بدرجة اكبر . بل أن بعض السياسيين الامريكيين يدعون اى تعامل اقتصادى بين البلدين هو مساعدة مباشرة للاتحاد السوفييتى . وذلك رغم الحقيقة المعروفة لعظم الامريكين من أنه خلال ربع قرن من الحرب الباردة - عندما كانت كل العلاقات الاقتصادية بين البلدين «مجمدة»- لم يطور الاتحاد السوفييتى بنجاح فحسب كافة مجالات العلوم والتكنولوجيا ولكنه سبق الولايات المتحدة فى بعضها .

وباطبع لا تلعب المساعدة اى دور فى الانتقال من الحرب الباردة الى تعاون متبادل النفع : فالامر كله يتركز على المبدأ الواضح للمنفعة المتبادلة الذى يحققه مثل هذا التعاون لكافة بلدان العالم ،عندما تعبى مواردها وكفاءاتها لحل المشاكل الخلافة .

وهكذا صاغ اذكاديمى ج . ارباتوف هذا الوضع : واذا يدخل الطرفان فى تعاون اقتصادى وعلمى تكنولوجى فمن الطبيعى لكل طرف ان يبحث عن منفعته ، بيد ان مثل هذه المنفعة تحتاج الا يضر طرف مصالح الطرف الاخر . واذا ما فسرت المنفعة على انها الاضرار بمصالح الطرف !اخر فان هذا الفهم هو جزء لا يتجزأ من عقلية الحرب الباردة .

ومن الطبيعى أن الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى وكذلك

لبلدان الغربية ميمود عليها اقتصادها بالنفع من التبادل المتساوى المتبادل
النفع للسلم والمعرفة والتكنولوجيا . ولكن يجب فى نفس الوقت أن
تتذكر أن دول مجلس التعاون الاقتصادى ، التى تمتلك إمكانيات
اقتصادية هائلة ، يمكن أن تضمن التطور المتواصل لصناعاتها وعلومها فى
أطارها الخاص ويطبق مبدأ تقسيم العمل الدولى فيما بينهما .

ومن الضرورى التأكيد على أنه فى التقدم الصناعى والعلمى لبلدان مجلس
التعاون الاقتصادى يلعب التعاون مع الغرب فحسب دورا ثانويا ، كما
أن تنمية مواردها الداخلية الخاصة فى إطار برنامج التكامل الاقتصادى
الاشتراكى يجعل فى إمكانها أن تحل كافة مشاكل تطورها الاقتصادى
دون أى « معونة » من الغرب .

وللإتحاد السوفيتى سوق داخلية هائلة ، والدور الذى لعبته التجارة
الخارجية فى دخله القومى كان صغيرا فى بداية السبعينات . ويكفى أن
نقول أن القيمة الكلية لكافة الواردات من البلدان الرأسمالية المتطورة
صناعيا عام ١٩٧٣ كان أقل من ٥٪ من اجمالى الناتج القومى السوفيتى
وفى عام ١٩٧٤ ، بلغت قيمة واردات الآلات والمعدات التكنيكية حوالى
٦٠٠ مليون روبل ، منها أكثر من ٤٠٠٠ مليون روبل من بلدان مجلس
التعاون الاقتصادى ، وفى الوقت الحاضر ينتج الإتحاد السوفيتى سنويا
حوالى ٢٣٦.٠٠٠ مخرطة ، يصدر منها حوالى ١٦.٠٠٠ ويستورد منها
١١.٥٠٠ بينما لم يعتمد عدد المخارط المصدرة الى والمستوردة من البلدان
الرأسمالية المتطورة عام ١٩٧٤ حوالى ٢.٦٠٠ وحدة فى كل مجال .

إن القوة الاقتصادية والمستوى العالى للعلوم والتكنولوجيا فى الإتحاد
السوفيتى والولايات المتحدة يسمح لهما بالتقدم بشكل مستقل عن بعضهما
البعض . وقد تطور هذا الوضع خلال سنوات الحرب الباردة عندما
تجاهلت أكبر دولتين صناعيتين وزراعتين لهما علاقات تجارية واسعة
ومتنوعة مع بلدان عديدة ، بعضهما البعض اقتصاديا . وشجع هذا الوضع
اصطناع بعض السياسيين واعضاء السوفيت على الادعاء بأن البلدين يمكنهما
التطور بشكل مستقل دونما حاجة الى أى تعاون اقتصادى وعلمى
تكنولوجى . ومن بين العوامل التى تكمن فى أساس الصلات الاقتصادية
والعلمية والتكنولوجية بين البلدان الاشتراكية والغربية يجب أن يفكر المرء
فى أهمها - وهو تقسيم العمل الدولى .

والإتحاد السوفيتى إذ يدافع بنشاط عن التعاون بين الدول على أساس
النفع المتبادل يقف فى نفس الوقت ضد كافة مفهومات التطور على أساس
الاكتفاء الذاتى . وقد قال ل . ا . بريجنيف وهو يتحدث فى التلفزيون

الامريكى فى يونيو ١٩٧٣ » ٠٠٠ اننا مع كثير من الامريكيين نترك جيذا
ان رفض التعاون فى المجالات الاقتصادية والعملية التكنولوجية والثقافية
يعنى رفض منافع ومزايا اضافية هامة يمكن ان يحصل عليها الطرفان .

والاكثر من ذلك - فسيكون ذلك رفضا لا هدف له اطلاقا ، ولا يمكن
تبريره باية حال » .

والتغيرات الايجابية خلال السنوات الاخيرة فى المناخ السياسى الدولى
تخلق ظروفا اكثر مواتاة للمشاركة الاوسع للاتحاد السوفييتى فى تقسيم
العمل الدولى

وعلى سبيل المثال ، فالمعدل السنوى لزيادة الانتاج الصناعى فى الاتحاد
السوفييتى خلال ١٩٧١ - ١٩٧٤ ارتفع الى ٧.٤٪ بينما زاد حجم التجارة
الخارجية الى ١٥.٧٪ .

وتستهدف الخطة الخمسية العاشرة التى اقرها المؤتمر الخامس والعشرون
للحزب الشيوعى السوفييتى تنفيذ اجراءات تهدف الى مشاركة الاتحاد
السوفييتى الاوسع فى تقسيم العمل الدولى وزيادة دور الصلات الاقتصادية
الخارجية فى تنفيذ المهام الاقتصادية والتعجيل بالتقدم العلمى والتكنولوجى

وهكذا يعتبر الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولى احد العوامل الهامة
لزيادة كفاءة الاقتصاد والتعجيل بالتقدم العلمى والتكنولوجى وزيادة رخاء
الجماهير العاملة . ولذلك تتخذ مشاركة الاتحاد السوفييتى فى تقسيم
العمل الدولى طابعا اكثر عمقا واستقرارا وفعالية مما يضيف امكانيات
جديدة لتطور الاقتصاد السوفييتى ويخلق اساسا ماديا راسخا للتعاون
الاقتصادى والتجارى السوفييتى الامريكى .

مبادئ المنفعة المتبادلة والمصالح القومية

توضح التجربة ان تلك البلدان القريبة التى تحتفظ بصلات اقتصادية
وعلمية وتكنولوجية مع الاتحاد السوفييتى تحصل مقابل ذلك على مزايا
أكيدة .

فنظام الاقتصاد الاشتراكى المخطط الذى يتطور بمعدل ثابت ودون ازمات

والطابع المنظم للصلات الاقتصادية الخارجية المتحررة من آثار تقلبات السوق ، تسمح بينه التعاون السوفيتي الأمريكي على أساس طويل المدى يضمن أساسا راسخا لتطوره ، وتطوير وتعميق هذا التعاون بين البلدان الرأسمالية الاشتراكية لا يلعب دورا محلدا فحسب في القارة وفتح سياسي سوى وزيادة الإنتاج الصناعي والتقدم التكنولوجي ولكنه يقلل كذلك من البطالة التي تؤثر بشكل خاص على العمال في الغرب نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي .

ووفقا لإحصاءات وزارة التجارة الأمريكية فإن بيع سلع صادرات أمريكية تبلغ قيمتها ١.٠٠٠ مليون دولار يوفر عمالة لـ ٦.٠٠٠ عامل لمدة عام ؛ وعلى ذلك فقد وفرت الصادرات الصناعية والزراعية إلى الاتحاد السوفيتي خلال ١٩٧٥ عمالة لـ ٨.٠٠٠ عامل أمريكي .

ووفقا لما يقوله رئيس المجلس التجاري والاقتصادي السوفيتي الأمريكي هارولد سكوت ، فإن المشاريع الصناعية السوفيتية الأمريكية الكبيرة ، التي تناقش الآن ، والتي تبلغ تكاليفها ٤٠٠٠٠ مليون دولار ستوفر فرصة للعمل في المستقبل القريب لحوالي ٢٤٠.٠٠٠ عامل أمريكي .

والعمال في بلدان الغرب مهتمون للغاية بالاستقرار الصناعي ، الذي يمكن ضمانه لدرجة كبيرة بالصلات الاقتصادية الواسعة مع البلدان الاشتراكية . ولذلك تؤيد النقابات في بلدان الغرب تطوير الصلات التجارية والاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي .

وكثيرا ما تنشأ أوضاع يتضمن فيها التعاون الاقتصادي والتجاري مع البلدان الاشتراكية التوازن الاقتصادي لكثير من الشركات المتوسطة والصغيرة غير القادرة على المنافسة مع الاحتكارات متعددة الجنسية . وغالبا ما تسهل تلك الصلات ، بل وتضمن الاستقرار الاقتصادي لبعض الشركات في الفروع القائمة للصناعة الأمريكية . وعلى سبيل المثال ، فخلال الأزمة الاقتصادية العالية في الثلاثينات كان تصدير الجرافات الأمريكية إلى الاتحاد السوفيتي عام ١٩٣١ مستولا عن ٧٧,٣٪ من كل تلك الصادرات

ووفرت الطلبات السوفيتية حينئذ في مختلف المجالات العمارة لعمرات
الآلاف من العمال الأمريكيين .

وليس من الغريب إذا أن يعتبر ممثلو عديد من النواثر في الولايات
المتحدة محاولات بعض أعضاء الكونجرس عرقلة تطور العلاقات الاقتصادية
والتجارية السوفيتية الأمريكية ، على أنها لا تظم مصالح الولايات المتحدة
وحينما تحدث أمام لجنة التجارة بمجلس الشيوخ في ديسمبر ١٩٧٥ قال
وليام سيمون وزير المالية أنه نتيجة للقيود التي فرضها الكونجرس على
التجارة السوفيتية الأمريكية تحولت عقود بلغت قيمتها ١٦٠٠ مليون
دولار كانت هيئات التجارة السوفيتية مستعدة لأن تنفذها مع الولايات
المتحدة ، إلى غرب أوروبا واليابان . وأمام نفس اللجنة أعلن د . كازي
رئيس بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي أن تطوير الصلات الاقتصادية
بين الشرق والغرب يتفق تماما مع المصالح القومية للولايات المتحدة
الأمريكية .

ولكن فهما كانت العقبات والمراقيل التي اعترضت تطور العلاقات
الاقتصادية السوفيتية الأمريكية خلال النصف الأول من السبعينات ،
ينبغي للمرء أن يعترف بأنه قد حدثت تغيرات هامة في هذا المجال نحو
إعادة بناء تلك العلاقات . وهذه العملية تلبى الاحتياجات الأساسية لشعوب
الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، وتفتح طريقا لتحسين التفاهم
التبادل وتطوير التعاون الجاد بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ،
وبذلك تساعد على تحسين المناخ السياسي الدولي .



● في الفن والثقافة:

- يفجيني أيتوشنكو وأهمية دور الشعر والشاعر . . .

● من عواصم العالم:

- تقارير هامة في الدستور السوفييتي الجديد
- جائزة مجلس السلام العالي لمجلة قضايا السلم والاشتراكية

١٩٦٣

٨ - دراسات اشتراكية

يفجيني ايفتوشينكو

وأهمية دور الشعر والشاعر

س و ج مع ايفتوشينكو

ما هو مفهومك للشعر كى العقلية
الاجتماعية ؟

- أنا لا اعتبر أن « المفهوم الاجتماعي »
ينطبق فقط على مواضيع معينة . فالشعر
الفناني يعمل من أجل الصلات بين الناس
وفي ذلك تكمن رسالته الاجتماعية . ومع
ذلك ، ليدون الفهم الاجتماعي ، لا يمكن
تصور شاعر كبير . والفهم الاجتماعي هو
الاهتمام بالعمل ، أنه الوعي بنفسك بأنه
ابن لوطنك ، والمعنى للعيش بالامة ،
ومشاكل ، وأفراحه .

● علماً تكتب ، أي المستمعين تخاطب؟

- ما اتطلع اليه هو أن اكتب ذلك النوع
من الشعر الذي لا يبدو تلفها للمتخصصين

وفي نفس الوقت يكون مفهومها للبسطاء .
اذ أن شعري هو اعتراف أمام الجميع ،
وليس فقط أمام دائرة محدودة من اللغويين
.. ولذلك فالقارئ بالنسبة لي هو ذات ،
رغم أنه ليس أحادي النوع - أنه الشعب
بأمره . والشاعر يرى نفسه من خلال عيون
الشعب . والشعب يتحدث عن نفسه بكلمات
الشاعر .

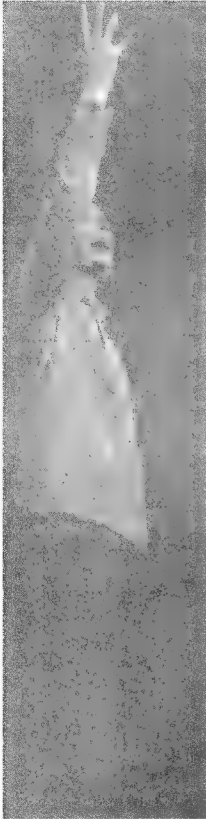
واتبع لي مرات عديدة أن ألقى قصائدي
في أمسيات شعرية في مدن مختلفة . ذات
مرة في قاعة الفيلاهارمونيك بلبويس أمام
جمهور من المستمعين الجورجيين ، ومرة
أخرى في مصر للرياضة في الأورال أمام
الآلاف القمائل ، ومرة ثالثية في نادي
العاملين بالفن في موسكو . وكان جمهور
المستمعين مختلف في طابعه لكنني ألقى
نفس القصائد تقريبا في كل أمسية ، ولم

أحاول أن اتملق أى من المستمعين •

اننى مقتنع تماماً أن الشاعر يجب أن يلقى قصائده أولاً فى المصانع وفى مواقع العمل وقصور الرياضة • وقبل فلاييمير ماياكوفسكى كان الشعراء الروس يقرأون قصائدهم فقط فى الصالونات الأدبية ، وقدم ماياكوفسكى الشعر لآلاف الناس ، وكان أول شاعر فى العالم يقرأ الاشعار فى الاستاد • وفى أيامنا ظهر الشعر فى الميادين • وفى قلب موسكو ، وإلى جانب تمثال ماياكوفسكى تتطور قراءة الشعر تلقائياً • آلاف الناس يأتون كل عام الى مهرجان الشعر يوم ميلاد بوشكين • والحب الذى يكتسه الشعب السوفييتى للشعر ، والنصف مليون نسخة التى تصلحيانا إلى المليون من المجموعات الشعرية هى أشهر منجزات الثقافة الاشتراكية • لقد ترك الشعر الروسى منذ فترة طويلة أطار الفن للفن ولن يعود إليه أبدا •

● ماذا أعطتك رحلاتك الى الخارج كشاعر ؟

– لقد زرت بلدانا عديدة ويجب أن أقول أن تلك الرحلات ساعدتنى على فهم روح الشعوب الاخرى بشكل أفضل • والشعر دائماً مظهر قومى عميق ، لانه يبسئ باحساس بلغة المرم الوطنية • لكن الشعر الحقيقى لا تحده حدود قومية على الاطلاق • فكر فى ماياكوفسكى والوار ونيرودا • أن نقل أفضل ما فى ثقافتك الى الشعوب الاخرى واثراء ثقافتك الوطنية بأفضل منجزات الثقافات الاجنبية ، هو فى نظرى نضال من أجل السلام ، نضال من أجل مستقبل سعيد •



هل يريد الروس الحرب ؟

يقولون ، هل يريد الروس الحرب ؟
فلتسل أرضنا ، ولتسل مرة أخرى ،
ذلك الصمت المخيم على هوائنا ،
هناك فوق أشجار التامول والهور
فتحت هذه الأشجار يرقب جنود فتيان

سيعيب أطفالهم نياحة عنهم
وعندئذ لن تسلم من جديد ،
لنقول ، هل يريد الروس الحرب ؟
ليس فقط من أجل أرضهم العزيزة ؟
سقط هؤلاء الجنود على يد كل معتدي
لكن هكذا يستطيع العالم أن ينام ليلا ،
والأ يستقيظ أبدا ليبكى .

نيويورك وباريس يقضيان الليالي
نياما تحت الأشجار والأضواء ،
وأنا على يقين أن أحلامهما ستتتحقق ،
يقولون ، هل يريد الروس الحرب ؟
إننا نعرف بالتأكيد كيف نخوض الحرب ؟
لكننا لا نريد أن نرى مرة أخرى ،
جنودا يتساقطون في كل مكان حولنا ،
وحقولهم الخضراء أرضا للمعارك .
أذهب وسبل من يعطون الجنود حياتهم ،
أذهب وسبل أمي ، وسبل زوجتي
عندئذ لن توجه السؤال مرة ثانية ،
هل يريد الروس الحرب ؟



نزهة مع ولدى

كم يبعث على الفرح ، كم ينعشنا ،
صوت وقع حذاء طفل على الجليد ،
كم يدوى صوته فى سعادة ،
عندما يزقزق العصفور فوق الشجر ،
انه لىوم جميل وشغاف ،
عندما تكونان معا •

فهناك تسيران على الجليد ،
وظل ابنك الأزرق يتبعك •
لا وجه لمقاومة الطفل بالبالغين ،
انه بالنسبة لنا ما تفرضه الطبيعة
وبدونه تصبح حياتك عارية
وعندما تكون مع طفل ، تصبح طفلا •
ان روح التمرد تملأ الطفل

انه مثل الحياة تتجمع فى واحد ،
والعطر يفوح من خديه فرحا

مع الهواء البارد ، واللبن الدافئ ، والشمس
الرائحة تفوح من وجنتيه
كنشارة الخشب ، نظيفة طازجة

كزهو الكريز

كقطعة بطيخ وردية

انه كجبن الماعز ، والنخيش
أخضر وغنى •

وكنفس العالم الخالد الحلو •
فى هذا العالم حيث يختلط السم والعسل
وحيث من ليس طفلا يموت •





تغييرات هامة في الدستور السوفييتي الجديد

بقام : فلاديمير لوميكو

وضع دستور جديد للبلاد ؟ بعد مرور أربعين عام على دستور ١٩٣٦ أنجز الاتحاد السوفييتي بناء مجتمع اشتراكي متطور . وسوف يسجل الدستور الجديد المستوى الجديد للجناح الاجتماعي للمجتمع الاشتراكي ، ويمثل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين طابعا دستوريا تمثليا مع مستوى تطور الديمقراطية الاشتراكية . لنتم تمكين التغييرات الجوهرية في مشروع الدستور الجديد ؟

يعتبر توسيع الديمقراطية الاشتراكية وتعميقها الاتجاه الهام للدستور الجديد . فسيم يمكن تحسين الديمقراطية الاشتراكية ؟

اولا ، في توفير وضمان المشاركة الاعرض للسكان في ادارة كافة شئون المجتمع . ثانيا ، في تهية الظروف لتطور الفرد تطورا متناميا وضمان حقوق المواطن والزاماتهم المصاحبة بدقة ووضوح

موسكو

تجرى في الاتحاد السوفييتي مناقشة شعبية واسعة لمشروع الدستور السوفييتي الجديد ، وهو الدستور الرابع منذ ثورة اكتوبر ١٩١٧ . وقد صاغت مشروع الدستور الجديد لجنة دستورية يرأسها ليويليد بريجنيف ، ثم اقرته اللجنة المركزية للحزب في اجتماعها الموسع في اواخر مايو ، ثم طرحته هيئة رئاسة السوفييت الاعلى للمناقشة العامة على نطاق البلاد . وبعد ان يناقش المواطنون السوفييت مشروع الدستور الجديد في منظماتهم العامة وفي المصاحف ويتقدمون باقتراحاتهم وملاحظاتهم وتعديلاتهم تقوم اللجنة الدستورية على ضوء تلك المناقشة باعادة صياغة مشروع الدستور لعرضه على مجلس السوفييت الاعلى لقراره في اكتوبر القادم .

فما هي الظروف التي دعت الى ضرورة

ماديا على أساس منجزات الاشتراكية المتطورة .

ويمكن الأساس الراسخ لحرية الفرد في الاتحاد السوفييتي في تحرره من الاستغلال وامكانية العمل لكسب رزقه . وينص مشروع الدستور الجديد على حق العمل يوافي ويضمنه نظام الاقتصاد الاشتراكي والتناوب الذاتي لقوى المجتمع الانتاجية ، والتدريب المهني بالاجاز مرفوع مهارة العمل ، والتدريب على تخصصات جديدة . وقد جرى اختيار هذا الحق عمليا لفترة طويلة تزيد على اربعين عاما . فعلى ١٩٣٠ لم يعرف المواطنون السوفييت ما هو معنى البطالة .

وليس مشروع الدستور الجديد على مادة جديدة تضمن حق المواطنين الرعاية الصحية عن طريق الموعة الطبية الرقيقة والجانية . واقدمت هذه الموعة طوال الفترة الماضية بيد ان الامكانيات الخاصة بها تزايدت بشكل ملموس خلال الاربعين عاما الماضية . فاذ ما كان هناك في البلاد ٧ اطباء واقل من اربعين سرير في المستشفيات لكل عشرة الاف مواطن بعد صدور دستور ١٩٣٦ ، فانه يوجد الآن ٣٣ طبيباً و١١٨ سريراً لكل عشرة الاف مواطن . ويعتبر مبدأ العلاج الطبي المجاني ضماناً للمعدل الاجتماعي في مجال بالغ الأهمية بالنسبة للانسان هو مجال الصحة .

ويضمن الدستور الجديد ، كالدستور الحالي ، حق نقاضي المعاش في الضيقوخة وكذلك حق نقاضي الاجر في حالات الكرش . ولقد اقررت على العمل وتنمى الدولة كافة النكالات المتطعة برفع المعاشات والإعانات ، ودون أن يقطع أي نصيب من اجر العامل .

ويعتبر حق التعليم واحد من اهم الشروط لتطور الفرد ورفيعة الروحية . فاذا كان الحديث قد تطرف في دستور ١٩٣٦ الى التعليم الإلزامي بقسموله الذاتية فان مشروع الدستور الجديد ينص على حق واتاحة الفرصة لجميع

ويتضمن مشروع الدستور الجديد مايا جديدا حول مجالس سوفيات نواب الشعب ، يثبت دستوريا المهام والديموقراطية لتشكل السوفيات ونشاطها كما رسم طرق لتحديد علاقات السوفيات ونواياها بالمكان .

وتقوم السوفيات بإدارة كافة شئون الدولة من القاعدة حتى القمة . ويندمج عند متزايد من المواطنين في عملية إدارة شئون الدولة مباشرة . وينص المشروع بشكل خاص على أن النائب لا يقطع عن نشاطه الانتاجي . وقد حضي الديموقراطية الاشتراكية مبدأ لولي الصفوة شئون الدولة مما يترتب عليه أن يشغل بالمسبات افراد تم اعدادهم خصيصا لهذا الغرض . ويعكس تركيبة النواب الحاليين ديموقراطية النظام السوفييتي . ان ما يزيد على ٦٧٪ من النواب عمال وفلاحون يعملون بالفعل في مواقع الانتاج ، ونصف مجموع النواب تقريباً من النساء والثلاث من الشباب الذين لا تتعدى اعمارهم الثلاثين عاماً .

ويلزم مشروع قادة المصالح والمنظمات والمؤسسات باستقبال النواب فوراً ويبحث مقترحاتهم ودراساتها . والنواب ملزمون بدورهم بتقديم التقارير بانتظام للاخبيهم وينص الدستور على حق الناخبين في سحب الثقة من النواب اذا لم يبرروا هذه الثقة . ويستخدم الناخبون هذا الحق بالفعل . فقد سمحت الثقة من أكثر من ٤٠٠٠ نائب في سوفيات كافة المستويات خلال السنوات العشر الأخيرة .

وقد تزايد في الدستور الجديد مقدار المخصص عند المواد الخاصة بحقوق وحرريات المواطنين واقدمت بشكل ملموس ضماناتها . والراد لها باب خاص بعنوان « الدولة والفرد » .

فما هي الميزات الأساسية للمعواذ الدستورية المتعلقة بحقوق وحرريات الانسان؟ تكمن ميزتها في انها لا تقتصر على اعلان تلك الحقوق والحرريات وإنما تضمنها

بشكائهم الى أجهزة الدولة والمنظمات الاجتماعية في حق الشخصيات المستولة والزام المصالح المحلية باتخاذ الاجراءات اللازمة .

ويتيح الدستور الجديد حقوقا مساوية وحريات حقيقية يضمونها المستوى الحالي لتطور الدولة السوفيتية . ان الديمقراطية لنظف الجوف اذا لم تقم البيت التي يعمل ويدرس ويستريح فيها الانسان يوميا ولكن عندما تفتح الديمقراطية على علاج الامراض بالمجسم ، فان هذه الديمقراطية تصبح قيمة حياتية حقيقية

وتلوي مرة يتضمن مشروع الدستور بابا متكرسا للسياسة الخارجية هو الباب الرابع . ويوضح ذلك مدى الاهمية التي اكتسبتها القضية الدولية في العالم المعاصر . ان تضمين المشروع لهذا الباب يعد في نفس الوقت دليلا واضحا على ثبات ومجدية سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية المحبة للصدام .

ويؤكد هذا الباب الجديد ان السياسة الخارجية هي سياسة السلام اللينينية الثابتة . وحدد مفروع الدستور مهام سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية في

١ - توفير وضمان الظروف الدولية المواتية لبناء الشيوعية في الاتحاد السوفيتي .

٢ - دعم وتعزيز مواقع الاشتراكية العالمية

٣ - دعم ومساندة نضال الشعوب من اجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي .

٤ - تجنب احوال الحروب العدوانية .
٥ - للتجديد الثابت والنزوب لهما للتعيش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المتباينة .

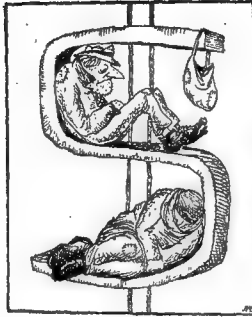
ومن الطبيعي ان تنفيذ هذا المهام ممكن فقط في ظروف تطوير ودعم العلاقات مع

المواطنين في الحصول على الترخيم اللانوي ، باعتباره مرحلة الزامية لجميع المواطنين ، وعلى التعليم العالي بالجان ويتصل الدولة كافة مرتبات ولجور الاساتذة والعلمين وعرف منح مالية دراسية للطلبة وتوفير المساكن اللازمة لهم .

ويؤكد مشروع الدستور الجديد مكسب اجتماعيا هاما هو حق الانسان في الحصول على سكن اللاي يضمه بناء المساكن على نطاق واسع وباجارات منخفضة . واذا لم يستطع دمساتور ١٩٣٦ ان يفس على هذا الحق عندما كان يتم بناء ثمانية ملايين متر مربع من المساكن ، في العام فقد اصبح ذلك ممكنا الان حيث يتم بناء ما يزيد على مائة مليون متر مربع من المساكن كل سنة .

وتتاول مشروع الدستور الجديد كذلك بشكل وفي واتق حقوق المواطنين السياسية . وله نص بشكل ارحب حرية التعبير كحق اعتناق اي دين وحق ممارسة الشعائر الدينية . كما ان المادة العداوة بسبب المعتقدات الدينية امر محرم ويؤكد المشروع الضمانات القانونية لسلامة الفرد ويوسعها . فلا يمكن التقيض على اي مواطن الا بقرار من المحكمة او بتصديق من النائب العام . ويتم كذلك ضمان حرمة المسكن . فلا يحق لحد ان يدخل مسكنا بدون مستند قانوني وضد ارادة صاحبه . ويضمن الدستور حرية التنقل واختيار مكان السكن . ويحمي الدستور الحياة الشخصية للمواطن وسرية المراسلات والكلمات التليفونية .

ومد حق كل مواطن سوفيتي بكمياتي الدستور الحالي كذلك ، التمتع بحرية الكلمة والفكر وعقد الاجتماعات والظاهرات والواكب في الفوارع . ويتم ضمان تنفيذ هذه الحريات السياسية بوضع الجاني العامة والفشوراع والناجين والصحافة والاذاعة والتليفزيون تحت تصرف المواطنين . ويمنح الدستور الجديد على حق المواطنين في التقدم



الارتقاء والحر والظالة ن سـ ١٩٣٦

الدول الأخرى • فعلى أي أساس ينوي الاتحاد السوفيتي أن يبني علاقاته مع الدول الأخرى • تقدم المادة ٢٨ من المشروع الدستور الجديد الرد على هذا السؤال • ويحتل مبدأ رفض استخدام القوة أو التهديد بها مكان الصدارة ويرى الاتحاد السوفيتي أن حرمة الحدود والتسوية السلمية للمنازعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة في السيادة تعد ذلك حجر الزاوية في العلاقات القائمة بين الدول • بيد أن المادة ٢٨ من مشروع الدستور الجديد لا تقتصر على هذه الفقرات وحدها • فسياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية تنهض من احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها •

أسس للتطور الاجتماعي • خلال أربعين عاما مضت على قرار دستور ١٩٣٦ حدثت تغييرات مبدئية كبرى مست جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتغير اقتصاد البلاد تغييراً جذرياً • وتبدل المظهر الاجتماعي للمجتمع السوفيتي وتغيرت الطبقة العاملة وتزايد نشاطها الاجتماعي ومشاركتها في إدارة الدولة • وتغير الفلاحون من حيث نظرهم إلى الاشتراكية وتسلمهم بالمعداة العصرية • ويتمتع جديد الحياة • وأصبح المثقفون اشتراكيين وشعبيين حقا • وهكذا أصبح المجتمع السوفيتي أكثر تجانساً ، وغدت المساواة بين الأمم أمراً واقعياً • ومع بناء الاشتراكية تحولت الدولة السوفيتية من دكتاتورية البروليتاريا إلى دولة للشعب بأسره •

وتعد المادة ٢٨ في حقيقة الأمر تكراراً لنا تضمنه الوثيقة الختامية مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي • ومن هنا يتضح أن الاتحاد السوفيتي هو أول دولة من بين الدول التي شاركت في مؤتمر هلسنكي يضمن دستوراً أهم بنود الوثيقة العالمية • وبإتي مشروع الدستور الجديد تقبلاً لقيام المجتمع الاشتراكي المتطور في الاتحاد السوفيتي ، وتعلن فيه الشيوعية كهدف

جائزة مجلس السلام العالمي لمجلة قضايا السلم والاشتراكية

مواجهتها ، وتطور التعاون بين الاحزاب
الشقيقة في مختلف المناطق .

وكان من الطبيعي خلال المناقشة ان يولى
اهتمام كبير للمسائل الدولية . وقد اشار
المختصون الى ان مشاكل الاستراتيجية
القومية للنضال من اجل الاشتراكية في بلد
واحد لا تنفصل في ايامنا عن مشاكل التعاون
الاسمي بين الشيوعيين في نضالهم ضد
الامبريالية ، وخطر حرب جديدة ، ومن اجل
السلم والامن الدولي . وتحدث المشاركون
كذلك عن ضرورة تطوير وتعزيز الانفراج
الدولي بكافة الطرق بحيث يصبح لا رجعة
فيه ، ويحل مزيد من الجهود لتطوير العلاقات
الدولية وفقا لمبادئ التعاون السلمي .
واكدوا الدور القادى الذى تلعبه الاسرة
الاشتراكية في حل تلك المهمة الدولية الهامة،
ومبادئها الخاتمة المعادية للامبريالية والمحبة
للسلم .

واكد المشاركون في الاجتماع ان سياق
النضال الذى اطلقته الامبريالية يفسد كل
تهديدا حقيقيا لاتفاق مواصلة تعزيز السلم
والامن الدولي . وفي هذه الظروف يظل
النضال من اجل خفض التسليح ونزع أسلحة

في اواخر ابريل الملقى في براغ ممثلو
الاحزاب الشيوعية والمعالجة المناقشة عمل
مجلة قضايا السلم والاشتراكية . وكان هذا
هو الاجتماع الخامس من نوعه منذ تاسيس
المجلة . وناقش المجتمعون تقريراً قيمته
هيئة تحرير المجلة عن نشاطها خلال اكثر من
ثلاث سنوات انقضت منذ الاجتماع السابق
في يناير ١٩٧٤ . وقد حضر الاجتماع
مندوبون عن ٧٥ حزبا شيوعيا وعماليا ،
وجرت المناقشات في جو ودي وبناء .
ويمكننا القول بان الاجتماع كان تيسلا
لقراء حول المسائل التى عالجتها المجلة
طوال تلك الفترة .

ودارت المناقشات في الاجتماع حول
عديد من المشاكل الهامة : معارضة سياق
النضال وتطوير التسليم نحو الانفراج
العسكرى باعتباره الجانب الهام من النضال
من اجل السلم في الظروف الحاضرة ،
واهمية الاشتراكية العالمية والنضال من اجل
قضية الديمقراطية والاستقلال الوطنى
والتقدم الاجتماعى في البلدان الرأسمالية ،
والعنى السياسى للحملات الايديولوجية ضد
البلدان الاشتراكية التى ركزت عليها
الامبريالية في الفترة الاخيرة والحاجة الى

وتعميق الانفراج ، سواء في المجال السياسي أو العسكري ، مهمة مركزية للنضال الوطني في المجال الدولي . وأعطى اهتمام كبير للضلع الثابت للامبريالية وسياساتها المعادية للشعوب .

وأعرب المشاركون في الاجتماع عن تصميمهم على الموقف بحزم في وجه كل محاولات الامبرياليين لتكثيف الحملات السياسية والديبلوماسية ضد البلدان الاشتراكية والحركة الشيوعية بشكل عام . وأشاروا الى ان الحملات الهستيرية عن « العدوان على حقوق الانسان » في الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى انما تهدف الى تشويه سمعة أفكار الاشتراكية بشكل عام ، وبالتالي الى تعقيد عمل الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الرأسمالية ، وعرقلة تقدم الشعوب على طريق السلام والتقدم الاجتماعي .

واكد ممثلو الاحزاب الشيوعية على عمق الازمة التي يعاني منها العالم الرأسمالي . وأشاروا الى انه من المهم في الظروف الحالية الدفاع عن مصالح ومتكسيات الطبقة العاملة والاستفادة الى أقصى الحدود من امكانيات دفع تقدم الجماهير العاملة نحو اهداف جديدة . ويسجل الوضع القائم نمو الصلة بين النضال من أجل الديمقراطية والنضال من أجل الاشتراكية ، بين النضال ضد تصف الاحتكارات وضد الخطر الفاسي واليميني والسياسة الاستعمارية الجديدة والعنصرية للامبريالية والنضال من أجل تعزيز مواقع الاشتراكية العالمية .

ويشكل تعميق التجربة الثورية مكانا هاما في أيامنا وخاصة مع تراكم خيرات كبيرة لدى الاحزاب الشيوعية والعمالية . ويتضمن ذلك خبرة بناء الاشتراكية في مختلف الظروف ، مما يبين كلا من قوانينها العامة وتنوع الاشكال المحددة ، وخبرة النضاح عن المصالح الحيوية للجماهير ، وحشد القوى الثورية ، والنضال من أجل الاشتراكية في البلدان ذات المستويات

المختلفة للتطور . وكل ذلك يتطلب تحليلا وتعميما ، لتبين السمات المشتركة ذات الفائدة لجميع الحركة . والحياة كذلك تضيق شيئا فشيئا لتطسور العمليات الاقتصادية والسياسية الاجتماعية الموضوعية في بلدان مفرقة وعلى النطاق العالمي ، والنضال من أجل تحقيق الاهداف المشتركة .

وخلال دورة الاجتماع منح مجلس السلام العالمي شهادة شرف الى المجلة كان قد وافقت عليها لجنة رئاسة مجلس السلام العالمي بالاجماع في فبراير الماضي . وعند تقديم شهادة الشرف قال روميس شاندرا السكرتير العام لمجلس السلام العالمي :

« تلك هي الجائزة الاولى التي منحها مجلس السلام العالمي لأي جريدة في أي مكان . وقد منحها بسبب الإسهام البارز في قضية السلام ، وتطوير الانفراج ، والنضال من أجل نزع السلاح والاستقلال الوطني ، وضد الامبريالية والاستعمار والاستغلال الجديد والعنصرية والاستغلال ، ومن أجل التقدم الاجتماعي وحياة سعيدة والفضل لجميع الشعوب . وهي ليست جائزة فقط لهيئة تحرير ومجلس تحرير المجلة ، ولنا لكل هؤلاء الذين يساعدون على لقراجها بكلفة اللغات التي تصدر بها والذين يوزعونها في مختلف البلدان والقارات » .

« لقد نما مجلس السلام العالمي واتسع . وفي اعلى هيكلة يوجد زعماء احزاب ديموقراطية ثورية واشتراكية واشتراكية ديموقراطية ومسيحية ديموقراطية ولبرائية ورايكنالية وزعماء برلمانية وطنية وحركات تحرر وجبهات وطنية » .

« ويرجع نمو الحركة الى تقدم اساليب العمل ، والنظرة والحماس والتصميم ، والى اللقائل واللقاة التي وضعا مؤسسا حركة السلام » .

المذكرى الستين لثورة أكتوبر الاشتراكية
العظمى *

ورداً على ذلك شكر كونستانتين زارودوف
رئيس تحرير مجلة قضايا السلم والاشتراكية
مجلس السلام العالمي بحرارة لجائزته القيمة
وأكد أن المجلة ستواصل في المستقبل
كذلك فضلاً نشطا من أجل السلام والأمن
الدولي ، ومن أجل التقدم الاجتماعى
والاشتراكى *

« ونحن نفكر اليوم وعلى الدوام بشكل
خاص فى أحد مؤسسينا الرئيسيين فريدريك
جوليكورى • فهو الذى أعطانا الثقة فى
قوة حركة السلام العالمية وأهميتها التى
ندفعنا اليوم »

« اننا نقدم شهادة الشرف املين أن ينمو
التعاون بين المجلة ومجلس السلام العالمى
عاما بعد عام ، وخاصة خلال هذا العام عام



● السلام لاطفالتنا فى جميع بلاد العالم ●

دائرة المعارف

● **التجمع العسكري الصناعي في الولايات المتحدة :**

اصطلاح «التجمع العسكري الصناعي» لحته الرئيس بوابيت أنجزهاور . وقد استخدمه لأول مرة في ١٧ أيلول ١٩٦١ في خطاب الوداع الذي القاه في التلفزيون . وقال : « ان هذا الاتحاد بين المؤسسة العسكرية والمهالة وهوسناعة الاسلحة الضخمة جديد في التجربة الأمريكية والتأثير الشامل - الاقتصادي والسياسي والحيوي الروحي - لمعوس في كل مدينة ، وكل مجلس ، وكل مكتب من مكاتب الحكومة الاتحادية - ونحن نعرف بالخاصة المدة الى هذا التطور . ومع ذلك لا ينبغي ان يفوتنا ان نفهم ما يتضمنه من امور خطيرة » . وفي كتابات أخرى ، فان ما يتضمنه التجمع العسكري الصناعي في الولايات المتحدة هو الحكام الفعليين لهذا البلد - الاصحارات المثجة للسلطة ومصفوة الإنتاج .

ويتأسس التجمع العسكري الصناعي احتكاكات عملاقة مثل جنرال الكتريك وجنرال موتورز وانفانتا فويلات يترأس ماشينز الذي ينتج الدبابات والصواريخ والمدافع والعتاد القتالية. وتنتج أكسون وديبون ديمتورز التانكالم والوقود وغازات الحرب. وتنتج بونينج وديجلاس ونورث اميريكان افشيان الصواريخ وقاذفات القنابل والمقاتلات وغيرها الاسلحة.

والجبروت المسلي للجمع العسكري الصناعي يتضح مما يلي : أن أرياح جنرال مونتورن وحدها في أواخر الستينيات بلغت خمسين ضعف سخرولاية لنيافدا و زادت ٨٠٠ ضعفا عن خراب الخلل في ولاية نيويورك .

لقد وضع الجمع العسكري الصناعي بصمته على كل مجالات الحياة الأمريكية . وقد يتطلب التحليل الشامل لنشاطه بحثا مستقبيا .

تخصص ميزانية الدفاع الأمريكية ١٢٠ بليون دولار للعام المالي ١٩٧٨ . زيادة ٢٩٪ عن العام المالي ١٩٧٤ ، ٤٣٪ عن الاعوام الثلاثة السابقة وتذهب كل هذه الزيادة الى نظام الاسلحة ، الذي تحقق من خلاله الاحتكارات الكبرى اقصى الأرباح .

وتحتوي الميزانية مزيدا من التصخير عن استمرار زيادة التسليح الى ١٣٥ بليون دولار في العام المالي ١٩٧٩ ، ١٤٦ بليون دولار عام ١٩٨٠ ، ١٥٧ بليون دولار ، ١٦٨ بليون للعامين التاليين على التوالي .

وتكتب بيزنس ديه انه في ظل حكومة كارتر الجديدة هناك مقترى اسلحة البنتاجون سيقومون بأكبر نشاط في عملياتهم خلال عشر سنوات . وجيوبهم تمتلئ بأموال أكثر مما جمعوا منذ ١٩٧٠ ، علنما ومنعت حرب البنتاجون الي قمتها ٠٠ ان البنتاجون وقد حال دون تحول جذري في سياسة كارتر سوف يخلق لروحه الجديدة على حوالى عشرة أنظمة متقدمة للسلاح التي خضعت للبحاث والتطوير طوال النصف الاول من السبعينات وهي الآن جاهزة للانتاج .

وتسمى جريدة رجال الأعمال ذلك بأنه « أخبار طيبة للغاية لصناعة الدفاع بالبلاد » . ان سناء البنتاجون الموقع يبدو جذابا لشركات الدفاع ، « لان سياسة وزارة الدفاع الجديدة توفر أرباحا أكبر ، ومخاطر أقل وعمليات انتاج أطول » . وهكذا فالنسيابة الجديدة قد تبلى في الانتاج حتى نهاية القرن وتحقق أرباحا خيالية .

ويفاخر الذين يحققون أرباحا من الحرب بفعالية الحملة المعادية للسوفييت التي تقومها المخابرات المركزية . ويقول : «

برينارد هوانز رئيس احتكار ريثيون ان الرئيس كارتر سيحتاج الى التخفيض من التزامه بخفض ميزانية الدفاع » .

والمخابرات المركزية نفسها ببرهامتلون للنس الاحتكارات المالية الذين يملكون شركات السلاح .

وللقائد السابق للاستول م . جين الذي يرأس جنرال ديناميكي « التي يعتبر برنامجها للمقاتلة ف - ١٦ واحدا من أروع مشاريع الدفاع » ، وفقا لما تقوله بيزنس ديه ، على ثقة من ان الرئيس كارتر سيجد طريقة للتخلص من وعده بخفض الميزانية العسكرية من ٥ الى ٧ بليون دولار .

ويؤكد مساعد الرئيس لول ستريث جورنال داته ربما كانت هناك بعض الزيادة والتخفيضات في الميزانية العسكرية التي قدمها الرئيس السابق فورد . وتحدث مساعد كارتر عن زيادة الاتفاق على حلف الاطلنطي ، وقد بلل نائب الرئيس مونديل في رحلته الاولى جهدا كبيرا لحث بلدان الاطلنطي على زيادة استعداداتهم العسكرية مما يعتبر التهاكما مبالغا لاتفاقيات هاستكي ومما يشكك تهديدا للسلام العالمي .

وفقا للاحصاءات الرسمية تحصلت الاحتكارات الكبرى على الطلبات الأساسية لصنع الاسلحة وعلى أرباح بأهمية نتيجة لذلك . وهذه الاحتكارات على علاقات وثيقة بالبنتاجون . ويوجد على رأسها شخصيات لها علاقات سلبية وثيقة بالبنتاجون واليكم بعض هذه الاسماء على سبيل المثال :

احتكار لوكهيد - جون ادوارد كافانو - نائب الرئيس والمستشار العام ، وقد كان مستشارا لرئيس اركان حرب الجيش خلال الخمسينات .

ويليامز مور هوكنز - مدير بلوكهيد ، كان مساعد سكرتير الجيش للأبحاث والتنمية خلال الستينات .

احتكار بوينج - ج . كلينتون ماكسويل ، نائب رئيس الشركة ، والنائب العام للتممية طائراتها العسكرية ، كان من كبار ضباط السلاح الجوي حتى لحاقه على المعافي في

نائب رئيس الشركة ورئيس قسم الحسابات
خدم لمدة ١٥ سنة بال سلاح الجوى .

أى بى ام - مديرها جون ايروين كان
مساعدًا لوزير الدفاع وأحتل مناصب
حكومية أخرى ، وغيرهم كثيرون .

وكشفت دراسات وزارة الدفاع ومجلس
الشيوخ عن أن ٧٦٨ من كبار الضباط
المحالفين على المعاش كانوا يعملون في ١٠٠
من كبار الشركات العسكرية المتعاقدة عام
١٩٥٩ ، ٢٠٧٢ عام ١٩٦٩ .

ان الاف الخيوط تربط التجمع العسكري
الصناعي داخلياً ، كما تربطه بالراكز المالية
الحاسمة فى وول ستريت .

وتوضح المعلومات السابقة ان التجمع
العسكري الصناعي فى الولايات المتحدة
مسئول عن تصعيد سباق التسلح وتقويض
الانفراج ونزع السلاح .

١٩٧٢ - وخلال السنوات العشر الاخيرة فى
القوات الجوية احتل مناصب هامة لتتصل
بتوفير الطائرات . وهو الان فى مركز يسمح
له بالحصول على عقود جديدة لميوتنج .

يونيتر تكنولوجيز - نائب الرئيس جيمس
هيرجسون . كان جنرالاً فى السلاح الجوى
حتى احيل للمعاش عام ١٩٧٠ ، كان يعمل
لده عشر سنوات قبل ذلك مع انظمة الابحاث
والتنمية والسلمة .

ماكسونيل موجلاس - جون هورى -
مساعد سابق لمدير مكتب صناعة الطائرات
والسفن بوزارة الدفاع ، وهو نائب رئيس
الشركة - جوردون جراهام - ضابط كبير
سابق فى السلاح الجوى ، يعمل نائب
رئيس الشركة المسئول عن الطرق الاقصى .

جنرال ميلامكس - ماكس جولدن - نائب
رئيس الشركة ، كان المستشار العام
للسلاح الجوى .

سيرى راند - جيرالد جراهام برويست .

SOCIALIST STUDIES

July 1977

MAIN SUBJECTS

- The crucial event of our century.
- New front of the struggle against imperialism
- Defending the people's power
- The Helsinki agreements and the struggle for peace
- Investigating the economy
- The forces for change in Britain
- The main factor for favourable changes in the world.
- Capitalism in crisis.
Special Part
- Soviet - American economic relations.

● هوجو فازيو :

ممثل الحزب الشيوعي الشيلي في
مجلة قضايا السلم والاشتراكية *

● ريزارد فريليك :

سكرتير اللجنة المركزية لحزب العمال
البولندي الموحد *

● ف. زوفولينسكي :

كاتب الجزء الخاص « التعايش السلمي
والعلاقات الاقتصادية السوفيتية الامريكية »



● يفيغيني ايفتوشينكو :

الشاعر الذي حقق شهرة واسعة بين
الشعراء السوفيت في الستينات *
ويحظى شعره الصاد والعنيف بشعبية
واسعة داخل الاتحاد السوفيتي
وخارجه *

● ديف كوك :

عضو اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي
البريطاني

● جيروليمو كاريرا :

عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي
الفرنزوي *

● روميش شاندر :

السكرتير العام لمجلس السلام العالمي

● بنرو رودريجز :

عضو القيادة القومية للحزب الشيوعي
الشيلي *



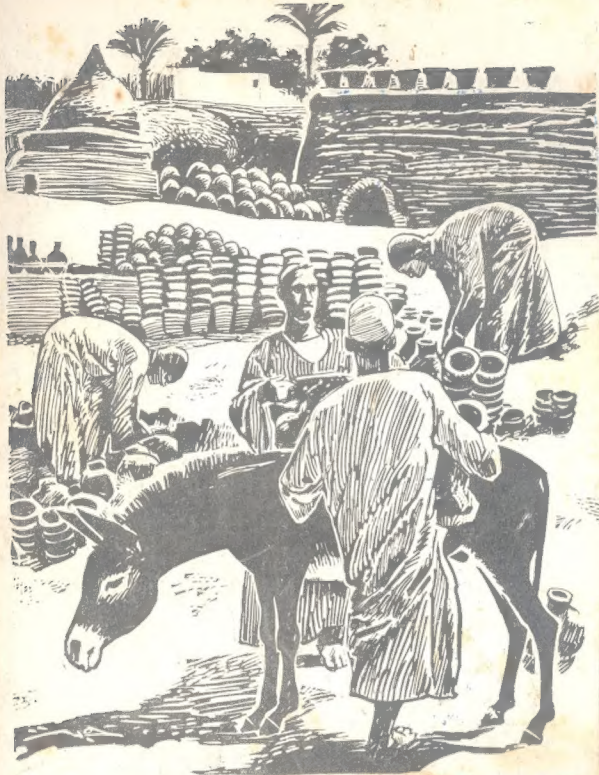
دراسات اشرالية

مجلة شهرية
تصدر عن دار الهلال
بالتعاون مع محله
السام والاشتراكية

رئيسة مجلس الإدارة
أمينة السعيد

رئيس التحرير
إبراهيم عبد الحليم

عن العدد : جمهورية مصر العربية
١٠٠ طليم - من الحميات لرسلها الطائرة
في سوريا ولبنان ١٢٥ ترشا، في الأردن
والعراق ١٣٠ فلسا .
قيمة الاشتراك السنوي : ١٢٥ عددا
في جمهورية مصر العربية وبلاد الحصاد
البريد العربي والأفريقي ١٠٠ قرش صاع
في سائر أنحاء العالم ٥ ونصف دولار
أو ٢ ج ك والقيمة بسدد مقدما تقسم
الاشتراكات بدار الهلال . في جمهورية
مصر العربية والسودان بحالة بريدية .
في الخارج بتحويل و شئت مصرى قابل
للصرف في جمهورية مصر العربية والاسعار
المونحة أملاها بالبريد العادي - وقصر
رسوم البريد الحوى والمسجل على
الاسعار المحددة منه الطيب .
الأداة : دار الهلال ١٦ شارع محمد
العرب ، القاهرة .
تليفون : ٢٠٦١٠ - مشرط خطوط



للنحات هبة عنان

« الفاخورة »

١٠ قروش

مع العدد ملحق ٦٤ صفحة مجاناً
« دائرة المعارف الاشتراكية »